مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٥)

الجماعة الأوروبية

تجـ[illegible] كامل والوحدة

د. [illegible] المنعم سعيد

الجماعة الأوروبية

تجربة التكامل والوحدة

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٥)

الجماعة الأوروبية
تجربة التكامل والوحدة

د. عبد المنعم سعيد

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ برقياً: مرعربي
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق النشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت: حزيران / يونيو ١٩٨٦

المحتويـات

تمهـيد ٩
مقدمة: فكرة التكامل والوحدة ١٤

الفصل الأول : تطور الجماعة الأوروبية ٢٥
أولاً : مشروع مارشال ٣٠
ثانياً : مشروع شومان ٣٩
ثالثاً : الجماعة الاقتصادية الأوروبية .. ٤٥
رابعاً : منطقة التجارة الحرة ٤٨
خامساً : نمو الجماعة الاقتصادية الأوروبية
وتوسيعها: من مجموعة الست
إلى مجموعة الاثنتي عشرة..... ٥١

الفصل الثاني : صنع القرار في الجماعة الأوروبية ٦٢
أولاً : المجلس الأوروبي ٦٢

ثانياً : مجلس الوزراء ٦٣
ثالثاً : الهيئة الأوروبية ٧٠
١ ـ الصندوق الاجتماعي
الأوروبي ٧٥
٢ ـ الصندوق الزراعي
الأوروبي ٧٦
٣ ـ صندوق التعاون
النقدي الأوروبي ٧٦
٤ ـ صندوق التنمية الأوروبية .. ٧٧
٥ ـ الصندوق الأوروبي
للتنمة الاقليمية ٧٧
رابعاً : البرلمان الأوروبي ٨٠
خامساً : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية .. ٩٢
سادساً : محكمة العدل الأوروبية..... ٩٥
سابعاً : مؤسسات أخرى ٩٨
١ ـ بنك الاستثمار الأوزوبي ... ٩٩
٢ ـ محكمة المراجعين ١٠١
ثامناً : آليات صنع القرار ١٠٢
الفصل الثالث : سياسات التكامل الأوروبي ١٠٩
أولاً : السياسة الزراعية ١١٣
ثانياً : الصناعة ١٢٢
أ ـ الصلب ١٢٨

ب ـ صناعة السيارات ١٣٣
ج ـ صناعة النسيج والملابس .. ١٣٧
د ـ صناعة الورق والكرتون .. ١٣٧
هـ ـ تكنولوجيا المعلومات
الجديدة ١٣٨
ثالثاً : الاقتصاد والنقد ١٣٩
١ ـ الحواجز الفنية للتجارة ... ١٤١
٢ ـ مشكلة الضرائب ١٤٦
٣ ـ النظام النقدي الأوروبي .. ١٤٩
رابعاً : المواصلات ١٥٥
خامساً : الطاقة ١٦٠
سادساً : الشؤون الاجتماعية ١٦٧
١ ـ العمالة ١٧٠
٢ ـ تحسين ظروف العمل
والمعيشة ١٧٢
٣ ـ مشاركة العمال ١٧٣
سابعاً : الثقافة ١٧٣
الفصل الرابع : العلاقات الدولية للجماعة الأوروبية ١٨٠
أولاً : العلاقات الاقتصادية الدولية
للجماعة الأوروبية ١٨٢
١ ـ علاقات الجماعة مع
الدول الصناعية ١٩٢

أ ـ دول المنطقة
للتجارة الحرة ١٩٣
ب ـ الولايات المتحدة
الأمريكية ١٩٤
ج ـ اليابان ١٩٨
د ـ الدول الصناعية
الرأسمالية الأخرى . . ٢٠٢
هـ ـ الدول الاشتراكية . . ٢٠٤
٢ ـ علاقات الجماعة مع
دول العالم الثالث ٢٠٩
أ ـ الدول المتوسطية
والأقطار العربية . . ٢٠٩
ب ـ دول أفريقيا والكاريبي
والمحيط الهادي . . ٢٢٦
ج ـ الدول الآسيوية . . ٢٣٢
د ـ أمريكا اللاتينية . . ٢٣٤
ثانياً : العلاقات السياسية الدولية
للجماعة الأوروبية ٢٣٥

الفصل الخامس : الجماعة الأوروبية: الماضي
والحاضر والمستقبل ٢٤٧

تمهيد

يرجع اهتمامي بالتجربة الأوروبية للتكامل والوحدة الى عام ١٩٧٧، حينما قمت باعداد كتابي: **الحوار العربي الأوروبي - دراسة للنهج الأوروبي ازاء الحوار**، والذي صدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في القاهرة في العام نفسه، حيث اكتشفت أنه لا يمكن فهم وجهة النظر الأوروبية دون فهم واعٍ لتاريخ تطور حركة التكامل الأوروبي ومؤسساتها. ومنذ ذلك الوقت، ظللت أتابع التجربة، ليس فقط من زاوية اهتمامي بالحوار العربي - الاوروبي الذي ما لبث ان واجه مصاعب جمة، وانما من زاوية أخرى أكثر أهمية، وهي قدرة مجموعة من الدول التي تشكل اقليماً معيناً له خصائصه وسماته على التكامل فيما بينها من خلال خطوات وئيدة، تتسم بالتدرج والمرحلية، وتحرز نجاحات كثيرة، وتصاب أحياناً باخفاقات متعددة. ولم يكن بعيداً عن ذهني، في هذه المراقبة والملاحظة، تجربتنا العربية الخاصة في مجالي التكامل والوحدة، ولا النظرة العربية للتجربة الأوروبية،

والتي ظلت في معظم الأحيان تراوح ما بين اتجاهين:

أولهما: يعامل التجربة الأوروبية بقدر من التعالي عند مقارنتها بالتجربة العربية. فمن وجهة النظر هذه، فان العرب بينهم من التاريخ واللغة والثقافة والحضارة المشتركة، ما يزيد بكثير عن دول أوروبا الممزقة الى دول متعددة الثقافات واللغات والحضارة. ولذا فان أوروبا الغربية ليس لديها الكثير الذي يمكن أن تقدمه لتجربتنا العربية التي لا يزال طموحها هو ترجمة وجود الأمة العربية الى دولة موحدة من الخليج الى المحيط. وقد وجد هؤلاء، في فشل أوروبا بعد سبعة وعشرين عاماً من التكامل في تحقيق وحدتها السياسية والدفاعية، واستقلالها عن الولايات المتحدة الامريكية، دليلاً على الآفاق المحدودة للتجربة كلها، وعلى عدم قدرتها على تقديم الدروس والعبر لتجربتنا في الوطن العربي.

وثانيهما: عامل التجربة الأوروبية من موقف معاكس، وبقدر كبير من الدونية، والاحساس بعدم القدرة على مقارنة الاقليم الاوروبي بما حققه من انجازات تاريخية على مستوى الدول وعلى مستوى الاقليم مع الاقليم العربي بواقعه المتخلف والقائم على التجزئة والصراع والتنافس بين أطرافه.

وبشكل من الأشكال، فان الذين فضلوا وجهة النظر الأولى عزفوا عن دراسة التجربة الأوروبية وتفهمها، واعتبروا أنه اذا كان من المطلوب دراسة تجارب اخرى، فانه ينبغي التركيز على تجارب

بناء الوحدة القومية كما حدث في المانيا وايطاليا خلال القرن التاسع عشر. أما الذين فضلوا وجهة النظر الثانية فوضعوا على قائمة اهتماماتهم البحثية تجارب العالم الثالث الأخرى في التكامل والتي هي على أي الأحوال ليست أسعد حالاً من تجربتنا العربية. ولكن أصحاب الاتجاهين اتفقا على تجاهل التجربة الأوروبية، رغم أن فيها من العناصر ما يمكن أن يجذب الطرفين. فأوروبا ليست بالاقليم المفتت: ثقافياً ولغوياً وتاريخياً وحضارياً، كما يتصور الكثيرون، وبخاصة أصحاب الاتجاه الأول، كما أن تجربتها التكاملية لم تكن مفروشة بورود التقدم كما يتصور أنصار الاتجاه الثاني.

ولذلك، فإن هذا الكتاب هو محاولة لسد الفراغ الناجم عن إهمال التجربة الأوروبية في أدبنا العربي السياسي، ولرسم صورة تفصيلية بقدر الامكان للطريق الذي قطعته حركة التوحيد والتكامل الأوروبي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وسوف ينقسم هذا العمل الى خمسة فصول ومقدمة. وتتناول المقدمة فكرة التكامل والوحدة من خلال التعريف بالفكر النظري الذي يدور حول الموضوع الى جانب تعريف القارىء بعدد من المفاهيم التي سوف يتم ذكرها خلال الفصول التالية. ويتعرض الفصل الأول الى تقديم عرض تاريخي لنشأة الجماعة الأوروبية وظروف قيامها منذ الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الراهن. أما الفصل الثاني، فيتعرض لمؤسسات الجماعة ووظائفها وطريقة صنع القرار فيها. ويضع الفصل الثالث سياسات التكامل الأوروبي

تحت المجهر بحيث نشرح التفاصيل الكاملة والدقيقة، بقدر الامكان، لمختلف السياسات الرئيسية للجماعة والمصاعب التي تواجهها والطريقة التي تحاول بها الجماعة الالتفاف حولها وحلها. وفي الفصل الرابع نعرض للعلاقات الدولية للجماعة الأوروبية في جانبيها: الاقتصادي والسياسي. وأخيراً، فإن الفصل الخامس سوف يشكل خلاصة للنتائج والدروس التي يمكن استخلاصها، والتي يمكن أن تكون مفيدة للتجربة التكاملية العربية. ورغم تعقد الموضوع وتشابكه، فسوف أحاول أن يكون هذا الكتاب مفيداً لنوعين من القراء: أولهما القارىء العربي العادي غير المتخصص في الشؤون الدولية بحيث يقدم له هذا العمل ثقافة عامة حول الموضوع؛ وثانيهما طلاب العلوم السياسية في الوطن العربي حيث يمكن للكتاب أن يكون مرجعاً لدراسة التجارب التكاملية العالمية المعاصرة.

وفي النهاية، أود أن أقدم الشكر لعدد من الأفراد الذين كان لمساعدتهم فضل في انجاز هذه الدراسة، وفي مقدمة هؤلاء: أ. علي الصاوي المعيد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، والطالبة منار درويش في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، وزوجتي نورا حسن حسان التي قامت، إضافة الى ترجمة أجزاء من المادة العلمية، بمراجعة المخطوطة النهائية للبحث. وأخيراً، فإنني أود أن أقدم كل الامتنان الى د. علي الدين هلال الاستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة لمراجعته مخطوطة الدراسة النهائية ولتشجيعه وحثه

المستمر على اتمـامها. وينصرف الامتنـان والتقديـر نفسيهما الى د. خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية الذي كان لصبره أثر حاسم في انجاز هذا العمـل حينما بـدا أن مشاغـل أخرى كثيرة سوف تمنعه من الـظهور؛ إذ كـان مقرراً الانتهـاء من هذه الدراسة في نهاية عام ١٩٨٣، ورغم مرور أكثر من عام عـلى هذا التاريخ فإن د. حسيب لم يفقد ايمانه أبداً بضرورة اتمامها.

لهؤلاء جميعاً شكري العميق لما قدموه، أما هذا العمل فسوف يبقى مسؤوليتي وحدي.

والله الموفق

د. عبد المنعم سعيد

القاهرة

٧ آذار/مارس ١٩٨٥

مقدمـة :

فكرة التكامل والوحدة

خلال التاريخ المعروف لـلانسان اتجهت المجتمعـات البشرية الى التطور والتكامل والاندمـاج، وباختصـار شديـد الى الاتساع، سواء أكان ذلك في الرقعـة التي تعيش عليها، أم في درجـة التعقد في العلاقات الداخلية فيها، أم في العلاقات الخارجية لكل مجتمـع مع ما يجاوره من مجتمعات. وهكذا عرف الانسان الأسرة والعائلة والعشيرة والقبيلة ودولة المدينة والمقاطعات والأمبراطوريات والدول القومية. في كل هذه الأشكال من الجماعات تطورت ولاءات الفرد لكي تشمل وحدات متنوعة أكثر شمولاً من وحـدته الأولى، وهي الأسرة. وفي مجتمعنا الدولي المعاصر، أصبح ولاء الانسان لدولتـه القومية سمة رئيسية من سمات عالمنا. فرغم استمرار ظاهرة الولاء لمجتمعات عرقية ودينية، بحيث تتفـوق على أي ولاءات أخـرى، يمكن القـول إنـه مـع اقـتراب القـرن العشرين من نهايتـه، فـإن الـدولة القـومية أصبحت الـوحدة الـرئيسية أو الأولى التي ينصرف اليها انتماء مواطنيهم وتضحياتهم.

ولكن اكتمال وجود الدول القومية لم يعنِ نهاية التطور البشري، فاتساقاً مع حركة نمو المجتمعات، فان الاتجاه نحو مجتمعات بشرية أوسع وأعقد ظل مستمراً، وبقوة شديدة. ورغم أن فكرة انشاء «حكومة عالمية»، بغية حل مشكلات الصراع بين الجماعات الانسانية مختلفة المصالح والقيم والتوجهات، ظلت تراود الكثير من المفكرين والاصلاحيين منذ قرون عديدة، فإن هذه الفكرة لم يقدر لها أن توضع موضع التنفيذ بشكلها الذي يكفل القيام بنفس وظائف الحكومات في الدول المختلفة، ومن ثم تواضعت الفكرة فغدت تهدف إلى إنشاء منظمات دولية عالمية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة، لكي تنظم هذه الصراعات، بدلاً من حلها، أو التحكم فيها باستخدام القوة، أو التحكيم فيها بالوسائل القضائية المتنوعة؛ وأكثر من ذلك فقد أصبحت هذه المنظمات ساحة للتعبير عن مصالح الدول القومية المتناقضة، وليس وسيلة للتوفيق فيما بينها.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن أصبحت الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين: الاشتراكي والرأسمالي، حقيقة من حقائق العلاقات الدولية، برزت فكرة «التكامل الاقليمي» لتمثل مركزاً وسطاً ما بين الوضع الحالي لانقسام العالم الى دول، وبين الوضع الذي يسمح باقامة حكومة عالمية. وهكذا يمكن القول إن الاهتمام بالتكامل الاقليمي يعود، في جوهره، الى نظرة أخلاقية وقيمية تقوم على بناء نمط من التفاعلات بين دول في اقليم بعينه، يؤدي الى خلق أنماط جديدة ممكنة للمجتمعات الانسانية بطريقة

سلميـة وعـلى درجـة عـاليـة من التنظيم، مـع خلق الشروط والعمليات اللازمة لتحقيق هذا الوضع. وتصبح دراسة التكـامل الاقليمي متعلقة بتحديد الاسباب والكيفية التي تتوقف بهـا الدول عن أن تكـون ذات سيادة بشكـل مطلق، بحيث تقـوم متـطوعـة بالتفاعل والامتزاج والاختلاط مع جيـرانها، وتفقد في خـلال هذه العملية عدداً من متـطلبات السيـادة، وتتمكن من تقنيات جـديدة لحل الصراعات فيما بينها بشكل سلمي(1).

انطلاقاً من هـذا الفهم لموضـوع التكامـل والوحـدة، فإننـا، للواقع، نستبعد من موضوع الدراسة أن تتم هاتان العمليتان مـن خـلال استخـدام القـوة القهـريـة، أو التهـديـد بـاستخـدامهـا، لانجـاحهما. فـالفكرة في الأسـاس تطوريـة وتطوعيـة وتقـوم عـلى التـوسيع السلمي لنـطاق القيم المشتركـة بين أعضـاء الجـماعـات السياسية المختلفة، وعلى تدعيم الاتفاق العام انطلاقاً من القاعـدة الأساسية للنظام الذي يتحكم بهذه الجماعات. وبذلـك تستند إلى الابعاد التعاونية في الطبيعة الانسانيـة وفي العلاقـات بين الـدول، وتعتمد على قوى التعليم والتفاعلات الثقافيـة والتنمية الاقتصـادية والتجـارة الدوليـة والتقدم التكنـولوجي كي يعـزز من امكـانيـات السلام الدولي والكرامة والحريات الانسانية. ولذا، فإن العـالم في الواقع يمثل «مجتمعاً» من الدول التي تتفاعل فيما بينها على مستـوى عـال لـه دينـاميكيـاتـه الـذاتيـة في مجـالات التبـادل الـدبلومـاسي والاقتصـادي والاجتـماعي. ومن خـلال هـذه التفـاعـلات تـرتبط الدول فيما بينها بعملية مستمرة للمواءمـة الحساسـة لتصرفات كـل

واحـدة منهـا، معتمـدة في ذلـك عـادة عـلى السلوك الاجتـماعي والسياسي والتوجهات الثقافية لسكانها.

ورغم أن هذه الأبعاد المختلفة قد طرحت في الايديولوجيتين: الليبرالية والاشتراكية منذ وقت طويل، فقد كان للانكليـزي دافيد ميتراني الفضل في أن يشكـل منها نـظرية متكـاملة استندت، لكي تفسر عمليات التكامـل العالمي، الى التـطورات العالميـة في القرن العشرين، وقد عرفت هذه النظرية باسـم النظرية «الوظيفية»، وقد كـانت حجة ميـتراني الرئيسيـة تقوم عـلى أن وسائـل التكنولـوجيـا والاتصال الحديثة والنمو الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية والبيئية، على المستويات الاقليمية والعالمية، سوف تمثل ضغوطاً لا تقاوم من أجل التعاون الدولي. فدرجة التعقيد المتزايدة في النـظم الحكوميـة تضـاعف من المهـام التقنيـة (أي في مجـالات الاقتصـاد والبيئـة والاتصال.. الخ)، أي غير السياسية التي تشكل أعبـاء على هـذه الحكومات، مما يتطلب ليس مزيداً من الفنيين الذين تحتاجهم هذه النظم فقط، بل يوجد مشكلات فنية عديدة على المستوى الدولي. وبما أنه يصعب فصل هذه المشكلات الفنية عن الأمور السياسيـة، وبما أن مواجهتها تكاد تكون مستحيلة على المستـوى القومي، فـلا بد من تكريس الجهـود الدوليـة المشتركـة في مجال التعـاون الفني. ويعتقـد ميتراني أن ذلـك التعاون الـوظيفي الدولي سيعيـد توجيـه الأنشطة الدولية، بما يساهم في تحقيق السلام العالمي، وعلى وجـه التحديد فإن التوحيد الاقتصادي سيقـود الى الاتفاق السيـاسي بين الجماعات المختلفة[٦].

واذا كان ميتراني قد ركز على فكرة التكامل الدولي، رافضاً فكرة التكامل الاقليمي على أساس أنها تدعيم للدولة القومية وليس نفياً لها، فإن عديداً من علماء السياسة والعلاقات الدولية رأوا في أفكاره معيناً لا ينضب للدعوة الى التكامل الاقليمي وبخاصة في أوروبا. ويُعدّ ارنست هاس أحد الذين طوروا افكار ميتراني في الاطار الأوروبي؛ وذلك لأنه يعدّ التكامل الدولي عملية تتفق بمقتضاها الوحدات السياسية القومية على نقل ولائها لنظام آخر يتعدى الولاء القومي Supranational. فالتكامل، في اعتقاده، ينصرف الى عملية زيادة التفاعل والترابط بين الجماعات السياسية لتخطي الحدود السياسية الدولية. وترتكز نظرية هاس «الوظيفية الجديدة» على مفهوم عامل الانتشار Spilling over الذي تتوسع من خلاله مصالح النخبة السياسية والمؤسسات الحكومية، انطلاقاً من احد ابعاد التعاون الاقتصادي الى ابعاد أخرى، بحيث يشكل الاتفاق بين الأطراف في مجال معين أساساً للانتقال الى اتفاق في مجالات أخرى مشابهة، وهكذا حتى تتم العملية التكاملية(٣).

وقد كان لعالم السياسة الأمريكي، والالماني الأصل، كارل دويتش، إسهام كبير في فكر التكامل والوحدة وذلك من حيث تركيزه على دور المعاملات الاتصالية والاقتصادية في ايجاد علاقات الصداقة أو العداء بين الجماعات السياسية. فقد عرف التكامل بأنه حالة يسعى فيها الناس الى حل منازعاتهم بالطرق السلمية بدلاً من اللجوء الى العنف والحرب، بهدف خلق حقائق تعبر عن

شعور الأفراد بالحاجة الى الروابط القوية بينهم، وخلق التطلعات المشتركة التي تجمعهم على هدف عام هو التطور السلمي للجماعات السياسية. ومن ثم فقد اهتم دويتش بالكيفية التي يتم بها وضع معدلات أسرع للتطور في المعاملات الاتصالية والاقتصادية، بحيث تنتقل المجتمعات من مرحلة الامتزاج الى مرحلة المجتمع التعددي، حيث تحتفظ كل وحدة مشتركة باستقلالها الشرعي رغم وجودها مع وحدات أخرى في كيان سياسي واحد، الى مرحلة المجتمع الأمني والتي تشكل مرحلة الوحدة الكاملة(٤).

ودون الدخول في تفاصيل متعددة ومعقدة حول فكر التكامل والوحدة، الذي ازدهر في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية خلال الخمسينات والستينات، هذه التفاصيل التي ارتبط معظمها بحركة التوحيد الاوروبي وانشاء الجماعة الأوروبية، وأقلها بالحركات التكاملية في شرق افريقيا والمنطقة العربية وجنوب شرق آسيا وامريكا اللاتينية، فإننا نجد عدداً من القواسم المشتركة نجملها فيما يلي:

أ ـ إن عملية التكامل لا تسير دائماً في شكل مستقيم، إنما هي تمثل عملية جدلية للتعامل مع شروط محلية واقليمية وعالمية، بهدف تجاوز العقبات التي تفرزها هذه الشروط. ورغم أن درجة ملاءمة هذه الشروط تمثل ضرورة لنجاح التجربة، فإن قدرة النخب الحاكمة والسياسية على التعامل مع هذه الشروط ضرورة

لا تقل أهمية، ومن هنا فإن وجود قيم مشتركة بين هذه النخب التي تؤمن بالتكامل، ضرورة لا غنى عنها أيضاً لاستمرار هذه العملية. وفي مقدمة هذه القيم الايمان بوجود خطر مشترك وقيمة التنمية المشتركة وإن هاتين القيمتين تسهمان في إعلاء قيمة العمل التكاملي على العمل بصيغة منفردة لكل دولة على حدة.

ب ـ ثمة قواعد دولية، عدا الدول، تشارك بصورة مباشرة في السياسة التكاملية، فهناك المؤسسات الرسمية التي تتم من خلالها عملية التكامل التي سرعان ما تكتسب درجات متفاوتة من الاستقلال النسبي عن الدول. وهناك قنوات متعددة تصل المجتمعات بعضها ببعضها الآخر، وتشمل علاقات غير رسمية بين النخب الحاكمة إضافة الى العلاقات الرسمية. كما أن هناك علاقات تقوم بين نخب غير حكومية، مثل المنظمات المختلفة عابرة القوميات والشركات والبنوك دولية النشاط، كل هذه العلاقات تسهم في عملية التكامل بخلق العديد من القنوات التي تخلق زخماً للعملية التكاملية.

ج ـ تتميز العلاقات بين الدول التي تسعى الى التكامل بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبذلك يختفي موضوع الأمن، بمعناه العسكري، من قائمة الموضوعات في العلاقات بين الدول. فالقوة العسكرية لا تستخدم فيما بين الدول في مثل هذه الحالة، نظراً لطبيعة التحول السلمي للعملية التكاملية، بحيث تحدث حالة من عدم

الاتصال بين التوزيع الكمي للموارد (أو عناصر القوة المتاحة لكل طرف) والتعرض الذي يواجهه كل طرف بصدد موضوع بعينه، فالموضوعات المدرجة في قوائم العلاقات في هذه الحالة سوف تكون ذات علاقة ضئيلة مع الموضوعات التقليدية كالأمن أو هيكل القوى السائد في علاقة معينة، فالعلاقات عابرة القومية والتحالفات البيروقراطية الدولية والفاعلون غير الحكوميين من كل نوع يلعبون دوراً حاسماً في عمليات صنع القرار. أما المؤسسات والمنظمات الدولية فتقوم بمهمة وضع قائمة موضوعات التكامل، كما تلعب دوراً مساعداً في عملية صنع التحالفات العابرة للقوميات، وتجعل الدول الضعيفة قادرة على أخذ المبادرة والمساومة.

د ـ إن هناك قطاعاً قائداً تدور حوله عملية التكامل الاقليمي، وتتركز حوله المؤسسات التي تعمل على توسيع هذا القطاع واستغلال نموه في اتجاه قطاعات أخرى. وفي معظم هذه الأحوال، فإن القطاع الاقتصادي يعد أكثر القطاعات كفاءة في هذه العملية؛ إذ أنه يربط نمو الاقليم ككل بالمصلحة الذاتية للأطراف المشتركة فيه، فضلاً عن تداخل العديد من الاعتبارات الفنية فيه التي تسمح بالتحالفات البيروقراطية عبر القومية، والتي تقلل من دور العوامل السياسية للعملية التكاملية.

وقد وضع بيلا بالازا خمسة مستويات للتكامل في المجال الاقتصادي تتراوح بين انشاء منطقة للتجارة الحرة، عند حدها

الأدنى، وبين انشاء التكامل الاقتصادي الشامل، عند حدها الأقصى، ويوضح الجدول رقم (١) هذه المستويات[٥]:

جدول رقم (١)
مستويات التكامل الاقتصادي

	الغاء الحصص والجمارك	وضع جمارك خارجية	حرية حركة عوامل الانتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات والمؤسسات
منطقة التجارة الحرة	×				
الاتحاد الجمركي	×	×			
السوق المشتركة	×	×	×		
الاتحاد الاقتصادي	×	×	×	×	
التكامل الاقتصادي الشامل	×	×	×	×	×

ولا شك أن فكر التكامل والوحدة هذا كان انعكاساً لعديد من التجارب التكاملية الاقليمية التي انتشرت في أوروبا والمنطقة العربية وشرق افريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. ولكن لا خلاف بين أي من الباحثين على أن التجربة الاوروبية، في

التكامل والوحدة، ظلت هي المنبع الذي نهل منه معظم من تناولوا فكرة التكامل الاقليمي. فقد مثلت التجربة الأوروبية معملاً حياً للكيفية التي استطاعت بها أن تعالج تلك الفكرة مجموعة من الدول عاشت لقرون عديدة في صراعات شتى وصلت في حالتين الى حربين عالميتين انقسمت فيهما أوروبا الى معسكرين متقاتلين استخدما أكثر الأسلحة فتكاً ودماراً لكي يفرض أحد الطرفين ارادته السياسية والعسكرية على الطرف الآخر. وعلى ذلك يصعب بعد مرور ما يقرب من ثلاثة عقود على تجربة التكامل الأوروبي، بل يستحيل، تصور أن تعود كل من فرنسا وألمانيا مرة أخرى التى اتباع الطريق العسكري لحل المشكلات الناجمة عن تناقض مصالحهما، وهكذا، فإن التكامل فيما بينهما وبين الدول الأوروبية الأخرى في غرب أوروبا خلق حقيقة تجربة سلمية للتعامل بين الدول. وقد تم ذلك أساساً من خلال آليات اقتصادية، ومؤسسات سياسية نجحت في تحويل مجتمع الصراع الى مجتمع التعاون. هذه الآليات والمؤسسات سارت بطريق تدريجي وتطوري نقل مجموعة الدول المشتركة فيها من حالة كونها دولاً متفرقة ذات سيادة، الى اقليم يتميز بكثافة شديدة في علاقات الاعتماد المتبادل ويقترب من مرحلة الوحدة الاقتصادية ويحقق درجة لا بأس بها من التعاون السياسي. وفي الصفحات المقبلة سوف نتابع هذه التجربة عن كثب.

هوامش المقدمة

(١) Ernest B. Haas, «The Study of Regional Integration,» in: Leon N. Lindberg and Stuart A. Scheingolol, eds., *Regional Integration: Theory and Research* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971), pp. 4-6.

(٢) David Mitrany, *A Working Peace System* (Chicago, III,: Quadrangle Books, 1966).

(٣) Ernest B. Hass, *The Uniting of Europe* (Stanford, California: Stanford University Press, 1958).

(٤) Karl W. Deutsch, et al., *Political Community and the North Atlantic Area* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1958).

(٥) Bela Balassa, *The Theory of Economic Integration* (London: Allen and Unwin, 1966).

الفصل الأول

تطور الجماعة الأوروبية

في ٢٥ آذار/مارس سنة ١٩٥٧، وقّعت حكومات فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وهولندا وبلجيكا معاهدة روما، التي أعلنت اتفاق هذه الحكومات على انشاء ما هو معروف الآن باسم «السوق الأوروبية المشتركة»، أو بطريقة أكثر دقة «الجماعة الاقتصادية الأوروبية». هذا العنوان الأخير يشير الى كون الرابطة التي اختارتها الدول الأعضاء تعد رابطة اقتصادية، على الرغم من كون البعد السياسي للجماعة ظل دائماً ذا أهمية عظمى. فكما ذكر رئيس سابق للهيئة العليا في الجماعة، د. والتر هالشتين ذات مرة «إننا لا نعمل بالتجارة ولكننا نعمل بالسياسة». فالطبيعة السياسية للجماعة يمكن البرهنة عليها بحقيقة وجود أصول سياسية لتكوينها مثل البرلمان الاوروبي والمجلس الوزاري، حيث يمكن للمجلس الأخير اتخاذ قرارات هي عادة من صميم السياسة الوطنية للدول الأعضاء. وأكثر من ذلك، فعلى الرغم من أن العمل السياسي للجماعة الاقتصادية الأوروبية هو تحقيق التكامل الاقتصادي بين

دولها، فإن الهدف النهائي لهؤلاء الذين تبنوا فكرة التوحيد الأوروبي ظل دائماً تحقيق قناعتهم بأن روابط اقتصادية وثيقة بين الدول الأعضاء يمكن أن تؤدي مستقبلياً الى وحدة سياسية[1].

ويختلف كثيرون من الكتاب بصدد أصول فكرة التوحيد الأوروبي، فيحاول بعضهم ارجاعها الى عدة قرون مضت حين طرحت فكرة وجود مملكة مسيحية موحدة تضم الدول الأوروبية في القرن الرابع عشر، وتتم من خلال اتحاد كونفيدرالي تحت قيادة مجلس أوروبي يضم رجالاً «أمناء وخبراء وحكماء». وعادت الفكرة مرة أخرى في القرن السابع عشر، عندما اقترح مفكرون آخرون حفظ السلام في أوروبا عن طريق انشاء جيش أوروبي موحد. واقترح المفكر البريطاني ويليام بن اقامة برلمان أوروبي أو دولة أوروبية تكون سبيلاً لارساء السلام في أوروبا. وفي القرن التاسع عشر، حبذ المفكر الفرنسي برودون بقوة اقامة اتحاد فيدرالي أوروبي، منطلقاً من رؤيته للقرن العشرين الذي رآه عصراً لا تعيش فيه إلا الاتحادات الفيدرالية الكبرى[2].

إلا أن رجال الدولة لم يبدأوا بتناول الفكرة جدياً إلا بعد الحرب العالمية الأولى، عندما عقد مؤتمر لمجموعة من المفكرين الأوروبيين في عام ١٩٢٧ لبحث الموضوع تحت الرئاسة الشرفية لوزير الخارجية الفرنسي: أرستين بريان، الذي أعلن، لأول مرة، كجزء من برنامجه السياسي، أنه سوف يسعى لانشاء الولايات المتحدة الأوروبية. وبعد سنتين من المؤتمر، وحين أصبح بريان

رئيساً للوزارة الفرنسية، قام بارسال مذكرة الى ٢٦ دولة أوروبية يدعوها فيها الى اقامة اتحاد فيدرالي. ثم خطا بريان خطوة أخرى أمام عصبة الأمم في العام نفسه حين اقترح «أن تنشأ فيها بين الدول الأوروبية، رابطة فيدرالية تقيم فيما بينها نظاماً للتضامن المستمر، وتسمح لأطرافها - كلما كان ذلك ضرورياً - أن يتدخلوا فورياً ويتدارسوا ويناقشوا ويضعوا تسوية للمسائل التي تشكل مصلحة مشتركة»(٣).

واذا كان هناك بعض الاختلافات بين الكتاب حول الأصول التاريخية لحركة التوحيد الأوروبي، فإن هناك اتفاقاً عاماً بينهم على أن نتائج الحرب العالمية الثانية كانت المحرك الأساسي لرواد هذه الحركة.لكي يبحثوا عن وسائل جديدة تحول أفكارهم الى واقع حقيقي. فقد كانت الحرب نهاية لعصور ظل لأوروبا فيها مركز السيادة على السياسة العالمية. وهو الأمر الذي بات واضحاً أشد الوضوح في التنظيم الدولي الجديد ممثلاً في الأمم المتحدة. فبعد أن كانت عصبة الأمم تكاد تكون منظمة أوروبية في جوهرها، فإن الأمم المتحدة بشرت بنظام دولي جديد، سقطت فيه المانيا وايطاليا من بين الدول العظمى، وظهر النظام الدولي معبراً عن معسكرين متصارعين في كل المجالات العسكرية والاقتصادية والايديولوجية، على رأس واحد منهما دولة من خارج القارة هي الولايات المتحدة الامريكية، وأخرى تقع على حدودها الشرقية ولها امتداداتها العظمى الآسيوية وهي الاتحاد السوفياتي. وفي الوقت الذي كانت الأولى فيه تنتمي الى ايديولوجية غرب أوروبا وتراثها، فإن الثانية مثلت تحدياً، على كل المستويات، لجوهر الفلسفة الغربية،

والنظام السياسي الغربي. أما فرنسا وبريطانيا، فرغم كونهما في صف المنتصرين، في نهاية الحرب، فقد بات واضحاً أن الدور العالمي لكلتيهما أصبح على حافة النهاية؛ وهذه المسألة التي لم تتأخر طويلاً حتى حدثت بالفعل في أعقاب حرب السويس عام ١٩٥٦. وأخيراً، فإن الحرب تركت أوروبا مرهقة اقتصادياً بشكل حاد؛ الأمر الذي نجمت عنه مشكلات اجتماعية وسياسية متفاقمة، ومن ثم فلم يكن مدهشاً أن يتملك الاوروبيين الشعور بالحاجة الى التضامن والسعي نحو الوحدة والحلم بتحقيق قوة ثالثة في هذا العالم.

ولكن على الرغم من هذه الدوافع الملحة، فان الاوروبيين كانوا على انقسام كبير فيما يتعلق بوضع فكرة التوحيد الأوروبي موضع التطبيق. وفي عام ١٩٤٨، أصبح جلياً انقسام أوروبا بعد تغيير نظام الحكم في تشيكوسلوفاكيا واشتداد رياح الحرب الباردة على القارة، وظهرت وجهتا نظر بصدد المسألة(٤):

الأولى تزعمها هؤلاء الذين عرفوا بالاتحاديين Unionists، وكان أبرز أعلامهم ونستون تشرشل الذي عبر عن وجهة نظرهم في خطاب ألقاه في ١٧ ايلول/سبتمبر سنة ١٩٤٨، حين جعل العلاج الأساسي لمشاكل أوروبا ممثلاً في التوحيد، أو كما أسماه «إعادة خلق العائلة الأوروبية في ظل بناء يمكن أن يعيش في سلام وأمن وحرية»، وفي الدعوة الى بناء نوع من «الولايات المتحدة الأوروبية». وجعل تشرشل حجر الزاوية في هذا البناء الاتحادي المقترح مشاركة كل من فرنسا والمانيا فيه، ولكنه ذكر أيضاً أن

الأمم الصغرى سوف يكـون لها مكـان على قـدم المساواة في هـذا البناء. واقترح، كخطوة أولى في هذا الاتجاه «انشاء مجلس أوروبا من الـدول المستعدة لـذلك». وأخيـراً ذكر تشرشـل أن الولايـات المتحدة الامريكية وبريطانيا ودول الكومنـولث، وحتى الاتحاد السـوفياتي، سوف يكونون أصدقاء ومؤيدين لأوروبا الجديـدة. لقد كـان معنى ذلك أن تشرشل يبقي بريطانيا خارج الاتحـاد المقترح، وهـو الأمر الذي خيب الآمال في ذلـك الوقت، وبخـاصة بـين أولئك الـذين أملوا في أن يقوم تشرشل بقيادة أوروبا الموحدة.

والثانية تبنـاها هؤلاء الـذين عرفـوا الفيدراليـين Federalists والـذين اجتمعوا في سـويسرا في ايلول/سبتمبر أيضـاً عـام ١٩٤٨ لبحث إمكـانية البـدء في عمل ملمـوس تجاه التـوحيـد الأوروبي، وكان معظم هؤلاء من المفكرين والشخصيات الأوروبية المرمـوقة. وفي هـذا الاجتماع أقـروا مسودة بـرنامـج يجسد مبـادئهم من أجل أوروبا الموحدة، أساسه الدعـوة الى انشاء فـوري لدولـة فيدراليـة تُقبل فيها كل الشعوب الاوروبية التي تقبل الانتسـاب الى الدولـة الجديدة، وفي حـالة قبـولها تحـويل جـزء من سيادتهـا في الاقتصاد والدفاع والسياسة الى هذه الدولة التي لن تسمح لنفسها أن تكون أداة في متنـاول أي من الكتلتـين، والتي سـوف تشمـل أوروبـا بأكملها، وأكثر من ذلك فإن الاتحاد الأوروبي سوف يكون خـطوة نحو الاتحاد العالمي.

لقد كان الخلاف بين الاتجاهين واضحاً، فالفيدراليون حاولوا

ابقاء مشروعهم خارج الصراع الدائر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. أما تشرشل ومؤيدوه من المحافظين فكانوا يرون الاتحاد الأوروبي ضرورياً لتقوية الجبهة الغربية تجاه الاتحاد السوفياتي. بمعنى آخر، فإن الفيدراليين رأوا في مشروعهم نفياً للحرب الباردة وطريقاً للالتفاف حولها، أما الاتحاديون فقد كان مشروعهم استجابة وتأكيداً لها. الفارق الثاني والذي لم يقل وضوحاً كان حول طريقة التوحيد. فالفيدراليون أرادوا عملاً سريعاً يتضمن نقلاً للسيادة، أما منهج تشرشل وأنصاره فكان تدرجياً يهدف الى التعاون الوثيق بين الدول المشتركة، بمعنى أن الهدف هو إقامة اتحاد بين دول ذات سيادة أكثر منه وحدة فيدرالية.

أولاً: مشروع مارشال

وفي الوقت الذي كان فيه الحوار دائراً بين وجهتي النظر سالفتي الذكر، جاءت البداية العملية الأولى لحركة التوحيد الأوروبي من خارج القارة الأوروبية، وبالتحديد من الولايات المتحدة الأمريكية. فنتيجة للظروف المعيشية القاسية التي عاشتها أوروبا بعد الحرب، حصلت الأحزاب الشيوعية على كثير من التأييد داخل الأوساط الأوروبية، وبخاصة في ايطاليا وفرنسا، حيث توجه ٢٠ و ٢٥ بالمائة من أصوات الناخبين الى هذه الأحزاب في أول انتخابات أجريت بعد الحرب، وبدت مسألة

الإطاحة بالحكومات البرجوازية محتملة، وأخطار الثورة ماثلة لا تخطؤها عيون الادارة الأمريكية. وفضلاً عن ذلك، فإن الظروف الأمريكية الخاصة والمتعلقة بتضخم آلتها الانتاجية نتيجة ظروف الحرب، دفعتها الى أن تسعى في اتجاه احداث تقدم ملموس في اقتصاديات أوروبا الغربية حتى يمكنها استعياب فائض الانتاج الأمريكي. وقد تمثل هذا السعي في مشروع ضخم لتقديم المساعدات المالية الى دول أوروبا الغربية أعلنه وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في ٥ حزيران/يونيو سنة ١٩٤٧ مع الرغبة في معاونة الدول الأوروبية في عملية توزيع هذه المساعدة. ووضع الأمريكيون شروطهم من أجل تنفيذ مشروع مارشال على الوجه التالي[٥]:

١ ـ يجب أن تتفق البلدان الأوروبية فيما بينها حول الكم المطلوب من المساعدة والجزء الذي سوف تحتاجه كل منها.

٢ ـ يجب أن تقوم الدول الأوروبية بعمل مشترك لانعاش اقتصادياتها وأن تخفض الحواجز التجارية فيما بينها.

٣ ـ يجب أن تضمن هذه الدول الاعتماد على نفسها في عام ١٩٥٢.

٤ ـ يجب على الدول الأوروبية، لكي يتم تطبيق هذا البرنامج، أن تنشيء منظمة دولية تقوم بالعمل كوكالة للتعاون بين هذه الدول.

هـذه الشروط كانت تعني رسـالة امريكيـة للدول الأوروبيـة بضرورة اتخـاذ اجراءات فعـالة بـاتجاه عمليـة التوحيـد، وأن ذلك سوف يلقى مباركة من الولايات المتحدة الأمريكية. وكان مارشال يعني بمشروعـه أوروبـا كلهـا أو «كـل شيء غـرب الأورال»، إلا أن الاتحـاد السـوفيـاتي مـا لبث أن أعلن رفضـه للمشروع الأمـريكي باعتباره تدخلاً في سيادة الاتحاد السوفياتي. وهو الأمر الذي عكس تخـوف السـوفيـات من التبعيـة الاقتصـاديـة للولايـات المتحـدة الأمريكية، فضلاً عن رفضه ان يكـون تطبيق مشروع مـارشال في شرق أوروبا مقدمة لفرض السيطرة الأمريكية عليها.

وبعد أن أصبح واضحاً أن شرق أوروبا لن يشارك في العمل التكـامـلي المقبـل والمستنـد الى مشروع مـارشـال، دفعت فـرنسـا وبـريطانيـا في اتجاه عقـد مؤتمر يضم الـدول الأوروبيـة ـ مـا عـدا اسبانيا ـ لوضع خطة تكفل التعاون الوثيق بين هذه الدول. ولكن الدولتين ما لبثتا أن اختلفتا حول شكل هذا التعاون. فبينما كـانت فرنسا راغبة في إنشاء منـظمة قـوية ذات استقـلال ذاتي ولها أمـانة دوليـة ولها القـدرة على اتخـاذ المبادرات، بمعنى آخـر إيجاد منـظمـة «فـوق قوميـة Supranational» تتجـاوز السيـادات الوطنيـة، فإن بريطانيا كانت على العكس تريد منظمة لمجرد ارضـاء الأمريكيـين تقوم على مـوظفين رسميـين من الدول الأعضـاء. ونتج عن هـذا الخلاف حل وسط أكثر ميلاً الى وجهة النظر البريطانيـة، حيث تم تكوين اللجنة الأوروبية للتعاون الاقتصـادي التي كان عليهـا أن

تمد الولايات المتحدة الأمريكية بقائمة احتياجات الدول الأوروبية.

وتحولت اللجنة الأوروبية الى وكالة للمساعدة عرفت باسم المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي «Organization of European Economic Co-operation-OEEC» كان عليها أن تطبق مشروع مارشال، وفي الوقت نفسه أصبحت ساحة للخلاف بين بريطانيا وفرنسا حول تطوير المنظمة حسب الآراء السالفة الذكر، حيث كانت بريطانيا تشعر أنها لا تزال دولة عظمى ولها رابطة عالمية هي رابطة الكومونولث، كما أنها احدى الدول التي لم يتم غزوها في الحروب، وأخيراً فإنها شاركت، باعتبارها دولة عظمى في اجتماعات «يالطا» لتقرير مستقبل عالم ما بعد الحرب. وباختصار فإن بريطانيا كانت تريد البقاء خارج الساحة الأوروبية والاكتفاء بالعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فلم تكن على استعداد لقبول منظمة تتجاوز القوميات والسيادة الوطنية للدول الأعضاء. أما فرنسا، فكانت على النقيض تريد منظمة قوية تكفل وحدة أوروبا وتعطي فرنسا وزناً من خلال هذه الوحدة في السياسة العالمية من جديد.

وهكذا عادت المناقشات مرة أخرى عند محاولة خلق كيان سياسي يكفل السعي نحو التوحيد السياسي لأوروبا، فمنظمة التعاون الاقتصادي كانت جسداً اقتصادياً محضاً يعنى بتطبيق مشروع مارشال وليس بأي أمر آخر، ومن ثم كان مطلوباً خلق

كيان آخر يكفل التعاون السياسي، والأهم من ذلك التعاون العسكري. فقد كانت مشكلة الأمن الأوروبي الغربي آخذة في الحدة بالنسبة لفرنسا وبريطانيا ليس نتيجة اتساع رقعة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية فقط، ولكن أيضاً بسبب إمكانية عودة ألمانيا مرة أخرى لتهديد فرنسا، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية آخذة تدريجياً في الاقتناع بأن مواجهة الاتحاد السوفياتي والعالم الاشتراكي تحتاج الى إحياء القوة العسكرية الألمانية. وهنا، فإن فرنسا كانت قاطعة في عدم استعدادها للترحيب بألمانيا المسلحة ما لم تكن هناك ضمانات مطلقة تمنع أي تهديد ألماني لفرنسا، حتى ولو تضمن ذلك التخلي عن مشروع مارشال كلية.

وللتوفيق بين الخوف الفرنسي والرغبة الأمريكية، دعت بريطانيا في ١٣ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٤٨ كلًا من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ودول البينيلوكس (هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ) إلى عقد مؤتمر للتعامل مع مشاكل الدفاع المشتركة، وعقد هذا المؤتمر في لندن خلال الفترة ما بين ٢٣ شباط/فبراير و٦ آذار/مارس سنة ١٩٤٨، حيث تقرر فيه التكامل الاقتصادي بين مناطق الاحتلال الفرنسية والأمريكية والبريطانية في ألمانيا، وانشاء دولة ألمانيا الغربية الاتحادية وأن تقع ألمانيا ضمن إطار تطبيق مشروع مارشال، وأخيراً ـ ولارضاء فرنسا ـ وضعت منطقة الروهر الألمانية بصناعاتها الثقيلة تحت ادارة سلطة دولية[٦].

واستكمل مؤتمر لندن بمباحثات أخرى تمت بين مجموعة الدول نفسها، وقد عقدت هذه الاجتماعات في بروكسل بدءاً من ٤ آذار/مارس سنة ١٩٤٨ وانتهت بتوقيع معاهدة للدفاع المشترك في ١٧ آذار/مارس من العام نفسه. وقد نصت المادة الرابعة من المعاهدة على أنه في حالة تعرض أي من الأطراف المتعاقدة لهجوم مسلح في أوروبا، فإن الأطراف المتعاقدة الأخرى سوف تقوم، طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، بتقديم: المساعدة العسكرية وأنواع المساعدة الأخرى للطرف المتعرض للهجوم. وبغية إرضاء فرنسا، تضمنت معاهدة بروكسل أن يجتمع مجلس على المستوى الوزاري للدول الموقعة في أي وقت لمناقشة الخطوات الواجب اتخاذها في حالة عودة المانيا لاتباع سياسات عدوانية. ولكن معاهدة بروكسل في الواقع لم تكن ذات أهمية كبرى، إلا من وجهة نظر التأكيد للولايات المتحدة الأمريكية على جدية الدول الأوروبية في اتباع سياسات دفاعية مشتركة، ومن ثم فإن العمل الفعلي لتحقيق هذه السياسات قد تم في المفاوضات التي تلت ذلك بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والتي انتهت في نيسان/ابريل سنة ١٩٤٩ بتوقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي والتي وقعتها آنذاك اثنتا عشرة دولة هي: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا ودول البينيلوكس الثلاث وايطاليا والبرتغال والداغارك واليونان وتركيا.

وفي موازاة البحث عن طريق لمواجهة المشكلة الأمنية لغرب

اوروبا، كانت الحاجة ملحة لشكل من أشكال التعاون السياسي والاقتصادي بين هذه الدول نظراً لارتباط الأبعاد الاقتصادية والسياسية بقضية الأمن نفسها، فضلاً عن مواجهة المشكلات التي خلفتها الحرب على الساحة الأوروبية. ولحل الخلاف الذي سلفت الاشارة اليه حول منهج التوحيد الأوروبي، تكونت في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٤٧ اللجنة الأوروبية لحركات الوحدة الأوروبية من أجل حل المشكلات فيما بينها. وبناء على مبادرة من تشرشل، دعت اللجنة الى عقد مؤتمر موسع، في لاهاي، في أيار/مايو سنة ١٩٤٨ لبحث الطرق اللازمة لدفع أوروبا نحو الوحدة برئاسة رئيس الوزراء البلجيكي بول هنري سباك.

وداخل المؤتمر حدث الانقسام مرة أخرى بين الاتحاديين والفيدراليين، فبعد اتفاقهم على ضرورة انشاء جمعية تمثيلية اختلفوا حول مهمتها، حيث رغب الاتحاديون أن تكون مهمتها استشارية ويتم اختيارها من برلمانات الدول الأعضاء، أما الفيدراليون فطالبوا: أن تكون الجمعية ممثلة لبرلمان أوروبي يتم اختياره بالانتخاب المباشر، وأن يكون لها صلاحيات واسعة. وفي النهاية، توصل المشاركون في المؤتمر الى نوع من الحل الوسط حيث أعلنوا(٧):

١ ـ ادراكهم أن الواجب الملح أمام الأمم الأوروبية هو إقامة اتحاد سياسي واقتصادي لكي يحقق أمنها وتقدمها الاجتماعي.

٢ ـ أن الوقت قد حان لكي تقوم الأمم الأوروبية بتحويل

بعض الأجـزاء من حقـوق السيـادة من أجـل انجـاز العمـل الاقتصادي والسياسي المشترك، ومن أجل التكامل والتنمية المناسبة لمواردها المشتركة.

٣ ـ المطالبة بالحاح بأن يتم اختيار جمعية أوروبية من بـرلمانـات الدول المشاركة، سواء من أعضائها أم من خارجها لكي تتولى:

أ ـ تحريك الرأي العام الأوروبي والتعبير عنه.

ب ـ تقـديم النصح بصـدد الاجراءات العمليـة والفـوريـة المؤدية الى حقيق التوحيد السياسي والاقتصادي لأوروبا.

ج ـ فحص النتائج الدستوريـة والقضائيـة التي سوف تبـزغ من خلق هـذا النظام الاتحـادي أو الفيدرالي ونتـائجه الاقتصـادية والاجتماعية.

د ـ تجهيز الخطط الضرورية لتحقيق هذه الأغراض.

٤ ـ الـوعد بـالنظر بأن يكـون النـظام الاتحـادي أو الفيـدرالي المقـترح مفتوحـاً لكل الأمم الأوروبيـة المحكومـة حكماً ديمقـراطيـاً والتي تحترم ميثاق حقوق الانسان.

إلا أن المشكلة الكـبرى جـاءت من بـريـطانيـا التي رفضت حضور المؤتمر، نتيجـة وصول حـزب العمال الى الحكم بحجـة أن المؤتمر جاء بمبادرة من المحافظين وأنه يضم مجموعة من غير الممثلين للحكـومات القـومية وغـير المسؤولين أمـام الجمعيات الـوطنيـة أو

البرلمانية لدولهم. ولكن نتيجة النفوذ الذي فرضه المؤتمر على الأوساط الأوروبية فإن الحكومة العمالية عادت واقترحت سبيلاً للتكامل السياسي الأوروبي، لإنشاء لجنة من وزارة الدول الأعضاء باعتبارها بديلاً لإنشاء الجمعية التمثيلية. وقد كانت فرنسا على استعداد لقبول فكرة اللجنة الوزارية، إضافة الى الجمعية التمثيلية التي سوف يكون لها قوة حقيقية، حيث تجتمع مرتين في العام ويكون لها حقوق التشريع وتأخذ قرارات بأغلبية الأصوات، على أن يكون التصويت فيها على أساس فردي وليس على أساس تعليمات من حكومات الدول الأعضاء. وفي مثل هذه الحالة فإن مجلس الوزراء المقترح سوف يقوم بمهمة تنفيذ القرارات التي تصدرها الجمعية.

وأخيراً تم التوصل في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٤٩ الى حل وسط يميل الى الأخذ بوجهة النظر البريطانية. فأقر المؤتمر تشكيل جمعية تمثيلية ولكنها تكون جمعية استشارية وتعقد اجتماعات علنية ودون أية سلطة حقيقية. من جانب آخر، تكون مجلس وزراء أوروبي عرف بمجلس أوروبا The Council of Europe، في أيار/مايو سنة ١٩٤٩، بناء على توقيع عشر دول أوروبية غربية هي: فرنسا وبريطانيا ودول البينيلوكس الثلاث وايرلندا والدانمارك والسويد والنرويج وايطاليا. وكان قبول فرنسا لهذا الوضع وتقديمها العديد من التنازلات ناجماً عن رغبتها في كسب بريطانيا الى جانب العمل الأوروبي الوحدوي، ممثلاً في أي تنظيم

حتى ولو كان ضعيفاً، على أساس أن بريطانيا بمجرد أن تعرف مميزات العمل الجماعي الأوروبي سوف تسير في اتجاه تقويته واعطائه سلطات أوسع. ومن جانب آخر، كانت فرنسا، في حالة استبعاد بريطانيا، متخوفة من احتمال اعراض الدول الاسكندينافية وايرلندا، وربما ايطاليا، عن الاشتراك في منظمة لا توجد فيها بريطانيا وتسيطر عليها فرنسا[٨].

ثانياً: مشروع شومان

أفضت تجربة مجلس أوروبا الى نتائج متواضعة للغاية، فالمجلس كان يتخذ قراراته بالاجماع، وحتى قراراته كانت تمثل مجرد توصيات لحكومات الدول الأعضاء تأخذ بها أو ترفضها. كما أن احتواء المجلس على الدول المحايدة، مثل السويد، جعل من قدرة هذا المجلس على اتخاذ قرارات ذات شأن تتعلق بالسياسة الخارجية مسألة مستحيلة، فضلاً عن استبعاد الأمور الدفاعية كلية من جدول أعمال المجلس. كذلك فإن الطبيعة الاستشارية للجمعية حرمتها من أي قوة حقيقية. وهكذا، بات على الآباء الأوائل لحركة التوحيد الأوروبي أن يبحثوا عن طريق آخر، فجاءت خطوتهم الجديدة بعيدة عن المشاركة البريطانية والاسكندنافية فيها، وتمثل ذلك في المجمع الأوروبي للفحم والصلب الذي أنشأته ست دول أوروبية هي: فرنسا والمانيا وايطاليا ودول البينيلوكس الثلاث.

وقد جاء التنظيم الجديد إجابةً عن السؤال الذي ظل يقلق عقول جميع السياسيين في أوروبا، وهذا السؤال هو: ماذا نفعل بألمانيا؟ فمع البداية الأولى للخمسينات، بات واضحاً أن المانيا الغربية آخذة في الانتعاش الاقتصادي نتيجة جهد الشعب الألماني والمساعدة الأمريكية المكثفة، ولم يعد مقبولاً ان تستمر الادارة الدولية على اقليم الروهر المهم الى الأبد. وكان كل ذلك باعثاً على قلق الدبلوماسية الفرنسية التي كان عليها أن تبحث عن طريق لمواجهة «المعجزة الاقتصادية الالمانية» ومنعها من التحول الى تهديد لفرنسا وللسلام في أوروبا، فكيف يمكن تحقيق ذلك؟!

كانت هناك إجابات عديدة عن هذا السؤال تستهدف إبقاء المانيا ضعيفة بحيث لا تهدد من جديد أياً من البلدان الأوروبية. وكان أكثر هذه الإجابات تطرفاً، اقتراح ديغول بفصل اقليم الروهر، مركز الفحم والصلب ومحور الصناعات الحربية الألمانية، عن ألمانيا. إلا أن بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية رفضتا الاقتراح محتجتين بأن هذا الاقليم لازم للانتعاش الاقتصادي الالماني. إلا أن الاجابة التي كان لها أن تؤثر في مستقبل التكامل الأوروبي وضعها جان مونيه، رئيس مكتب التخطيط الفرنسي، وتبناها روبرت شومان، وزير الخارجية الفرنسي أيضاً، وعرفت باسم مشروع شومان في أيار/مايو سنة ١٩٥٠. هذا المشروع كان ذا طبيعة سياسية، فقد تضمن أنه يمكن انهاء التنافس التاريخي بين المانيا وفرنسا وجعل الحرب بينهما ليست «غير معقولة» فقط، ولكن

مستحيلة مادياً أيضاً، من خلال طريق يؤدي الى اتحاد أوروبي «لا غنى للسلام عنه»[٩].

أما جوهر مشروع شومان، فقد كان يقوم على اقامة منظمة تتجاوز سيادات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالفحم والصلب وانتاجهما، عن طريق التخليص من العوائد والحصص، مع اقامة سوق مشتركة لهذه المنتجات، بحيث يكون لكل مشترك في هذه السوق علاقات متساوية ازاء منتجات هذه الصناعة في أي مكان توجد فيه داخل السوق، والغاء أي تمييز يقع على هذه المنتجات بسبب الجنسية.

لقد كان المشروع جذاباً ويحل كثيراً من المشكلات، فهو يحل الى جانب مشكلة الخوف الفرنسي من صعود المانيا السريع، ويعطي المانيا من جانب آخر، اعترافاً دولياً ويدخلها في الساحة الدولية من جديد وينزع عنها صفة المهدد الرئيس للسلام العالمي. ومن جانب ثالث، أرضى المشروع الفيدراليين الأوروبيين الذين خابت آمالهم في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ومجلس أوروبا. ولم يلبث المشروع أن تم إقراره من جانب الدول الست التي وقعت اتفاقية باريس الخاصة به في ١٨ نيسان/أبريل سنة ١٩٥١، وأصبح المجمع الأوروبي للفحم والصلب «European Coal and Steel Community-ECSC» تجربة قائمة للتكامل الاقتصادي. فأنشئت له سلطة عليا، ومجلس للوزراء، وجمعية برلمانية ومحكمة للعدل لحل المنازعات داخل المجمع. أما بريطانيا

فرفضت التوقيع معلنة ذلك على لسان رئيس وزرائها العمالي أتلي الذي أعلن في مجلس العموم البريطاني «أننا لسنا مستعدين أن نقبل مبدئياً أن أكثر القوى الاقتصادية حيوية في هذا البلد يمكن أن توضع في يد سلطة ليست ديمقراطية، وليست مسؤولة حيال أي إنسان»(١٠).

واذا كان مشروع شومان قد استطاع أن يضع بداية حقيقية للتعايش الفرنسي الألماني بعد صراع استمر سنوات وعقوداً طويلة، عن طريق قلع الأسنان الألمانية بوضع صناعات الفحم والصلب في ألمانيا تحت سلطة دولية، فإن مناخ العلاقات الدولية كان يدفع في الاتجاه المضاد وهو إعادة تسليح ألمانيا. فعندما نشبت الحرب الكورية، في عام ١٩٥٠، كانت احدى استجابات الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الحرب، بما أفرزته من تكثيف لحدة الحرب الباردة بين المعسكرين الدوليين، هو الاقتراح باعادة تسليح ألمانيا الغربية وادخالها في حلف شمال الأطلسي، وهو الاقتراح الذي عارضته فرنسا بشدة. ولكن الرفض الفرنسي لم يكن سلبياً فقد اقترن بمشروع آخر اقترحه رينيه بليفان، رئيس الوزراء الفرنسي، في خطاب له أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، في تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٥٠، يتم بمقتضاه انشاء جيش أوروبي موحد تشارك فيه كل الدول الأوروبية بما فيها المانيا. ولم تعارض بريطانيا الفكرة ولكنها لم ترد أن تورط نفسها في تنفيذها. أما باقي الدول الست المشاركة لفرنسا في جماعة الفحم والصلب فتحمست للمشروع وبدأت المناقشات في سنة ١٩٥١، وكانت الفكرة المطروحة هي إنشاء جماعة الدفاع الأوروبية «European

Defence Community». وكـان متصوراً أن تشمـل هذه الجـماعة هيئة للدفاع ومجلساً للوزراء وجمعية بـرلمانيـة ومحكمة للعـدل، وأن تكون ذات علاقة وثيقة بجماعة الفحم والصلب. وتمكنت الـدول الست من إحـداث تقدم سريـع في المفاوضـات ووقعت معـاهـدة انشاء جماعة الدفاع الأوروبية في أيار/مايو سنة ١٩٥٢.

لقـد بدا في تلك اللحـظة، أن خـطوات أكـثر سرعـة سـوف تتخـذ في سبيل الـوحدة الأوروبيـة، فقـد كـان منـطقيـاً أن يتبـع التكـامل في مجـال الدفـاع السعي نحـو تحقيق التكـامـل السيـاسي بالدرجـة نفسها. وكـان أحد الاقـتراحات المـطروحة انشـاء جهاز يمكن بمقتضـاه التحكم الديمقـراطي في الجيش الأوروبي المقـترح. وقـد عبرت هـولندا عن اتجاه آخر كـان يقـوم عـلى أن التقـدم في المجـال العسكري يجب أن يكـون متوازيـاً مـع تكـامـل أقـوى في المجال الاقتصادي. وأخيراً طلب وزراء خارجية الدول الست من الجمعية البرلمـانية للمجمـع الأوروبي للفحم والصلب، بالتضـامن مع أعضاء الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا، أن يبحثوا إمكانية انشاء سلطة سياسية أوروبية.

وفي عام ١٩٥٣، تمّ إنجاز مسوّدة لانشاء الجـماعة السيـاسية الأوروبيـة، وهي المسودة التي تضمنت مشروعـاً بفترة انتقـالية يتم بعـدها تشكيـل مؤسسـات جمـاعـة الفحـم والصلب، والمؤسسـات المقترح انشاؤها بالنسبة لجماعة الدفاع الأوروبية وفق إطار جديـد، بحيث يكـون هناك سلطة أوروبيـة واحـدة مسؤولـة أمـام بـرلمـان

أوروبي يتكـون من مجلس للشعب وينتخب بـالـطريق المبـاشر، ومجلس للشيوخ تنتخبه البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، على أن يكون هناك مجلس وزراء واحـد ومحكمة أوروبيـة واحدة تحـل محل التشكيلات المكونة في إطار جماعة الفحم والصلب وجماعة الدفاع. ولا جدال في أن هذه النقـطة كانت أعـلى ما وصلت اليـه الحركـة الأوروبية نحو التكامل والوحدة، فقد نجحت الدول الست فعليـاً بشكـل ملحـوظ في إحـداث تقـدم في مجـال محـدود من التكـامـل الاقتصـادي هو الفحم والصلب، كـما أنّ اعضاءهـا وقعـوا معـاهـدة للتكامل في ميـدان الدفـاع، وأخذوا أيضـاً باتجـاه تأمـين الوحـدة السياسية. وأكثر من ذلك، فإن مسودة المعـاهدة المقـترحة تضمنت دفع التكامـل الاقتصادي الى درجـة أعلى عن طـريق انشاء سـوق مشتركة تقوم على الحركة الحرة للبضائع وعوامل الانتاج.

وعلى الرغم من النجـاح الذي بـدا ظاهـراً في تلك اللحظة، فإن النجاح الذي حققته الـدول الست في مجال الفحم والصلب لم يكن قابلاً للتكرار، فصدقت خمس دول فقط على معاهدة الجماعـة الأوروبية للدفاع، ورفض الـبرلمان الفـرنسي في ٣٠ آب/أغسطس سنة ١٩٥٤ التصديق على اقتراح حكومة منديس ـ فرانس بالموافقة على المعاهدة بأغلبية ٣١٩ صوتـاً ضد ٢٦٤ صـوتاً. وهكـذا فشل مشروع جماعة الدفاع، وفشلت معـه آمال كـل الفيدراليـين الذين بدأوا في وضع مشروع لإقامة الولايات المتحـدة الأوروبية. وكـان موقف البرلمان الفرنسي راجعاً لعدة أسباب: أولها معارضته للجـزء الخاص بتجاوز السيادة الموجودة في المعاهدة؛ وثانيهـا رفض اليسار

الفرنسي اعادة تسليح ألمانيا، فضلاً عن رفض اليمين الفرنسي أن يكون الجيش الفرنسي تحت قيادة أجنبية حتى ولو كانت أوروبية؛ وثالثها أن فرنسا يجب أن لا تشارك في تكوين جيش أوروبي مع ألمانيا دون أن تكون بريطانيا عضواً في هذا الجيش؛ ورابعها أن فرنسا التي كانت متورطة في حرب الهند الصينية في ذلك الوقت، وكان معظم جيشها في جنوب شرق آسيا، شعرت أن الجيش الأوروبي في هذه الحالة سوف يعتمد أساساً على الجيش الألماني، ومن ثم ستكون المسؤولية الدفاعية عن فرنسا واقعة عليه في حالة تهديد الأمن الفرنسي، وهو الأمر الذي قد يعطي الجيش الألماني الحق في الوجود مرة أخرى على الأراضي الفرنسية، وهو الأمر الذي لم تكن فرنسا، التي ما زالت ذكريات الاحتلال الألماني تؤرقها، على استعداد لقبوله(11).

ثالثاً: الجماعة الاقتصادية الأوروبية

شكّل انهيار جماعة الدفاع الأوروبية ضربة كبيرة للذين حلموا بالتوحيد السياسي لأوروبا، وذلك في الوقت نفسه الذي أعطى فيه المبرر للولايات المتحدة الأمريكية في أن تسمح لألمانيا الغربية، وكذلك لايطاليا، بالدخول في حلف الأطلسي مع بقاء قوات امريكية وبريطانية في أوروبا، وهذا يعني أن تصبح مشكلة الدفاع عن أوروبا مشكلة أطلسية أكثر منها مشكلة أوروبية. وفي الوقت نفسه، أنشىء تنظيم جديد يضم ممثلين للحكومات الأوروبية

الست؛ إضافة الى بريطانيا عرف باسم اتحاد أوروبا الغربية «Western European Union-WEU»، وذلك نتيجة لاتفاقية وقعت في باريس في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٥٤. هذه المنظمة أخذت شكلاً دفاعياً ولكنها أبقت القرارات الأساسية في يد الحكومات القومية، والأهم من ذلك وضعت قيوداً على امكانات التوسع العسكري الألماني حيث قيدتها باثنتي عشرة فرقة. وحرمت عليها انتاج الأسلحة الذرية والبيولوجية والكيماوية.

وفي كل الحالات كان عام ١٩٥٤ عامة نكسة لحركة التوحيد الأوروبية، ولكن في عام ١٩٥٥ بدأت في الظهور أفكار جديدة، نجمت عن المبادرة التي اتخذتها دول البينيلوكس الثلاث التي تقدمت بمذكرة تدعو الى انشاء سوق مشتركة وعمل محدد في مجال الطاقة، الذرية منها بخاصة، والمواصلات. كانت الفكرة الأساسية التي استند اليها نهج البينيلوكس هي أن الوحدة السياسية صعبة التحقيق، ومن ثم فلا مناص هناك من إيجاد سياسة للمدى القصير والمتوسط محتواها تحقيق التكامل الشامل على مراحل، بحيث تمهد نتائج التجربة في كل مرحلة الطريق للمرحلة التي تليها في اتجاه تحقيق الهدف السياسي. باختصار شديد، كان المطروح هو التوسع في التجربة الناجحة لمجمع الحديد والصلب لكي تشمل المجال الاقتصادي. ولذا فقد طرحت المذكرة الدعوة الى انشاء مؤسسات تكفل قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية، هذه الدعوة تم بحثها في اجتماع لوزراء خارجية الدول الست الأعضاء، في المجمع الأوروبي للحديد

والصلب الـذي عقد في مسينـا، في حزيـران/يونيـو سنة ١٩٥٥، حيث أيدوا انشاء سوق مشتركة ووكالة دولية للطاقة، وشكلوا لجنة لـدراسة المشكـلات التي تعترض قيـام الجماعـة ووضع المعـاهدات اللازمة لانشائها.

وعلى الفور، قامت اللجنة التي تشكلت بـرئاسـة بول هنـري سباك البلجيكي بدعـوة بريـطانيا الى حضـور اجتماعـات اللجنة، باعتبارها عضوا في اتحاد غرب أوروبا، فضلاً عن تـوقيعها اتفـاقية انتساب مع جماعة الحديد والصلب في عام ١٩٥٤. وعقدت لجنـة سباك اجتماعهـا الأول في تموز/يـوليو سنـة ١٩٥٥، وما أن بـدأت مداولات اللجنة حتى حدث الانقسام فيها بفعل الدور البريطاني. فقـد اقترحت بـريطانيـا انشاء منـطقة تجارة حرة في الـوقت الذي مالت فيه الدول الست الى انشاء اتحاد جمركي؛ وهـو الأمر الـذي كان مقرراً في اجتماعات مسينا. ولذلك انسحب المندوب البريطاني من اللجنة، ولكن سباك قرر المضي قدمـاً في أعمالهـا. وكان ذلـك بتأثير الفيـدراليين في اللجنـة الذين كـانت رغبتهم خلق مؤسسات فوق قومية قوية جداً نتيجة اعتقادهم أنها تستطيع تحقيق انجـازات أكبر من مجرد التكامل الاقتصادي(١٢).

ورغم انسحاب بريطانيا، كانت هناك خلافات أخـرى داخل اللجنـة، فقـد كـان هنـاك من يفضلون مـزيـداً من التكـامـل في القطاعات الاقتصادية كما اتفق عليه فيـما يتعلق بالـطاقة النـووية، وكـان هناك، عـلى الجانب الآخـر، الـتركيـز عـلى إقـامـة السـوق

المشتركة. وفي الوقت نفسه، كانت فرنسا راغبة في الغاء التعريفات الجمركية داخل السوق خلال فترة انتقالية بسيطة مع وضع تعريفات جمركية عالية تجاه الدول الأجنبية. أما دول البينيلوكس فكانت تفضل تعريفة مخفضة تجاه دول العالم الأخرى. وأخيراً، انتهت اللجنة في نيسان/ابريل سنة ١٩٥٦ من وضع تقرير حول ما انتهت اليه، وتمت مناقشته مرة أخرى في أيار/مايو من العام نفسه. وأخيراً استقر الأمر على عقد معاهدتين بين الدول الست، الأولى بصدد انشاء سوق مشتركة فيما بينها والثانية لانشاء جماعة للطاقة الذرية. وبعد مفاوضات مستفيضة، وقعت المعاهدتان في روما في ٢٥ آذار/مارس سنة ١٩٥٧ ، وصدقت عليهما البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء. وفي أول كانون الثاني/يناير سنة ١٩٥٨ ، أصبحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة النووية حقيقة واقعة.

رابعاً: منطقة التجارة الحرة

انسحبت بريطانيا، في نهاية عام ١٩٥٥ ، كما رأينا، من لجنة سباك، في حين مضت الدول الست قدماً؛ مما جعل البريطانيين يشعرون أنهم أساءوا تقدير تصميم هذه الدول على التوصل الى خطوة متقدمة من التكامل فيما بينها. ولذلك، فإن بريطانيا بدأت، منذ تموز/يوليو سنة ١٩٥٦ ، بالتأثير على منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي من أجل دراسة اقتراح بريطاني يدعو الى

انشاء منطقـة للتجارة الحـرة بين دولها، تلقـى قبول الـدول الست التي كانت في طريقها الى انشاء سوق مشتركـة فيما بينهـا. وانتهت دراسة منظمـة التعاون الاقتصـادي في كانـون الأول/ديسمبر سنـة ١٩٥٦ ونشرت في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٥٧، وتـوصلت هذه الدراسة إلى أنه من الممكن انشاء منطقة للتجارة الحرة مـع السوق المشتركة في الوقت نفسه.

واتخذت بريطانيا من الدراسة ذريعة لأخذ المبـادرة ودعت الى مباحثات داخل منظمـة التعاون الاقتصـادي لانشاء منـطقة تجـارة حرة صناعية بين الدول الأوروبية الـداخلة في المنظمـة. وبالفعـل بدأت هذه المباحثات في آذار/مارس سنة ١٩٥٧، واستمرت حتى تشرين الأول/اكتوبر من العـام نفسه، في لجنـة ضمت ممثلين عن الحكـومات الأوروبيـة تحت رئاسـة البريـطاني ريجنـالـد مـواينـغ. واستمرت هذه اللجنة في بحث الموضوع حتى فشلت تماماً في نهاية ١٩٥٨. وكـانت أسبـاب الفشـل بـالغـة التعقيـد. فعـلى الجـانب السياسي، كانت الـدول الأوروبية الست السـاعية لانشـاء السوق المشتركة كثيرة الشك في التحرك البريطاني، وهو الشك الذي ظهـر بعد ما بدا من إساءة بريطانيا تقدير تصميمها. ومن ثم فقـد كانت وجهـة نظر هـذه الدول تـتركز في أن بـريطانيـا، باقـتراحها إنشـاء منـطقة التجـارة الحرة، إنمـا كانت تستخـدم ذلك وسيلةً هجـومية لتحطيم السوق المشتركة. فقد كان معروفاً ان الاتجاه نحو السـوق كان يواجه صعوبات كبرى، ولذا فإن بريطانيا كانت تأمل احتـمال أن تختار الدول الست الطريق الاسهل في اللحـظة الأخيرة. ولكن

ما حدث انها اختارت الطريق الأصعب.

ومن وجهة النظر الاقتصادية، أصرت بريطانيا على أن تكون منطقة التجارة الحرة في السلع المصنعة فقط؛ وهو الأمر الذي كان يعطى ميزات أكبر لبريطانيا، إذ أن صادراتها المصنعة كانت تلقى بالفعل معاملة تفضيلية في دول الكومنولث، وسوف تحصل ـ تبعاً للمشروع المقترح ـ على معاملة تفضيلية كذلك في أوروبا. أما بالنسبة للسلع الزراعية، فقد استبعدها المشروع، ومعنى ذلك أن الدول المنتجة للسلع الزراعية في أوروبا وبالذات: فرنسا وايطاليا لن تلقى المعاملة التفضيلية نفسها في السوق البريطانية التي كانت تحصل على السلع الغذائية بأسعار منخفضة بالفعل من دول الكومنولث.

وفي كل الحالات، فإن المناقشات بين الحكومات أدت الى تكوين تفاهم بين ست دول أوروبية أخرى، هي: بريطانيا والنرويج والسويد والدانمارك والنمسا وسويسرا، التي قررت، في أوائل ١٩٥٩، أن تمضي في إقامة منطقة التجارة الحرة بتشجيع من الاتحادات الصناعية فيها. ولحقت البرتغال بالمناقشات في شباط/فبراير سنة ١٩٥٩، وفي ٤ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٦٠، وقعت اتفاقية استوكهلم لانشاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة «European Free Trade Association-EFTA»، وبذلك انقسمت اوروبا الغربية الى كتلتين تجاريتين.

لقد كانت المنطقة الحرة مناسبة تماماً للمصالح البريطانية،

فكانت أجهزتها القانونية تمثل الحد الأدنى لتحقيق عدد من الترتيبات التجارية، ولم يكن من الممكن تصور أن تكون خطوة في سبيل الوحدة السياسية. كذلك فقد كان التركيز في المنطقة على السلع الصناعية فيما عدا بعض الحالات التي أعطى فيها استثناء خاص لبعض السلع الزراعية، كما أن الدول الأعضاء كانت حرة تماماً في وضع الحماية الجمركية على السلع القادمة من الخارج، وجعل ذلك بريطانيا قادرة على الاحتفاظ بمعاملة تفضيلية من قبل الكومنولث ليس في السلع الصناعية فقط، ولكن في الزراعية كذلك[١٣].

خامساً: نمو الجماعة الاقتصادية الأوروبية وتوسيعها: من مجموعة الستّ إلى مجموعة الاثنتي عشرة

على عكس كل التوقعات سجلت السوق الاوروبية المشتركة منذ بدايتها نجاحاً كبيراً في أن تكون خطوة رئيسية الى الامام في اتجاه تحقيق التكامل والوحدة الأوروبية، بحيث أصبحت حجر الزاوية في هذه العملية. وربما كان ذلك راجعاً، بشكل أساسي، إلى أن الاتفاقية التي أنشأت السوق كانت في معظمها اطاراً للعمل أكثر منها قواعد مفصلة لكل شيء، على عكس ما حدث في المعاهدة المنشئة للمجمع الأوروبي للفحم والصلب. وربما كان

الاستثناء الرئيس لهذه القاعدة هو ما تعلق بانشاء الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء. فقد تقرر أن يتم الغاء التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء تدريجاً خلال فترة انتقالية قدرت آنذاك بما بين ١٢ و١٥ عاماً قسمت الى ثلاث مراحل. وفي الوقت نفسه، فإن التعريفات الجمركية الخاصة بكل دولة تجاه العالم الخارجي سوف يتم تعديلها وتوحيدها لكي تكون هناك تعريفة واحدة لاعضاء السوق في النهاية. أما بالنسبة للقضايا الأخرى المتعلقة بحرية حركة العمال ورأس المال والمؤسسات وتنسيق السياسات فيما يتعلق بقطاعات معينة مثل الزراعة والمواصلات والتجارة الخارجية والمنافسة، فقد اتبعت فيها المعاهدة طريق وضع خطوط عامة غير دقيقة. ورغم أن ذلك كان جزئياً انعكاساً للتناقض بين رغبات الدول الأعضاء، فانه سرعان ما أعطى الهيئة الأوروبية التي تدير الجماعة فرصة لكي تستخدم هذه العموميات لتدعيم التكامل الأوروبي. وقد ساعد الهيئة على ذلك أيضاً عوامل أخرى متعددة، منها استمرار النمو السريع في النمو الاقتصادي للدول الأعضاء؛ وهو الأمر الذي تمثل في الاتجاه نحو التوسع في مجال الانتاج الصناعي، ولذا فقد كانت هناك استجابة ايجابية لمشروع السوق نفسه، ومن ثم ضغوط متزايدة للاسراع في الغاء التعريفات الجمركية بطريقة لم تكن متوقعة من قبل[14].

ورغم أن السوق الأوروبية واجهت العديد من المشكلات وفترات الركود فيما بعد، فان هذه البداية ما لبثت أن تركت

تأثيرها على الدول الأخرى في أوروبا الغربية التي سرعان ما سعت الى اللحاق بالجماعة الاقتصادية. فبالنسبة لبريطانيا، فإنه لم يكد حبر اتفاقية استوكهلم الخاصة بانشاء المنطقة الاوروبية للتجارة الحرة يجف حتى بدأت سياسة جديدة. فحتى أواخر عام ١٩٥٩، كان كبار الوزراء والساسة البريطانيين لا يكفون عن القول إنهم لن يلحقوا أبداً بالجماعة نتيجة عوامل متنوعة منها رابطة الكومنولث، والنظام الزراعي البريطاني والشك في المؤسسات فوق القومية. وعلى الرغم من ذلك، بات واضحاً ان بريطانيا بدأت منذ عام ١٩٦٠، في بناء سياسة جديدة. ففي عام ١٩٦١، أعيد التفكير في موضوع اللحاق بالجماعة من قبل رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان الذي أعلن أن بريطانيا تنوي طلب العضوية في الجماعة وأنها من جانب آخر ترغب في أن تكون عضويتها محققة لمصالح دول الكومنولث ودول منطقة التجارة الحرة. وبعد أن تقدمت بريطانيا بطلب انضمامها لحقت بها ثلاثة طلبات أخرى من النرويج وايرلندا والدانمارك، وكان ذلك ناجماً عن إدراك الدول الأربع أن النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية في سنواتها الأولى يوازن التخوفات النابعة منها. إلا أن المحاولة البريطانية فشلت تماماً نتيجة معارضة ديغول لها عام ١٩٦٣[١٥].

لقد كانت معارضة فرنسا، بقيادة ديغول تمثيلاً لدرجة من التوتر وتوازنات القوى داخل الجماعة الأوروبية، فقد رأت فرنسا في الجماعة فرصة لزيادة مكانتها العالمية عن طريق قيادة الدول

الست، ولـذلك دعت منـذ نهايـة ١٩٥٩ الى مـد أعـمال الجـماعـة لتشمل الشؤون السياسية أيضاً بحيث يتكون اتحاد سياسي تتم فيه أعمال التكامل في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والثقافة. وقد كان هذا الاقتراح متمشياً مع أهداف الجماعة كـما حددتهـا اتفاقيـة رومـا التي دعت في ديبـاجتهـا الى اتحـاد وثيق بـين الشعـوب الاوروبيـة، ولكن المشكلة هنا أن بـاقي الدول الست، وبخـاصة هولندا في هذه الحالـة، لم تكن تشعر بـالراحـة للتعامـل في المجال السياسي تحت السيطرة الفـرنسية ومن ثم فقـد كانت راغبـة في أن يتم ذلك بعد مشاركة بريطانيا وليس قبلها، وهـو الأمر الـذي عاد مرة أخرى وعزز من الشكوك الفرنسية في جدوى الوجود البريطاني داخل الجماعة، باعتبـاره منافسـاً رئيسياً للدور الفـرنسي. لذا فقـد اعترضت فرنسا على دخول بريطانيا الى الجماعة، واعترضت الدول الأخرى على مشروع فرنسا للاتحاد السياسي. وتكرر هذا الأمر مرة أخرى عام ١٩٦٧ عندما قررت الحكومة العماليـة، بقيادة هـارولد ويلسـون، أن تطلب للمـرة الثانيـة الانضمام الى الجـماعـة بـرفقـة النـرويج والـدنمارك وايـرلندا، ومـرة أخـرى رفض ديغـول ذلـك للسبب السابق نفسه والخاص بانهيار مشروعه. إضافة الى ذلـك، فقـد كان لـديغول أسبـاب أخرى لـرفض الطلب الـبريطاني؛ وفي المقدمة منها العلاقـات البريـطانية الأمـريكية والعـلاقات الفـرنسية الأمريكية المتوترة آنذاك بفعل خروج فرنسا من الجهاز العسكـري لحلف الأطلسي واتجـاه فرنسـا لرفض التبعيـة الأوروبية للولايـات المتحدة الأمريكية، اذ كان ديغول يعتقد مخلصاً أن بريطانيا سـوف

تمثل حصان طروادة الأمريكي داخل الجماعة الأوروبية، ومن ثم تفقدها استقلالها الذاتي في الشؤون العالمية[١٦].

ورغم العقبات السياسية والاحتكاكات ولحظات التوتر داخل الجماعة التي أفرزها سلوك فرنسا الديغولية وبخاصة فيما يتعلق بقضية دخول بريطانيا في الجماعة، فان الجماعة نفسها تطورت من الداخل من حيث قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية التي حددتها منذ البداية. فقد نجحت في ادماج المؤسسات الخاصة بالجماعات الأوروبية الثلاث (الجماعة الاقتصادية، الفحم والصلب، والطاقة الذرية) في مؤسسة واحدة، وقد تم ذلك بموجب اتفاقية وقعت في بروكسل في ٨ نيسان/ابريل سنة ١٩٦٥، ووضعت موضع التنفيذ اعتباراً من أول تموز/يوليو سنة ١٩٦٧. كذلك تم في تموز/يوليو سنة ١٩٦٨ استكمال الاتحاد الجمركي بين الدول الست ونجحت في تكوين سياسة زراعية مشتركة. ومع تخلي ديغول عن السلطة في نيسان/ابريل سنة ١٩٦٩، اصبح الطريق مفتوحاً لاستقبال أعضاء جدد. ففي مؤتمر القمة الخاص بالدول الست الأعضاء في الجماعة في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٦٩ المنعقد في لاهاي، تمت الموافقة على فتح باب المفاوضات فيما يتعلق بالسماح بدخول أعضاء جدد، وتم ذلك بموافقة فرنسا بقيادة جورج بومبيدو. وبالفعل بدأت المفاوضات بين الجماعة وكل من بريطانيا وايرلندا والدانمارك والنرويج، وتم التوصل الى اتفاق نهائي بقبول هذه الدول في

حزيران/يونيو سنة ١٩٧٠. ووقعت اتفاقية الانضمام بين الجماعة والدول الاربع في ٢ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٧٢ وصدق البرلمان البريطاني والداغاركي والايرلندي على المعاهدة. إلا أن النرويج وبعد استفتاء عام رفض فيه الشعب النرويجي بأغلبية بسيطة دخول الجماعة، عادت ونكصت عن الانضمام. وأصبحت الجماعة تضم تسع دول اعتباراً من أول سنة ١٩٧٣، ثم أصبحت تضم عشر دول اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨١ عندما انضمت اليونان. ومنذ عام ١٩٨٢، بدأت المفاوضات بين الجماعة وكل من اسبانيا والبرتغال؛ كي يصبحا عضوين في الجماعة بدءاً من عام ١٩٨٦.

وهكذا يمكن القول انه بعد ما يزيد على ربع قرن نجحت حركة التكامل والتوحيد الأوروبية في تحقيق عدد من أهدافها الأساسية. فقد نجحت في تحويل اقليم اوروبا الغربية من منطقة صراع بؤرتها الصراع الألماني الفرنسي الى منطقة للتعاون السلمي ينتفي فيه استخدام القوة المسلحة بين أطرافه. وأكثر من ذلك فقد اسهم انشاء الجماعة الأوروبية في عملية التنمية الاقتصادية للاقليم خلال الفترة التي وجد فيها، كما انه أصبح اكثر تمثيلاً للدول الأوروبية بتحول الجماعة لكي تضم اثني عشر عضواً أي مضاعفة عدد أعضائها الأصليين. وخلال هذه الفترة ساهمت الجماعة في ابقاء الروابط الوثيقة بين هذه الدول خلال الفترات الصعبة للكساد الاقتصادي وأزمة الطاقة خلال عقد السبعينات. ورغم

ذلك كله، فان انجازات الجماعة في المجال السياسي ظلت دائماً أقل مما توقعه أنصار حركة التوحيد الأوروبية.

فكما رأينا من قبل، كان الآباء المؤسسون للحركة يحلمون بأوروبا الموحدة (الولايات المتحدة الأوروبية)، بحيث يمكن أن يكون لها دور فعال في الشؤون الدولية. ولكن نتيجة عوامل سياسية وتاريخية عديدة، اضطرت أوروبا الغربية الى اتباع الطريق الاقتصادي لتحقيق وحدتها السياسية التي تكفل سياسة خارجية مشتركة للدول الأعضاء. ومنذ اخفاق مشروع ديغول للاتحاد السياسي، ظل هذا الموضوع مؤجلاً حتى اجتماع رؤساء الدول والحكومات للدول الست المشتركة في الجماعة الاقتصادية آنذاك في أول كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٦٩ في لاهاي؛ حيث اتفقوا على تفويض وزراء الخارجية لدراسة أفضل الطرق لتحقيق التقدم في موضوع التوحيد السياسي في ظل ظروف توسيع السوق.

وبالفعل فقد أعد وزراء الخارجية تقريراً حول الموضوع تمت مناقشته والتصديق عليه في اجتماع رؤساء الدول والحكومات الست في بروكسل في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٠. وعكس هذا التقرير الاعتقاد بأن التقدم تجاه عمل موحد في حقل السياسة الخارجية يمكن أن يشجع تطور المجموعة وأن يساعد الأوروبيين على ادراك مسؤولياتهم المشتركة بشكل أكبر. وتحدث التقرير عن موضوعين[١٧]:

١ ـ التأكيد على وسائل الاستشارات المنتظمة وتبادل المعلومات

وتحسين التفاهم المتبادل فيما يتعلق بالمشكلات الرئيسية في العلاقات الدولية.

٢ ـ تقوية التضامن بين الحكومات بتشجيع التنسيق بين الآراء وتوحيد المواقف وحيث تظهر الرغبة والامكانية في عمل مشترك.

وبعد قبول كل من بريطانيا وايرلندا والداغارك في الجماعة، تقابل رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة الأوروبية الموسعة لأول مرة في باريس في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٧٢، بناء على دعوة رئيس الحكومة الفرنسية واتفقوا على اعلان احتوت مقدمته على أنه «يجب على أوروبا أن تكون قادرة على أن توجد لها مكانة أصيلة تتكافأ مع مواردها الانسانية والثقافية والمادية، انها يجب أن تؤكد بحزم على آرائها في العلاقات الدولية بما يتناسب مع رسالتها في العالم من أجل التقدم والسلام والتعاون»(١٨).

وتضمنت المادة ١٤ من الاعلان أن رؤساء الدول والحكومات «وافقوا على أن يبدأ فعلياً التعاون السياسي بين الدول الأعضاء في الجماعة في شؤون السياسة الخارجية ويجب أن يكثف على كل المستويات. وعلى وزراء الخارجية في المستقبل أن يتقابلوا أربع مرات في العام بدلاً من مرتين من أجل هذا الغرض، وان يعتبروا ان الهدف من تعاونهم هو التعامل مع المسائل التي تتعلق بمصالحهم الراهنة، وان يتخذوا ـ كلما كان ذلك ممكناً ـ مواقف مشتركة طويلة ومتوسطة المدى، أخذا في الاعتبار ظروف السياسة الدولية»(١٩).

لقد أدت نتائج قمة باريس الى وضع أعضاء الجماعة على بداية الطريق لتوحيد سياساتهم الخارجية، ولكن هذه البداية

ظلت متواضعة للغـاية حيث انها لم تكن تتم من خـلال مؤسسات الجماعة من الناحية الرسمية، ولكنها كانت تتم بشكـل أساسي من خلال لقاءات وزراء الخارجية للتعاون السياسي واللجنة السياسيـة المكونة من ممثلين لوزارات الخارجية في الدول الأعضاء في الجماعـة الأوروبية، والتي تنعقد لمتابعة عدد من القضايا المحددة ومنـاقشتها في عاصمة الدولة التي تشغل مقعد الرئاسة في الجماعة. ورغم هذا الفصل بين العمل في مجال التكـامل السيـاسي الذي ظـل متروكـاً للحكـومات القـومية، ومجـالات التكامـل الواقعـة في اطار عمـل الجماعة الأوروبيـة، فإن عـدداً من الظروف قـد أسهمت، في كثير من الأحيان، في الربط بين نطاقي العمل؛ حيث كان من الصعب فصـل الأمـور السيـاسيـة عن غـيرهـا من الأمــور الاقتصـاديـة والاجتماعية، وهو الأمر الذي مكن الجماعة من لعب دور متزايد في المجـال السيـاسي. ولكن ذلـك كله ـ وان دفـع في اتجاه تعـزيـز التنسيق في سياسات الدول الأعضاء الخارجية ـ فـإنه يشـير الى أن الـوحدة السيـاسية بـين الـدول الأعضـاء سـوف تـظل بعيـدة عن إمكانية التحقيق في المستقبل القريب.

هوامش الفصل الأول

(١) Dennis Swann, *The Economics of the Common Market* (London: C. Nichols, 1975), p. 13.

(٢) Gladwyn Jebb, *The European Idea* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1966).

(٣) Max Jansen, *History of European Integration* (Amesterdam: University of Amesterdam, 1975), pp. 2-3.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦ - ٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١١ - ١٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٤ - ٣٧.

(١٠) Swann, *The Economics of the Common Market*, p. 20, and M. Palmer, et al., *European Unity: A Survey of the European Organizations* (London: Allen and Unwin, 1968), p. 258.

(١١) Jansen, *History of European Integration*, p.43 and Swann, *The Economics of the Common Market*، p.22.

(١٢) Jansen, Ibid., p. 49.

(١٣) Swann, Ibid., p. 28.

(١٤) Roy Pryce, *The Politics of the European Community* (London: Butterworths, 1973), pp. 12-13.

(١٥) Swann, *The Economics of the Common Market*, pp. 28-29, and Pryce, Ibid., pp. 16-17.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٧) *European Political Coorperation (EPC)*, 4th ed. (Bonn: The

Press and Information Office of the Federal Republic of Germany, 1982), pp. 28-35.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤١.

الفصل الثاني

صنع القرار في الجماعة الأوروبية

سوف نعالج في هذا الفصل عملية صنع القرار داخل الجماعة الأوروبية، وحتى يمكن توضيح ديناميات هذه العملية فسوف نتناول، أولاً، المؤسسات الرئيسية للجماعة وسلطات كل منها، وهي على التوالي: المجلس الاوروبي، مجلس الوزراء، الهيئة الاوروبية، البرلمان الأوروبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، محكمة العدل، ثم نتعرض في عجالة لعدد من اللجان والهيئات الأخرى التي تسهم في عمل الجماعة في مجالات بعينها، وأخيراً نبين كيفية التفاعلات بين هذه المؤسسات المختلفة.

أولاً: المجلس الأوروبي[١]

يعد المجلس الأوروبي السلطة العليا في الجماعة الأوروبية بحكم أنه يضم رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، الذين يجتمعون ثلاث مرات سنوياً في عاصمة الدولة العضو التي تشغل

رئاسة مجلس الوزراء، أو في بروكسل، حيث يوجد المقر الرئيسي للجماعة الأوروبية. وحتى عام ١٩٧٤، لم يكن هذا المجلس يعتبر من المؤسسات الرئيسية للجماعة الأوروبية، حيث كانت اجتماعاته تتم حسب رغبات الدول الأعضاء وفي فترات متباعدة ودون نظام أساسي. وكانت تطرح على هذا المجلس عادة القرارات الحاسمة ذات العلاقة بتطوير الجماعة. ولكن نتيجة توسيع الجماعة الى تسعة أعضاء، عام ١٩٧٣، ومع التعقيدات المختلفة والمهام الملحة التي أصبحت تتزايد امام الجماعة وتحتاج الى مواجهة على أعلى مستوى ممكن لصنع القرار في كل دولة على حدة، فقد تقرر في اجتماع القمة في باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، أن يعقد المجلس اجتماعات بصورة منتظمة. ويقوم المجلس بمناقشة الأمور المهمة الرئيسية المتعلقة بالجماعة، وبخاصة تلك المتعلقة بالتعاون السياسي، ويحضّر لاجتماعات المجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء الذين يجتمعون أربع مرات سنوياً، على الأقل، لمعالجة المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية لدول الجماعة.

ثانياً: مجلس الوزراء

يأتي مجلس الوزراء على قمة عملية صنع القرار في الجماعة، بغرض التنسيق بين الخطط الاقتصادية العامة للدول الأعضاء مع اتخاذ القرارات الضرورية للعمل بالمعاهدات والاتفاقيات المؤسسة للجماعة. ويتكون المجلس من ممثلين للحكومات الأعضاء. ويتغير

تكوينه وفقاً لطبيعة العمل الذي يقوم به، فيقوم وزراء الخارجية بمعالجة المسائل المهمة العامة، بينما يضطلع الوزراء الآخرون بالمسائل الأخرى كل في مجال تخصصه. ويرأس اجتماعات المجلس الوزير الممثل لإحدى الدول الأعضاء بالتناوب لمدة ستة أشهر تبعاً للتسلسل الهجائي لهذه الدول. وعادة فإن الاجتماعات المتكررة يحضرها أكثر من وزير واحد، مما يثير اشكالاً من التنافس والصراعات داخل الحكومات. ولذلك فإن كل بلد عضو ينشىء جهازاً في عاصمته يتولى حل مثل هذه الصراعات ويحدد المسائل الأساسية التي تثار داخل الجماعة من وجهة نظر الدولة. وبينما نجد طبيعياً أن يعالج مجلس الوزراء في كل دولة الصراعات بين مختلف الادارات والوزارات (في فرنسا يقوم رئيس الدولة شخصياً بهذه العملية)، فإن كل دولة تنشىء إضافة الى ذلك جهازاً للاعداد لمثل هذه المواقف وتهيئة القرارات حتى تساند الوزير الممثل للدولة في مجلس الوزراء.

وتنعقد اجتماعات المجلس بناء على طلب الرئيس، ويكون ذلك بمبادرة منه أو بطلب من عضو من الأعضاء أو من الهيئة الأوروبية. وقد حددت معاهدة روما التي تستند اليها الجماعة ثلاثة أنواع من التصويت على القرارات في المجلس: أولها القرارات الاجرائية، وتتخذ بأغلبية بسيطة، وثانيها القرارات المهمة، وتتخذ بأغلبية متميزة سوف نشرحها بعد قليل، وثالثها القرارات الجوهرية (بمعنى أنها تمس المصالح العليا لدولة أو أكثر في الجماعة) وهذه تتطلب الاجماع. وبشكل عام يمكن القول إنه اذا كانت

المصلحة القومية هي أساس عمل النظام السياسي للجماعة، فإن العمل الأساسي لمجلس الوزراء هو إيجاد قاعدة للتوفيق بين المصالح المختلفة والمتصارعة أحياناً للدول الأعضاء، وعملياً فإن العرف جرى بأن تستمر المناقشات حتى يتم التوصل الى اتفاق عام. ومنذ عام ١٩٦٦، احتفظت كل حكومة بحقها في استخدام الفيتو في أية مسألة تعتبر ذات أهمية حيوية لها، ورغم ذلك فقد تقرر أيضاً أنه، في مثل هذه الحالات، يجب أن تستمر المناقشات لمدّة معقولة من الزمن حتى يمكن ايجاد حلول مرضية للطرف المعترض، أو الأطراف المعترضة، بحيث يمكن تلافي الوصول الى نقطة استخدام الفيتو.

وفي العادة، فإن قاعدة التصويت بالأغلبية المتميزة لا يتم استخدامها إلا في عدد من المجالات المحدودة وأهمها الميزانية والسياسة الزراعية للجماعة. وبعد توسيع الجماعة عام ١٩٧٣ فإن أصوات الأعضاء كانت توزع على الوجه التالي[٢]:

بريطانيا وألمانيا وفرنسا وايطاليا	:	عشرة أصوات لكل منها
بلجيكا وهولندا	:	خمسة أصوات لكل منهما
الدانمارك وايرلندا	:	ثلاثة أصوات لكل منهما
لوكسمبورغ	:	صوتان

ومن بين مجموع هذه الأصوات (٥٨)، فإن إقرار اقتراح مقدم من قبل الهيئة الأوروبية يتطلب ٤١ صوتاً، ولا يمكن تبنيه ما لم

تسهم ست دول على الأقل في تحقيق الواحد والأربعين صوتاً المطلوبة. وبعد دخول اليونان، اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨٣ فقد أعطيت خمسة أصوات مثلها مثل بلجيكا وهولندا. وبالتالي أصبح مجموعة الأصوات ٦٣ صوتاً، وأصبحت الأغلبية المطلوبة لاتخاذ أي قرار هي ٤٥ صوتاً يشارك فيها ستة أعضاء على الأقل كما كان الحال سابقاً[٣]. ويلاحظ أن هذا النظام لا يسمح للدول الأربع الكبرى بإجبار الآخرين على اتخاذ قرار ما، كذلك فإنه لا يسمح ايضاً بقيام ائتلاف بين الدول الصغيرة للتفوق على الأربع الكبار في الجماعة. وبالنسبة للحالات التي تتطلب إجماعاً مطلقاً فإن الامتناع عن التصويت لاعضاء حاضرين أو ممثلين لا يمنع اتخاذ القرارات التي تتطلّب الاجماع المطلق من قبل المجلس.

وكما أشرنا، فإن اختيار رئيس للمجلس يتم وفقاً لروتين موضوع على أساس ترتيب الحروف الهجائية للدول الأعضاء لكي يشغل منصبه لمدة ستة أشهر. ويتمتع الرئيس بموقع مهم في المجلس؛ حيث تقع عليه مسؤولية استمرار ايقاع العمل في المجلس والقيام بمبادرات وعملية ادارة المناقشات غير الرسمية التي تحدث في كل مرحلة من مراحل عمل المجلس، والتي يمكن أن تكون ذات أهمية حاسمة في فترات معينة. ويقوم بخدمة المجلس وهيئاته التابعة سكرتارية يعد اعضاؤها بمثابة موظفين محليين. وقد نما حجم هذه السكرتارية وأهميتها مع تطور دور المجلس والهيئات المرتبطة به. ولكن ليس لها الحق في تقديم مقترحات للسياسات،

غير أنها تعدّ نشطة في توضيح القضايا المطروحة والاسهام في التوصل الى اتفاق بين ممثلي الحكومات.

وعندما يجتمع مجلس الوزراء، فإن جدول الأعمال ينقسم عادة الى قسمين: أ و ب، والمسائل التي يتضمنها القسم الأول «أ» هي تلك المسائل التي سبق وتناولتها «لجنة الممثلين الدائمين» - والتي سوف نتناولها بعد قليل - ويتم إقرارها عادة دون مناقشة تذكر. وقد تم إقرار هذا الإجراء، لأول مرة عام ١٩٦٢، نتيجة للضغط المتزايد لعمل المجلس الذي أدى الى زيادة في نسبة ما ينجزه من أعمال. أما القسم الثاني «ب»، فيشتمل على مقترحات «الهيئة الأوروبية» التي لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها. وعند تناول المجلس لهذه المقترحات، يكون أمامه محصلة العمل الذي قامت به لجنة الممثلين الدائمين والتي تبين المسائل الرئيسية التي تتعين لها. ويمكن للمجلس أن يعدل أياً من اقتراحات الهيئة بالتصويت، ويسمح للهيئة نفسها أن تعدل مقترحاتها حتى ميعاد التصويت النهائي. والذي يحدث في الواقع هو نوع من التعديل المتبادل للاقتراح من جانب المجلس والهيئة يمارس فيه رئيس المجلس دور الوسيط. وكثيراً ما تقدم الهيئة اقتراحات وترفض من جانب المجلس، وعادة تُرد هذه الموضوعات الى لجنة الممثلين الدائمين لمزيد من الدراسة. وقد يكون هذا ضرورياً حين تصر احدى الحكومات على موقفها بحجة أن بعض الجوانب الفنية تحتاج إلى مزيد من الدراسة، او أنها ترى أن الوقت غير مناسب للحل. وخلال فترة حياة الجماعة الأوروبية، كان هناك العديد من

المناسبات التي تتراكم فيها القرارات المؤجلة، ثم بعد ذلك يتم اتخاذها خلال اتفاق شامل يتضمن توازناً للمزايا في تلك القرارات بين الأعضاء، بمعنى أن تحدث عملية ربط ما بين قرار وآخر. وتقتضي تلك الاتفاقيات الشاملة من رئيس المجلس جهداً مضنياً كي يدير مفاوضات ناجحة تسود فيها المناورات داخل الكواليس الى أن يتم اتخاذ قرار[1].

لجنة الممثلين الدائمين

في مرحلة مبكرة من نمو مجلس وزراء المجمع الأوروبي للفحم والصلب، وجد الوزراء انفسهم بحاجة الى هيئة من الموظفين الكبار كي تحضّر لاجتماعاتهم وقراراتهم وتضطلع بأعمال روتينية أخرى، ولذا تمت الموافقة، في معاهدة روما، على انشاء لجنة من ممثلي الدول الأعضاء للقيام بهذه المهام، وترك للمجلس مهمة تحديد أعمال هذه اللجنة واختصاصها. غير أنه لم يتم الاعتراف بهذه اللجنة سوى عام ١٩٦٥ وسميت «لجنة الممثلين الدائمين» وتتكون من موظف كبير - بدرجة سفير - من كل دولة عضو في الجماعة وأعمال اللجنة كما حددتها المعاهدة تتمثل في الإعداد لعمل المجلس وتنفيذ تعليماته، غير أنها اتسعت الآن بما يتجاوز هاتين المهمتين.

فلكي يصبح السفراء قادرين على الاضطلاع بعبء هذه الأعمال. أصبح كل منهم يعمل على رأس جهاز من الموظفين

الكبار. وأصبح للجنة ذاتها عدد من اللجان التابعة ومجموعات العمل. وفي معظم الأحوال، فإن المقترحات التي سوف تعرض على المجلس يجب أن تمر من خلال اللجنة، ولكن هناك مقترحات يتم عرضها مباشرة من قبل الهيئة الأوروبية على المجلس دون المرور بهذه اللجنة، كذلك فإن المسائل الزراعية على سبيل المثال يتم تناولها من خلال لجنة خاصة منفصلة. وعلى أي الأحوال، بالنسبة للمقترحات التي تمر من خلال اللجنة، فإن عليها أن تمعن النظر فيها في ضوء المصالح القومية، وفي ضوء وجهات نظر كل من البرلمان الأوروبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية. وتتم المراحل الأولى لهذه العملية في لجان متخصصة فرعية، ويتفرغ الممثلون الدائمون لحل المشاكل السياسية الرئيسية حالما يتم إيضاح الجوانب الفنية. ويشارك ممثلو الهيئة في هذه المناقشات حيث تقوم بينهم وبين ممثلي الدول الأعضاء مناقشات حادة أحياناً تقرر الهيئة بموجبها إلى أي حد يمكن أن تعدل مقترحاتها من أجل التوصل الى اتفاق، وفي هذه المناقشات التي تمتد لأسابيع وشهور تجري العملية الشاقة لصنع القرارات(٥).

وقد تزايدت وظائف لجنة الممثلين الدائمين مع نمو الجماعة الأوروبية، واتسع نطاق عملها بإضافة عدة وظائف، آخرها ما يتعلق بادارة العلاقات الخارجية للجماعة، وهذه تتضمن الاعداد لتوجيهات المجلس بشأن مفاوضات التجارة والتعريفات الجمركية، والاعداد لمفاوضات تجديد الاتفاقيات وتعديلها وإدارة الاجتماعات والاتصال بالدول الأخرى، وأصبحت لجنة الممثلين

الدائمين أيضاً بمثابة ساحة للنقاش فيما يتعلق بتعيينات الهيئة الأوروبية واختيار رئيسها.

ثالثاً: الهيئة الاوروبية

«The European Commission»

كانت الهيئة الاوروبية، حينما تم انشاؤها، طبقاً لمعاهدة روما محطاً لآمال الكثيرين من أنصار حركة التوحيد الأوروبي، باعتبارها تمثل جسداً تنظيمياً يتمتع بدرجة من الاستقلال عن الحكومات القومية، الأعضاء في الجماعة الاوروبية. ولعلها كانت أيضاً مصدراً لمخاوف الكثيرين الذين لا يثقون بحكمة أي من المنظمات الدولية التي يديرها البيروقراطيون وقدرتها. وعلى أي الأحوال اخفقت الهيئة الأوروبية خلال مسار عملها في تحقيق آمال الفريق الأول ولم تعد تبرر مخاوف الفريق الثاني. ورغم ذلك، فإن الهيئة لا تزال تؤدي عدداً من الوظائف المهمة في الجماعة يمكن إجمالها في أربع[٦]:

ـ مخطط للسياسة، بمعنى القدرة على التخطيط لسياسات بعينها والقيام بمبادرة طرحها على المؤسسات المعنية في الجماعة وبخاصة مجلس الوزراء.

ـ الوساطة بين المصالح القومية المتصارعة من خلال الحكومات القومية، ومن خلال مجلس الوزراء.

ـ القيام بتنفيذ القرارات سواء تلك التي تقع ضمن دائرة اختصاص عملها أم تلك القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء، وتحويلها إلى واقع عملي وهذه أهم وظائفها على الاطلاق.

ـ الحارس على تنفيذ أحكام المعاهدات والتأكد من التزام الحكومات بقوانين الجماعة واتباع قراراتها، وفي هذا الإطار، فإن من حق الهيئة ان تنقل حالات المخالفة سواء من الحكومات أم من الشركات إلى ساحة محكمة العدل الأوروبية.

وتتكون الهيئة حالياً في (عام ١٩٨٥) من ١٤ عضواً كل منهم تعينه حكومته لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، بحيث لا يزيد عدد الممثلين من كل دولة عن عضوين، وفي العادة تتكون الهيئة من عضوين من كل دولة من الدول الأربع الكبار (بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا) وعضو يمثل كل دولة من الدول الأخرى. وتنتخب الهيئة رئيساً وخمسة نواب لمدة سنتين قابلة للتجديد. ويمكن تعديل عدد أعضاء الهيئة بقرار جماعي من مجلس الوزراء. وفي حالة عدم قيام العضو بواجباته، أو في حالة عدم توافر الشروط اللازمة لقيامه بهذه الواجبات، أو قيامه بأعمال مخلة بالشرف، فإنه يمكن خلعه بقرار من محكمة العدل بناء على طلب من مجلس الوزراء. وبعد اختيار الأعضاء، فإنهم لا يمارسون عملهم بوصفهم ممثلين لدولهم، فهم يقسمون عند تسلمهم العمل على ألا يلتمسوا أو يقبلوا أية تعليمات من أي حكومة أو

هيئة أخرى، وأنهم سوف يؤدون واجباتهم من أجل المصلحة العامة للجماعة باستقلال كامل. وإجمالاً فإن الهيئة تعد مسؤولة امام البرلمان الأوروبي الذي يمكن أن يقصيها عند توجيه أي لوم اليها بموافقة ثلثي المصوتين وأغلبية الأعضاء(٧).

ويسهم في عمل الهيئة عدد هائل من الموظفين، وهو يتسع باستمرار لا سيما في الدرجات الصغرى الادارية والتنفيذية والكتابية واللغوية، كي يتواءم مع حاجات الجماعة الموسعة. وهي منظمة بحيث تنقسم الى عدد من الادارات تنسجم مع أنواع السياسات المختلفة التي تعالجها بحيث أن كل عضو في اللجنة مسؤول عن إدارة أو أكثر. تنقسم هذه الادارات الى نوعين: ١٨ من الادارات العامة و ١٠ من الخدمات المتخصصة. أما الادارات العامة فهي: (١) العلاقات الخارجية؛ (٢) الشؤون الاقتصادية والمالية؛ (٣) المنافسة؛ (٤) الشؤون الاجتماعية؛ (٥) الزراعة؛ (٦) المواصلات؛ (٧) التعاون والتنمية؛ (٨) الادارة وشؤون الأفراد؛ (٩) المعلومات؛ (١٠) السوق الداخلية؛ (١١) التعليم والبحث والعلوم؛ (١٢) نشر المعلومات العلمية والتقنية؛ (١٣) مؤسسات مالية وضرائب؛ (١٤) السياسة الاقليمية؛ (١٥) الطاقة والسيطرة والحماية بالنسبة لمؤسسة الطاقة الذرية؛ (١٦) ميزانية الجماعة؛ (١٧) التحكم النقدي؛ (١٨) الصناعة والتكنولوجيا. أما بالنسبة للخدمات المتخصصة فهي: (١) السكرتارية العامة؛ (٢) الخدمات القانونية؛ (٣) مجموعة

المتحدث الرسمي؛ (٤) الاحصاء؛ (٥) البحوث المشتركة؛ (٦) ادارة الاتحاد الجمركي؛ (٧) خدمة المستهلك والبيئة؛ (٨) وكالة اعداد منظمة الطاقة الذرية؛ (٩) مكتب الأمن؛ (١٠) مكتب منشورات الجماعة[٨].

ويتعلق جانب أساسي من عمل الهيئة بتنفيذ سياسات الجماعة وبخاصة فيما يتعلق بالسياسة الزراعية. فمعظم القوانين التي وضعتها الهيئة في السنوات الأخيرة ـ على سبيل المثال ـ تتعلق بالمسائل الزراعية. وتنفيذ هذه السياسة يجعل الهيئة تنهمك في العديد من القرارات التفصيلية اليومية المتعلقة بادارة الأسواق لمنتجات الأعضاء. ولمعاونتها في هذا العمل، أنشئت لجان للاشراف على المجموعات الرئيسية للمنتجات تتكون من موظفين من الدول الأعضاء تحت اشراف ورئاسة عضو كبير من الهيئة. وبمعونة هذه اللجان، تستطيع الادارات المختصة ان تناقش المقترحات المختلفة، وهذا يعطي الهيئة باستمرار فرصة للتعرف عن قرب على المصالح القومية للدول المعنية في كل قضية مطروحة.

وعندما تقدم لجنة من لجان الادارة والاشراف مشروعاً بقرار يعبر الأعضاء عن آرائهم، استناداً الى قاعدة تصويت كتلك المطبقة في مجلس الوزراء. وما لم تكن هناك أغلبية ضد الاقتراح فإن الهيئة تصبح عندئذ مخولة بتنفيذ مقترحاتها، وفي حالة وجود أغلبية مضادة، فإن المسألة يمكن أن تنقل الى مجلس الوزراء الذي

يحق لـه، خلال شهـر واحد، أن يتخـذ قراراً ويعيـده الى الهيئـة. وعـلى أي الأحوال، فـإنه من النـادر ـ طبقاً للمـمارسـة ـ أن تعـاد مسألة الى المجلس، فضلاً عن ذلك فإن النظام يعطي الهيئة قـدراً كبيـراً من السلطة الفعـالـة في العمليـات الفعليـة لادارة الأسـواق الزراعية المختلفة.

وهناك أيضاً العديد من السياسات العامة الأخـرى التي تجعل الهيئـة تستغـرق في أعـمال ادارية تفصيليـة للتـأكـد من اذعـان الحكـومات والشركـات لقواعـد الجماعـة ونظمهـا. وهنـاك حـالـة خاصـة في هـذا الصدد، تتمثـل في نشاط الهيئـة المتعلق بسياسـة المنافسة، داخل الجماعة الأوروبية، والتي تجعلهـا تنهمك في أعـمال ادارية تفصيليـة تتضمن تسجيـل الاتفـاقـات بين المؤسسـات في مختلف البلدان والقـرارات التي تتمشى بموجبهـا هذه الاتفـاقات أو لا تتمشى مـع نظم الجماعة للمنـافسـة. وقـد أصبـح ذلـك أحـد الأنشطة الرئيسية للهيئة، فعليهـا أن تتناول مـا يصل الى ٤٠ ألف اتفاقية مسجلة. وقد كونت الهيئة بالتـدريج مجمـوعة من المبـادىء التي عـلى أساسهـا يمكن أن تتناول الأنمـاط المختلفة لـلاتفـاقيـات إضافة الى اتخاذ الاجراءات المختلفة التي تعتبرها غير مقبولة. وقـد أدى ذلك، في كثير من الأحيـان ليس الى فرض غـرامات أسـاسية فقط. وإنما الى رفع دعاوى أمام محكمة العدل الأوروبية أيضاً.

وأدى تنفيذ السياسة العامة للهيئة أيضاً الى ادارة انماط متعددة من الصناديق المالية، هدفها كلها المساهمة في تجنب الآثـار الجانبيـة

لاتفاقيات الجماعة الأوروبية التي يمكن أن تضار بها دولة أو أكثر داخل الجماعة وهي(٩):

١ ـ الصندوق الاجتماعي الأوروبي

«European Social Fund»

أسس الصندوق الاجتماعي الأوروبي طبقاً لمعاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الاوروبية من أجل تغطية ٥٠ بالمائة من المصروفات اللازمة، في احدى الدول الأعضاء، لإعادة تدريب العاملين أو استقرارهم، أو لمنح تعويضات للعاملين الذين يقل عملهم اضطرارياً بصورة مؤقتة. ومنذ عام ١٩٧٢، أصبح الصندوق يقوم بوظائف أكثر عمومية من مجرد تلبية الاحتياجات التي تظهر نتيجة إقامة السوق المشتركة. فقد أصبح الصندوق يمول الدراسات الخاصة بالتدريب على نوعيات جديدة من العمل. وهكذا، فإن لدى الصندوق ثمانية قطاعات منفصلة هي الصناعات التي فيها معدل عال للبطالة، الشباب، المعاقون، العمالة المهاجرة، النساء، اعادة التدريب نتيجة التقدم التكنولوجي، الزراعة والنسيج. وقد وصلت التزامات الصندوق عام ١٩٨١، الى ٩٦٣ مليون وحدة عملة أوروبية (سلة من العملات التي تجمع العملات الأوروبية وتقترب قيمتها عادة من الدولار الأمريكي حسب اسعار الصرف المعتمدة)، وزع منها ٣٥ بالمائة لايطاليا، ٢٥ بالمائة لبريطانيا، ١٤ بالمائة لفرنسا، ١٠ بالمائة لإيرلندا، والباقي للدول الأعضاء الأخرى.

٢ ـ الصندوق الزراعي الأوروبي
«European Agricultural Fund»

تكون في عام ١٩٦٢ لتلافي المشكلات الناجمة عن السياسة الزراعية للجماعة، وينقسم عمل الصندوق الى مجالين رئيسيين: أولهما خاص بإعطاء ائتمانات خاصة بإجراء اصلاحات هيكلية وبنائية في مجال الزراعة، وثانيهما يتعلق بتغطية نفقات إعانة السلع الزراعية، وبتعويض الفرق بين أسعار الجماعة والاسعار العالمية. ويستحوذ هذا المجال على نصيب الأسد من واردات الصندوق الاجمالية، والتي بلغت ما يقرب من ١٢ مليار وحدة عملة أوروبية عام ١٩٨١، ذهب منها ٧٢٥ مليوناً إلى المجال الأول، وحوالى ١١ ملياراً في المجال الثاني.

٣ ـ صندوق التعاون النقدي الاوروبي
«European Monetary Cooperation Fund»

أنشيء صندوق التعاون النقدي الأوربي في عام ١٩٧٣، من أجل تضييق الفروق بين قيمة عملات الدول الأعضاء، كخطوة لا بد منها لتحقيق الوحدة المالية الأوروبية، واعتباراً من آذار/مارس سنة ١٩٧٩، اصبح هدف الصندوق انشاء النظام المالي الأوروبي الذي يقوم بتقديم قروض قصيرة الأجل لدعم العملات الخاصة بالدول الأعضاء، ومن المقرر أن يقوم الصندوق

بتوجيه احتياطيات العملات والذهب لـدى الجماعـة بحيث يتحول في النهاية الى صندوق للنقد الأوروبي.

٤ ـ صندوق التنمية الأوروبية

«European Development Fund»

يقـوم صنـدوق التنميـة الاوروبيـة بتقـديم القـروض للدول الفقيرة، وبخاصة تلك المرتبطة بالجـاعة عن طـريق اتفاقيـة لومى (سوف نفصلها فيما بعد) والتي تربط بين الجماعة الأوروبيـة وعدد كبير من دول العالم الثالث، تلك المرتبـطة باتفـاقيات انتسـاب مع الجـاعة. ومنـذ عام ١٩٧٩، والصنـدوق يقدم قـروضه في خمسـة مجالات هي: منح، وقروض خاصة، وقروض في المجـالات ذات مخاطر الاستثمار العاليـة، وقروض خـاصة بتـدعيم صادرات هـذه الدول، وقروض لحماية منتجي المعادن.

٥ ـ الصندوق الاوروبي للتنمية الاقليمية

«European Regional Development Fund»

انشيء الصنـدوق الاوروبي للتنميـة الاقليميـة عـام ١٩٧٩ بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية في الأقاليم الفقيرة داخل الجـاعة الأوروبية، أو ما يسمى بمناطق المشكلات داخـل الجماعـة. ويقوم الصنـدوق بتقديم قـروضه تبعـاً لنظام الحصص الخـاصة بـالـدول الأعضاء، ولكن، إضافة الى ذلك، هناك فرع خاص للانفاق غير

ملتزم بهذه الحصص، حيث يقوم بتمويل مشروعات التنمية في المناطق المختلفة التي تواجه المشكلة نفسها. وفي عام ١٩٨١، انفق الصندوق ٧٩١,٤١ مليون وحدة عملة أوروبية على ٢٧٥٩ مشروعاً في الدول العشر الأعضاء.

إلى جانب ادارة هذه الصناديق المختلفة، فان الهيئة الأوروبية مسؤولة عن «غربلة» المقترحات قبل تقديمها الى مجلس الوزراء، وهذا يتضمن سلسلة طويلة من الاجراءات. فاذا ما كلفت ادارة من الادارات بتجهيز اقتراح فإنها تقوم بسلسلة طويلة من المناقشات قبل اعداد مسودة المشروع لتقديمها الى الهيئة. وعقب ذلك، لا بد من ان تفحص هذه المسودة احدى الهيئات القانونية قبل أن تقدم رسمياً على جدول أعمال احد الاجتماعات الاسبوعية للهيئة.. هذه الاجتماعات يتم التجهيز لها من قبل أعضاء مجلس الهيئة. عند هذه المرحلة، لا بد من توضيح الجوانب الفنية للاقتراح، والتوفيق ما بين المواقف المتباعدة للادارات العامة. وعند هذا الحد، تفحص كل الجوانب فحصاً دقيقاً عن طريق اجراءات مكتوبة(١٠).

وتصدر الهيئة قراراتها بأغلبية الأصوات، ورغم ذلك، فان جهداً يبذل من أجل الوصول الى قرارات تنال رضى كل الأعضاء. وطالما يتم التوصل الى اتفاق حول اقتراح معين، يصبح على رئيس الهيئة أن يتلمس التأييد من البرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وأن يدافع عن اقتراح الهيئة خلال عملية

الدراسة المتأنية الطويلة التي يخضع لها في لجنة الممثلين الدائمين، واذا ما تم الاتفاق حوله في هذه المرحلة، يُتَلمّس التأييد له في المجلس نفسه. ولما كان العنصر القومي في عملية صنع القرارات قد نما، خلال السنوات الأخيرة، فقد زادت مشقة عمل الهيئة التي يمتد عملها في حالة تقديم اقتراح واحد الى شهور وربما سنوات حتى يتم وضعه موضع التنفيذ.

وبالنسبة لوظيفة الهيئة، الخاصة بقيامها بدور الملاحظ والحارس على التطبيق الصحيح للمعاهدات والتأكد من أن الجميع ينفذون التزاماتهم النابعة منها، فإن الهيئة عندما تجد ان المعاهدات قد خرقت سواء عن طريق التحري بنفسها أم بناء على طلب من احدى الحكومات، أم عن طريق متابعة شكوى الأفراد، فإنها تطالب الدولة المعنية بان تدلي بتعليقها أو حججها المضادة في مدة محددة (عادة شهر أو شهر ونصف الشهر)، واذا ما سمحت الدولة العضو باستمرار الاجراءات المشكو منها، وكانت حججها غير مقنعة للهيئة، فإن الهيئة تصدر رأياً ملزماً على الدولة أن تذعن له في التاريخ المحدد، واذا لم تفعل ذلك فإن الهيئة ترفع الأمر الى محكمة العدل التي يكون حكمها ملزماً للدولة وللمؤسسات. وفي أغلب حالات الخرق التي شكت منها الهيئة، كانت هناك جوانب فنية ترتبط بالتطبيق الخاص بالاتحاد الجمركي. وأحياناً تثار هذه الاشكالات بسبب الخلاف بين الهيئة ودولة عضو حول المعنى الدقيق لقانون معين. أما الحالات النمطية التي تشكو منها الهيئة،

فهي قيام أحد الأعضاء بفرض ضرائب غير مشروعة على احدى المنتجات، وفي معظم الحالات فإن مثل هذه المشكلات يتم حلها عن طريق محكمة العدل[11].

رابعاً: البرلمان الاوروبي

«The European Parliament»

وكما ذكرنا من قبل، فإنه قبل أن يناقش أي اقتراح للهيئة في مجلس الوزراء لا بد ان يرسل أولاً الى البرلمان الاوروبي لإبداء الرأي. والواقع ان البرلمان لا يقوم بوظيفة تشريعية - كما يستشف من اسمه - تقارن بما تفعله برلمانات الدول الأعضاء. ولذا فحتى يتسنى توضيح الوظائف الحالية التي يقوم بها البرلمان، ينبغي ان نتعرض لتطور العمل البرلماني الأوروبي خلال مراحل النمو المتتابعة التي وسعت تدريجياً من بعض اختصاصاته، وان لم يجعلها تصل حتى الآن الى سلطة البرلمانات القومية.

ففي خطة موريس شومان الأصلية - التي أشرنا إليها في الفصل السابق - لانشاء مجمع الفحم والصلب، لم يكن هناك ذكر للبرلمان، غير انه في المراحل الأولى للمفاوضات الخاصة بالمجمع، طرحت فكرة انشاء مجلس برلماني لتوفير عنصر تمثيلي في الهيكل التنظيمي للجماعة. ولذلك تضمنت معاهدة باريس تكوين برلمان يتكون من ٧٨ مندوباً تعينهم برلمانات دولهم. وكان هذا البرلمان،

في شكله، قريباً من جمعية المساهمين في شركة أكثر من كونه هيئة برلمانية بالمعنى المفهوم للكلمة. فكان مقرراً ان ينعقد مرة واحدة كل عام ليتلقى تقريراً سنوياً من «السلطة العليا» (الهيئة فيما بعد)، وان يكون له الحق، في حالة توجيه انتقاد للتقرير، بموافقة أغلبية أعضائه أو ثلثي المصدقين، أن يجبر «السلطة العليا» على الاستقالة. ولم يكن مطلوباً من «السلطة العليا» أن تستشيره قبل اتخاذ قرار ما؛ فهذه الوظيفة الاستشارية كانت مفوضة للجنة مكونة من المنتجين والعاملين والمستهلكين والتجار. وبعبارة أخرى، فإن علاقة «السلطة العليا» بالبرلمان كانت تفهم على أساس ان هذه السلطة تعدّ بمثابة مجلس ادارة شركة متروك لها أمر ادارة شؤون المشروع، ومطلوب منها تقديم تقرير سنوي يبين سير الأمور. علاوة على ذلك، فإن البرلمان لم يكن يتمتع حتى بحقوق حملة الأسهم، فلم يكن يسمح له بانتخاب مجلس ادارة جديد، اذ كان ذلك العمل من اختصاص الحكومات[١٢].

لذا، فإن العنصر البرلماني في جماعة الفحم والصلب كان هزيلاً للغاية، وبالرغم من أن المعاهدة كانت تتضمن شرطاً بأن ينتخب الأعضاء بطريقة مباشرة وباجراءات تحددها «كل من الأطراف السامية المتعاقدة»، فإن أحداً لم يتخذ خطوة في هذا السبيل. إلا ان أعضاء البرلمان حاولوا توسيع نطاق وظائفهم باستمرار، ونجحوا في ذلك الى حد ما، لأن السلطة العليا سرعان ما أدركت ان هذا سوف يمدها بالتأييد السياسي اللازم، وعلى هذا تفرعت دورة الانعقاد السنوي الى عدة دورات، وبالتدريج تم اللجوء الى

دورات استثنائية، وانشئت مجموعة من اللجان لمساعدة البرلمان في عمله وفحص أنشطة السلطة العليا. ونمت بين المؤسستين علاقة عمل وثيقة، فأخذت السلطة العليا تستشير البرلمان في سياساتها ومقترحاتها، وتطوع رؤساؤها المتعاقبون لتقديم تقرير الى المجلس عن العمل. وساعد على تعزيز هذه العلاقة ان الذين اصبحوا أعضاء في البرلمان كانوا متحمسين لفكرة الاندماج الأوروبي؛ فالفريق الذي لم يهتم بالجماعة لم يتقدم لشغل وظائف فيها. ولذا فإن البرلمان أصبح نتيجة لذلك بمثابة جماعة ضغط منظمة تتكون من المتحمسين للوحدة الأوروبية تشجع «السلطة العليا» وتبذل كل جهد لتوسيع نشاط الجماعة[١٣].

وقد تقبلت معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية نمط العلاقات الفعلية التي نمت بين السلطة العليا والبرلمان في اطار مجمع الفحم والصلب، وأصبح مقرراً ان يعرض أي اقتراح تقدمه الهيئة على البرلمان قبل اتخاذ أي قرار بصدده. وأقرت كذلك اجراءات توجيه اللوم ولم تربطها بمناقشة التقرير السنوي فقط، ولكنها لم تزد من سلطات البرلمان التشريعية المتعلقة بالميزانية. ويرغم ان المعاهدة وضعت شروطاً تتعلق بأن يتم انتخاب البرلمان مباشرة من الشعوب الاوروبية، وطلبت من المجلس تقديم مقترحاته بصدد ذلك فإنها لم تضع أي التزامات حول كيفية سريان هذه الشروط. وهكذا فإنه على الرغم من حدوث تقدم نسبي بالنسبة لمعاهدة باريس، فإن دور البرلمان ظل يتسم بالتواضع الشديد. ولذا كان على الأعضاء أنفسهم ان يدفعوا في اتجاه

تدعيم سلطتهم، لذلك فقد وقفوا وقفة قوية ضد ابقاء مجالس برلمانية لكل جماعة أوروبية (الفحم والصلب، الاقتصادية، الطاقة الذرية)، ونجحوا في توسيع البرلمان لكي يصبح برلماناً للجماعات الثلاث وتكون حينئذ من ١٤٢ عضواً موزعين على الوجه التالي[١٤]:

- المانيا، فرنسا، ايطاليا : ٣٦ مقعداً لكل منها
- بلجيكا، هولندا : ١٤ مقعداً لكل منهما
- لوكسمبورغ : ٦ مقاعد

ونتيجة لذلك، أصر الأعضاء على ان يطلقوا على مؤسستهم اسم «البرلمان الأوروبي»، وأخذوا في العمل من أجل زيادة سلطتهم حتى توازي ذلك الاسم. وقد حدث تطور مهم في عام ١٩٦٨ تمثل في قبول برلمانيين شيوعيين من ايطاليا، وأسهم هؤلاء مع النواب الديغوليين في انشاء معارضة من نوع خاص داخل البرلمان. ورغم ان مجلس الوزراء استمر في إحكام الطوق حول نشاط المجلس وطريقة انتخابه، فإنه بعد مؤتمر لاهاي لعام ١٩٦٩ والاتفاقية التي تلته والتي تنصب حول إقامة نظام جديد لتمويل الجماعة من مواردها الذاتية، زيدت مسؤوليات البرلمان زيادة طفيفة فيما يتعلق بالميزانية.

وقد ظلت مسألة انتخاب البرلمان بطريق مباشر من قبل الناخبين مثار نقاش في الجماعة ومؤسساتها المختلفة، ورغم ان عدة مقترحات قدمت منذ عام ١٩٦٠، حول هذا الموضوع فانه لم يقدر

لذلك أن يحصل إلّا خلال عقد السبعينات الذي شهد عدة تطورات انتهت بانتخاب البرلمان الأوروبي بشكل مباشر في حزيران/يونيو سنة ١٩٧٩. وقد بدأت هذه التطورات بالتقرير السنوي للهيئة الاوروبية في ١٧ شباط/فبراير سنة ١٩٧٠ الذي قام بتقويم فترة الأثني عشر عاماً منذ انشاء الجماعة الاوروبية، حيث تضمن تحذيراً من ضعف المؤسسات القائمة في نطاق الجماعة، بما فيها البرلمان الأوروبي، التي اصبحت غير قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه الجماعة. وفي شهر آذار/مارس من العام نفسه، وافق المجلس الوزاري على تكوين لجنة لوضع المقترحات الخاصة بالانتخابات المباشرة وسلطة البرلمان المستقلة في مجال التشريع في نطاق الجماعة. ولم تعلن نتائج هذه اللجنة إلا في ١٤ نيسان/ابريل سنة ١٩٧٢. وقد أكدت تلك النتائج على ضرورة تقوية البرلمان الأوروبي واعطائه الحق في التصويت على القرارات في نطاق أوسع وأشمل. ومع اجتماع قمة باريس لرؤساء الدول والحكومات، في تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٧٢ تقرر ان يكون عام ١٩٧٨ هو العام الذي يتم فيه وجود برلمان أوروبي منتخب بالطريق المباشر.

ورغم ذلك، فقد كان هناك من العقبات حول صيغة هذه الانتخابات وطريقتها التي كانت تحول دون وضع الفكرة موضع التنفيذ والتي تركت في النهاية للحكومات الوطنية لكي تقررها حسب نظامها الداخلي. ولذا فمع توسيع الجماعة الأولى، في عام ١٩٧٣، لم يحدث تغيير يذكر في سلطة البرلمان وان زاد عدد

أعضاؤه من ١٤٢ عضواً الى ١٩٨ موزعين على الوجه التالي[١٥]:

ـ بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا	:	٣٦ عضواً لكل منها
ـ بلجيكا وهولندا	:	١٤ عضواً لكل منهما
ـ الدانمارك وايرلندا	:	١٠ أعضاء لكل منهما
ـ لوكسمبورغ	:	٦ أعضاء

ولكن البرلمان الموسع أصدر، في العاشر من شهر تموز/يوليو سنة ١٩٧٥، قراراً بضرورة الانتخاب المباشر من جانب المواطنين بحلول عام ١٩٧٨. وفي مؤتمر القمة الأوروبي المنعقد في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٥، وافقت الدول الأعضاء في الجماعة على اجراء الانتخابات المباشرة للبرلمان الأوروبي في عام ١٩٧٨ إلا ان الانتخابات لم تتم إلا في حزيران/يونيو سنة ١٩٧٩ حين توجه ١٨٠ مليون مواطن أوروبي بصورة مباشرة لاختيار ٤١٠ اعضاء مقابل ١٩٨ عضواً في البرلمان القديم. ومع انضمام اليونان، في عام ١٩٨١، تم انتخاب اعضائه في البرلمان الذي أصبح عدد أعضائه ٤٣٤ عضواً موزعين على الوجه التالي[١٦]:

ـ بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا	:	٨١ عضواً لكل منها
ـ هولندا	:	٢٥ عضواً
ـ بلجيكا واليونان	:	٢٤ عضواً لكل منهما
ـ الدانمارك	:	١٦ عضواً
ـ ايرلندا	:	١٥ عضواً
ـ لوكسمبرغ	:	٦ أعضاء

جدول رقم (٢ ـ ١)
مشاركة الدول الاوروبية في انتخابات البرلمان الأوروبي
(نسبة مئوية)

الدولة	عدد المقاعد	نسبة المشاركة (٪)		نسبة الانحراف (٪)
		انتخابات ١٩٧٩ (٪)	انتخابات ١٩٨٤ (٪)	
اليونان	٢٤	٨١,٥	٧٧,٢	٤,٣-
الداغارك	١٦	٤٧,٨	٥١,٨	٤+
المانيا الاتحادية	٨١	٦٥,٧	٥٦,٨	٨,٥-
هولندا	٢٥	٥٧,٨	٥٠,٥	٧,٣-
ايطاليا	٨١	٨٥,٥	٨٣,٩	١,٦-
بلجيكا	٢٤	٩١,٦	٩٢,٧	١,١+
فرنسا	٨١	٦١	٥٦,٧	٤,٣-
لوكسمبورغ	٦	٨٨,٩	٨٦	٢,٩-
ايرلندا	١٥	٥٥,٦	٦٤	٨,٤+
بريطانيا	٨١	-	٣٢,٤	-

المصدر: *The Times*, 20/6/1984.

وقد تم انتخاب البرلمان الأوروبي، مرة أخرى في حزيران/يونيو ١٩٨٤، بالطريقة المباشرة نفسها؛ وبذلك أصبح البرلمان ـ من الناحية الانتخابية على الأقل ـ ممثلاً للشعوب

الأوروبية، ومن ثم أصبح أكثر اقتراباً من مفهوم البرلمان. بخاصة وان نسبة لا بأس بها من المواطنين قد شاركت في الانتخابات (الاستثناء هنا هو بريطانيا) كما هو موضح في الجدول رقم (٢ - ١)(١٧).

ورغم ان أكثر من نصف الناخبين قد شاركوا في انتخابات البرلمان الأوروبي، وهو ما يعكس اهتماماً بهذا البرلمان، ورغبة في تطوير علاقات التكامل الأوروبية، فإنه من الملاحظ أيضاً ان هذه النسبة إجمالياً تمثل ٦٠ بالمائة من الناخبين عام ١٩٨٤ بانخفاض قدره ٣ بالمائة عن انتخابات عام ١٩٧٩. وبالنظر الى الجدول السابق، فان هذا الانخفاض نجم عن أسباب متنوعة، فبينما يعكس الاحساس بالاحباط ازاء تحقيق حلم الوحدة الأوروبية، كما هو الحال في فرنسا وألمانيا الاتحادية، حيث يعتبر مطلب الوحدة مطلباً جماهيرياً، وكذلك عدم الرغبة في تحقيق الوحدة أو أي قدر من الاندماج السياسي على حساب المصلحة القومية كما هو الحال في بريطانيا. ولكن يبدو أيضاً ان الدول الأكثر استفادة من وجودها في الجماعة من الناحية الاقتصادية أصبحت أكثر ميلاً لتدعيم الجماعة ومساندتها وهو ما يظهر من ارتفاع نسبة التخفيض في ايرلندا وبلجيكا والدانمارك، إضافة الى استمرار ارتفاع هذه النسبة في دول اليونان وايطاليا ولوكسمبورغ، وان انخفضت نسبياً، وربما كان يمكن تفسير ذلك بان نسبة استفادة هذه الدول لم ترتفع الى توقعات الناخبين فيها(١٨).

وحينما يتم انتخاب البرلمان الأوروبي فإن أعضاءه لا يعملون

ممثلين لـدولهم، ولكنهم يمـارسـون دورهم من خـلال التحـالفـات السيـاسية المماثلة لهم في التوجـه والايديـولوجيـة، وهكـذا فـإنهم يعملون على أساس حزبي وليس على اساس قومي. وخـلال الفترة الأولى لتكـوين الجماعـة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٢)، أي قبـل تـوسيعهـا، هيمنت الأحزاب السياسية المحافظة ممثلة في الأحزاب الديمقراطيـة المسيحية على البرلمان، حيث كان لها ٥٥ عضواً مشكلين أكبر كتلة برلمانيـة في البرلمـان البالـغ عدد أعضـائه ١٤٢ عضـواً، ولكن بعد توسيع الجماعة، عام ١٩٧٣، أصبح الاشـتراكيون الـديمقراطيـون يشكلون أكبر مجموعة برلمانية؛ حيث بلغـوا ٥٨ عضواً من الـبرلمان البـالغ عـدد أعضائـه ١٩٨ عضواً، نتيجـة انضمام حـزب العـمال البريطاني الى قائمة الأحـزاب الاشتراكيـة الديمقـراطية المشـاركة في البرلمان. ولكن بعد ان أصبح البرلمان ينتخب انتخاباً مبـاشراً عـام ١٩٧٩، شـكلت أحـزاب تحـالـف يمـين الـوسط الأوروبـيـة (الديمقراطيون المسيحيون، والمحافظون، والاحرار، والديغوليون) أغلبية هذا الـبرلمان؛ حيث حصلوا عـلى ٢٦٠ مقعـداً من أصـل ٤٣٤. ورغم استمـرار حصـول هـذا التحـالف على الأغلبيـة في انتخابات ١٩٨٤؛ حيث حصل على ٢٢٠ مقعـداً، فقد خسر ٤٠ مقعداً، وبعد ان كان يحقق أغلبية قدرها ٤٣ مقعداً في انتخابـات ١٩٧٩ أصبح لديه أغلبية قدرها ٣ مقاعد فقط. ويلاحظ أيضاً ان انتخابات عـام ١٩٨٤ أدت الى دخول قـوى سياسيـة جديـدة الى سـاحة الـبرلمـان الأوروبي، وأهم هـذه القـوى هي حـزب الخضر الالماني الذي حصل على سبعة مقاعد، وكذلك أنصار البيئة الذين

جدول رقم (٢ - ٢)
المراكز النسبية للمجموعات الحزبية في البرلمان الأوروبي

المجموعة الحزبية	الاشتراكيون	الديمقراطيون المسيحيون	المحافظون	الاحرار	التقدميون الديمقراطيون	الشيوعيون	الخضر	أنصار البيئة	اليمين المتطرف	آخرون
انتخابات ١٩٧٩	١٢٤	١١٧	٨٣	٣٨	٢٢	٤٨	–	–	٥	١٧
انتخابات ١٩٨٤	١٣٢	١٠٩	٥٠	٣٢	٢٩	٤٢	٧	٤	١٦	١٣

المصدر: *The Economist* (23 June 1984).

فازوا بأربعة مقاعد، اثنين لكل من هولندا وبلجيكا. وأخيراً نجحت أحزاب اليمين المتطرف في تعزيز مواقعها داخل البرلمان؛ حيث حصلت على ١٦ مقعداً تمثل تحالف أنصار الفاشية الجديدة (٥ نواب ايطاليين ونائب يوناني) اضافة الى الجبهة الوطنية العنصرية في فرنسا التي حصلت على عشرة مقاعد[١٩]. ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٢) المراكز النسبية للمجموعات الحزبية في البرلمان الأوروبي في كل من انتخابات ١٩٧٩ و ١٩٨٤[٢٠].

ويدار البرلمان بواسطة مكتب يتكون من الرئيس و ١٢ نائباً، ينتخبهم أعضاء البرلمان بالاقتراع السري، ومدة خدمتهم عامان ونصف. وفي البرلمان ١٨ لجنة متخصصة (زراعة، نقل، تجارة خارجية.. الخ) تتابع المجالات المختلفة لعمل الجماعة وتفحصها. وينعقد المجلس في مدينة ستراسبورغ في دورات برلمانية سنوية. وأهم مهام البرلمان هي فحص ميزانية الجماعة إضافة الى الحكم الديمقراطي في الفروع المختلفة للجماعة مثل الهيئة والمجلس الوزراي. وعملية إصدار الحكم على القوانين التشريعية المقترحة من قبل الهيئة الأوروبية هي قوام نشاط البرلمان وله حق سحب الثقة منها بالأغلبية المطلقة. وثمة وسائل أخرى يؤثر بها البرلمان في أعمال الجماعة، وإحدى هذه الوسائل هي تقديم أسئلة مكتوبة تتطلب إجابات مكتوبة من الهيئة، كذلك يمكن إحضار المسؤولين في الهيئة للمثول أمام البرلمان. ولذا فإن العلاقة وثيقة عادة بين الهيئة والبرلمان، وهو الأمر غير الموجود بالنسبة لعلاقة البرلمان بالمجلس الوزاري، ففي الوقت الذي يستطيع

الأخير عرض مقترحات معينة على البرلمان فإنه غير ملزم بذلك؛ وفي العادة فإن العلاقة بين البرلمان والمجلس تقتصر على اللقاء السنوي بينهما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، وبين الحين والآخر فإن الوزراء يلقون بيانات أمام البرلمان[٢١].

وعلى الرغم من أنه من الصعوبة بمكان القول بأن البرلمان الأوروبي قد أصبح له مقومات البرلمان كافة في الدول القومية من حيث مساهمته في صنع القرارات، إلا أنه بلا شك يمارس تأثيراً يصعب قياسه، ولا ريب في أنه يلعب دوراً مهماً في تشجيع الهيئة في ممارسة أنشطتها وتدعيم عملية التكامل بين الأعضاء. فعلى سبيل المثال، أعطى البرلمان صوته إبان الستينات الى جانب التعجيل بجدول مواعيد للاتحاد الجمركي، وشجع الدول الأعضاء لمتابعة مفاوضاتهم حول التوصل لمعاهدة بخصوص الاتحاد السياسي، وضغط عليهم من اجل وضع خطط للتعاون الثقافي ويتضمن ذلك إنشاء جامعة اوروبية ورحب بمقترحات الهيئة عام ١٩٦٥ بخصوص التمويل المباشر للجماعة من الرسوم الجمركية والضرائب، كما اسهم أعضاء البرلمان في الدعوة الى توسيع الجماعة باستمرار حيال معارضة بعض الأعضاء. وفي الوقت الحالي يحاول البرلمان الأوروبي بهدوء توسيع اختصاصاته. ففي عام ١٩٧٩، أعلن أن الانفاق على السياسة الزراعية للجماعة أصبح مرتفعاً للغاية ومن ثم أعاد مشروع ميزانية قدرها ٢٢ بليون دولار الى الهيئة مرة أخرى لاعادة النظر فيها. وفي كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٢، رفض البرلمان اعادة مبلغ ٨٥ مليون

دولار من ميزانية الجماعة إلى بريطانيا، كذلك يعيد البرلمان فحص العديد من مشكلات الجماعة الاقتصادية والتعاون الدفاعي الأوروبي. وفي شباط/فبراير سنة ١٩٨٤، تبنى البرلمان مشروعاً لمعاهدة تحويل مؤسسات الجماعة الى سلطات فوق قومية، ورغم أن ذلك لا يزال مجرد مشروع إلا أن هذا التبني شكل دفعة معنوية لحركة التكامل الأوروبي[٢٢].

خامساً: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

انبثقت هذه اللجنة ـ كمعظم مؤسسات الجماعة الأوروبية ـ من رحم المجمع الأوروبي للفحم والصلب، حيث تشكلت لجنة استشارية مكونة من ٥١ عضواً مرتبطة بالسلطة العليا للمجمع، من اجل تمثيل مصالح المنتجين والمستهلكين والتجار في الصناعات التي تتأثر بأنشطة المجمع. ولذا، فقد انشئت هذه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٥٧ لكي تكون في خدمة الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم) وكذلك الجماعة الاقتصادية الأوروبية وتكونت من ١٠١ عضو. وكان انشاء هذه اللجان راجعاً لوجهة نظر سادت في أوروبا الغربية ومؤداها أن تمثيل جماعات المصالح الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن يوضع في إطار مؤسسات النظام السياسي لإكمال النظام العام الذي يوفر للأفراد الدفاع عن مصالحهم من خلال الأحزاب السياسية والاشكال التقليدية لجماعات الضغط المختلفة. وقد قام هذا النظام للتمثيل

في جميع البلدان الستة المنشئة للجماعة ـ عدا ألمانيا ـ في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي كل الحالات كانت الهيئات المعبرة عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية تمنح سلطات استشارية بهدف طرح آراء جماعات المصالح أمام الحكومات إبان العملية التشريعية. وقد كانت الحاجة ماسة إبان المفاوضات لعقد معاهدة روما الى انشاء هيئات مماثلة في هذا الصدد لا سيما من جانب دول البينيلوكس، غير أن المانيا عارضت، ولذلك فإن الشكل الذي اتفق عليه كان أقل كثيراً من الشكل المقترح(٢٣).

ففي المقام الأول، اشترطت المعاهدات ان يتم تحديد عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة من قبل مجلس الوزراء. وتقدم قوائم الى كل دولة عضو تحتوي مقاعد يتم الاختيار في ضوئها، ووزعت المقاعد على الوجه التالي(٢٤):

- فرنسا والمانيا وايطاليا : ٢٤ مقعداً لكل منها
- بلجيكا وهولندا : ١٢ مقعداً لكل منهما
- لوكسمبورغ : ٥ مقاعد

ويقوم المجلس بعد مشاروات معينة بتعيين العدد المطلوب من الأعضاء، حيث يخدمون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

وفي المقام الثاني، تأتي الموافقة الاجماعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية على قواعد الاجراءات، وليس للمجلس أن يتخذ أية مبادرات، وإنما يقوم بابداء الرأي فقط حين تطلب استشارته من

جانب مجلس الوزراء والهيئة الاوروبية في حالات محددة منصوص عليها في المعاهدة.

وتلعب اللجنة مثل البرلمان دوراً هامشياً في حياة الجماعة الأوروبية. وهو ما أدى الى استياء الاتحادات التجارية ونقابات العمال التي سعت الى انشاء هذا المجلس، لا سيما وأن المجلس لم يفعل شيئاً في سنواته الأولى. وكان ما يطلب منه في أوقات متباعدة إبداء الرأي بخصوص بعض الاقتراحات الفنية مثل اقتراح وضع قواعد لحماية صحة العمال في الصناعات النووية. ولكن مع مرور الوقت تزايدت المسائل التي صار يطلب فيها إبداء الرأي؛ وهي المسائل التي خضعت بدورها للبرلمان الأوروبي. ونتيجة لتوسيع الجماعة الأوروبية عام ١٩٧٣، تزايد عدد أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من ١٠١ الى ١٤٤ عضواً، وبعد انضمام اليونان ارتفع مرة ثانية الى ١٥٦ عضواً موزعين على الوجه التالي(٢٥):

- بريطانيا، فرنسا، المانيا، ايطاليا : ٢٤ عضواً لكل منهما
- بلجيكا، اليونان، هولندا : ١٢ عضواً لكل منهما
- الدانمارك، ايرلندا : ٩ أعضاء لكل منهما
- لوكسمبورغ : ٦ أعضاء

وهناك توازن في التنظيم الداخلي وشكل العمل بين البرلمان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية. ويدير اللجنة مكتب تنفيذي يتكون من رئيس ونائبين له و١٣ عضواً، ويضم ثلاث مجموعات

تتكـون من ممثلي العـمال وأصحاب الأعـمال، وهؤلاء الذين يمثلون المصلحـة العامـة. ومثلما هو الحـال مع الـبرلمان، تتمتـع اللجنـة الاقتصادية والاجتماعية بعـلاقات وثيقـة مع الهيئـة الأوروبية وليس مـع مجلس الوزراء، فعـادة مـا يمثـل أعضـاء الهيئة أمـام المجلس ويتحدثون في جلساته مع مراعاة ما يقال فيه من ملاحظات. فمن وجهة نظر أعضاء الهيئة، لا بـأس هناك من التمتـع بتأييـد اللجنة وتفـادي اعتراضـاتها عـلى المقترحـات من أجل زيـادة نصيبهـا من النجاح لدى مجلس الوزراء. ولكن هذا الأخير لا يأبه كثيراً بأعمال اللجنة، فبالرغم من أنه خفف من صراحة موقفـه تجاه أنشـطتها، إلا أنه يرفض باستمرار السـماح لها بحق المبـادرة ومناقشـة كل مـا تراه.

وفي الواقع، ان أهم إسهام في عمل الجماعة الأوروبيـة قامت به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية يعد خارج النـطاق التشريعي هو الاسهام الذي تكمن نتيجته الأولى في أنه يعطي الفرصة لعدد كبير من ممثلي المصالح الاجتماعية والاقتصادية للاجتماع ومناقشة الأعمال التي تقوم بها الجماعة.

سادساً: محكمة العدل الأوروبية

اقتضى انشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وجود جهاز قـانوني يسهـر على تـطبيق المعـاهـدات وتفسـيرهـا، وعـلى ضـمان عـدالـة القوانين. والعمل الرئيس في هذا الصدد تتولاه محكمة العدل التي

انشئت في لوكسمبورغ من قبل، كجزء من مؤسسات مجمع الفحم والصلب والتي عملت في خدمة الجماعة الاقتصادية واليوراتوم منذ عام ١٩٥٨. وتقوم المحكمة أساساً بالمراجعة القانونية لأعمال مجلس الوزراء والهيئة والحكومات والأعضاء بالنظر الى التزاماتهم في الجماعة. واذا ما عضدت المحكمة اتهاماً ما، فإن القانون أو التعليمات المعنية يمكن اعلانها باطلة ولاغية. ويمكن أن يثار الاتهام في حالة مخالفة أية حكومة أو مؤسسة لشروط المعاهدات، ويمكن تقديم الشكاوى من قبل المؤسسات والحكومات والأفراد في بعض الظروف. والمحكمة أيضاً مفوضة بسماع قضايا أخرى خاصة بالعقود التي تبرمها الجماعة، وفي حالة حدوث خلاف في الرأي حول تفسير المعاهدات فإنه يمكن أن يطلب من المحكمة تقديم تفسير لها.

تتكون المحكمة من ١١ قاضياً يعاونهم أربعة من المحامين العموميين، وكل هؤلاء تعينهم حكوماتهم لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. وكل ثلاث سنوات يجري تغيير جزئي في عضوية المحكمة. وتنتخب المحكمة رئيسها من بين القضاة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كذلك تنتخب المحكمة مسجلها(٢٦). وينظر مجمع القضاة بأكمله في القضايا المهمة، أما القضايا الأقل أهمية فإنه يتم توزيعها بحيث ينظر في كل منها قاضيان أو أكثر. وتتألف اجراءات المحكمة من أربع مراحل هي: الاحالات المكتوبة، التحقيق، الجلسات الشفوية، الحكم. وتتكون المرحلة

الأولى من تقرير أولي عن حالة الطرف الذي رفع الدعوى وردّ من الطرف الآخر، وتعليق كل منهما على وثيقة الآخر مع تقرير من القاضي المعين لتولي القضية، وهو الذي يشير على المحكمة بما اذا كان التحقيق مطلوباً وضرورياً أم لا. واذا ما تقرر التحقيق فإنه يقتضي فحصاً للوثائق والمثول أمام المحكمة واستدعاء الشهود والخبراء. ثم يتبع ذلك الجلسات الشفوية التي تعقد بشكل علني، ويلخص القاضي حجج الطرفين، ويبحث في الحقائق التي ظهرت من المراحل الأولية، وليس هناك استجواب للشهود في هذه المرحلة. ثم يقوم أحد المحامين العموميين بعرض استنتاجاته على القاضي، ثم يتداول القضاة القضية، ويتم التوصل الى قرار بأغلبية الأصوات ويعلن القرار في المحكمة، ولا يعلن عن أصوات الأقلية، ويطبق حكم المحكمة في الدول الأعضاء ويفرض بالقوة من جانب حكامها[٢٧].

ومما يلفت النظر أن الأطراف المتنازعة قبلت حتى الآن معظم أحكام المحكمة؛ وذلك تبعاً لسيادة قانون الجماعة حتى على القوانين القومية. وهذه المشكلة كان لها بعض الأصداء داخل دول الجماعة، فالمواد المنشئة للمحكمة تؤكد تفوق قانون الجماعة، حيث تدل على أن لها «قيمة إلزامية» و «قابلة للتطبيق وبصفة مباشرة في كل دولة عضو». مثل هذا الشرط يصبح منعدم الفعالية والقيمة إذا قامت دولة عضو من جانب واخذ بإلغاء الغرض منه باصطناع قانون آخر ضد تعليمات الجماعة وأوامرها. وفي الواقع الفعلي، فإن الدساتير الفرنسية والهولندية تنص صراحة على تفوق الاتفاقيات

الدولية، ومن بينها قانون الجماعـة، على أي من القـوانين المحليـة المتناقضة معها؛ وهو الأمر الذي قبلته بالطبع محكمة لوكسمبورغ. أما في الباقي، فإن الامر أقـل وضوحـاً، ومع ذلـك فقد أوضحت القضايا التي نظرت في هذه البلدان أن محاكمها تأخذ أيضـاً بفكرة أسبقية قانون الجماعة بشكل متزايد(٢٨).

ينقسم رأي الباحثين حول مدى أهمية دور المحكمة في عمليـة التكامل والوحدة الأوروبيـة. فبينما أكـدت المحكمة، من نـاحية، أنها دعمت هـذه العمليـة بكـونها هيئة تحفظ لقـانـون الجـماعـة استقلاله، ودعمت سلطة الجماعة ولا سيما الهيئة الأوروبيـة وحلت الخلافات بين الدول الأعضاء وطبقت قانون الجماعة، فإنه يلاحظ من ناحية أخـرى، أنها لم تستخدم من قبـل الدول الأعضـاء لحل أي نزاع رئيسي بين هذه الدول؛ حيث تفضل دائماً حل مثل هذه المنازعات بشكل سياسي خارج أروقة المحكمة، ولذا فإنه بينما كان للمحكمة نفوذ اتحادي قوي في المسائل الفنيـة والاقتصاديـة، فإنها كانت ضعيفة التأثير فيما يتعلق بالمسائل السياسية.

سابعاً: مؤسسات أخرى

خلال ما يزيد على ربع القرن، منذ انشاء الجماعة الأوروبية، فإن العديد من المؤسسات قد تم انشاؤهـا في المجالات كـافة لكي تقوم بمهام استشارية للجماعة حتى بلغت ما يزيد على ٧٠ مؤسسـة متنوعة في المجـالات الماليـة والاقتصاديـة وشؤون البطالـة والبحث

العلمي والعلاقات الخارجية للجماعة. ونظراً لتشعب عمل هذه المؤسسات وأدوارها، فسوف يكون من الصعب تناولها جميعاً. ولذا فسوف نعرض لمؤسستين أخريين أصبح لهما سلطات متزايدة مؤثرة داخل الجماعة الآن أولاهما بنك الاستثمار الأوروبي وثانيتهما ما يعرف بمحكمة المراجعين.

١ ـ بنك الاستثمار الأوروبي
(European Investment Bank)

وهو بنك الجماعة الأوروبية للتمويل طويل المدى. وقد انشيء، في عام ١٩٥٨، ضمن اتفاقية روما التي أسست الجماعة. والمهمة الرئيسية للبنك التي حددتها الاتفاقية ليس كسب الارباح، وإنما فتح قروض استثمارية هدفها إما تحقيق تقدم محلي متوازن في احدى الدول الاعضاء، أو تحقيق هدف موحد في عدد من الدول الأعضاء أو تنفيذ مشروعات تفيد الجماعة ككل في دول خارج الجماعة ومرتبطة بها. ويشرف على البنك مجلس الحكام، وهو لجنة مكونة من وزير واحد (عادة وزير المالية) من كل دولة من الدول الأعضاء. ومجلس المدراء ويتكون من ١٩ مديراً و١١ مناوباً. وتعين كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا ثلاثة مديرين وتسمي مديراً واحداً، وكل من بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا تعين مديراً لكل منها وتسمي مجتمعة مديراً مناوباً واحداً، أما الدانمارك واليونان وايرلندا فتعين كل منها مدير واحد وتسمّى

مجتمعة مديراً مناوباً واحداً، وتقوم الهيئة الأوروبية باختيار مديرٍ واحدٍ ومدير مناوبٍ واحد.

ويكوّن البنك رأسماله من اكتتابات الدول الأعضاء، إضافة إلى الاقتراض من البنوك الخاصة والعامة، فضلاً عن بيع السندات العامة أو الخاصة في الأسواق المالية. ويقوم البنك باقراض الدول الأعضاء إلى جانب دول أخرى خارج الجماعة. وقد بلغ الاقراض داخل الجماعة عام ١٩٨١ مبلغ ٣٣٦١ مليون وحدة عملة أوروبية (٣٦٠٠ مليون دولار أمريكي)، وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٨، حتى عام ١٩٨١ ما مجموعه ١٨٢٤٣ مليون وحدة عملة أوروبية (١٩٨٠٠ مليون دولار أمريكي)، وقد تركزت هذه القروض على تنمية المناطق الفقيرة في دول الجماعة وبخاصة ايطاليا التي حصلت على ٣٤,١ بالمائة من اجمالي هذه القروض وايرلندا التي حصلت على ٧,٨ بالمائة وبريطانيا التي حصلت على ٢٠,١ بالمائة، وكذلك على المشروعات ذات الاهتمام الموحد للجماعة، وبخاصة في مجال الطاقة. ويلعب البنك أيضاً دوراً رئيسياً في تمويل التنمية خارج الجماعة، حيث أقرض خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٨١ ما يقرب من ٢٨٦٨ مليون وحدة عملة أوروبية موزعة على ١٤ دولة في منطقة البحر المتوسط وما يزيد على ٦٠ دولة افريقية ودول المحيط الهادىء والكاريبي الموقعة على اتفاقية لومى، وهي الاتفاقية التي سوف نفصل الحديث عنها فيما بعد[٢٩].

٢ ـ محكمة المراجعين

تكونت محكمة المراجعين بمعاهدة خاصة، وعمل بها اعتباراً من حزيران / يونيو ١٩٧٧. وتعدّ المحكمة الهيئة المسؤولة عن فحص موارد الجماعة واستخدامها بالنسبة للجماعة الأوروبية بفروعها الثلاثة (مجمع الفحم والصلب، واليوراتوم والجماعة الاقتصادية). وهي تتكون من عشرة أعضاء معينين لمدة ستة أعوام بقرار مجمع عليه من مجلس الوزراء بعد استشارة البرلمان الأوروبي. وينتخب أعضاء المحكمة من بينهم الرئيس لمدة ثلاث سنوات. وتعمل المحكمة بوصفها هيئة متحدة وتتخذ قراراتها بأغلبية الأعضاء. ومع ذلك فإن كل عضو له مسؤولية مباشرة بحيث يقوم بفحص قطاعات معينة من الجماعة.

ويقوم أعضاء المحكمة بفحص حسابات كل المصروفات والدخول للجماعات الأوروبية المختلفة والهيئات والمؤسسات التي تم انشاؤها بحيث تتأكد المحكمة من أن كل الدخول قد تم ايرادها إلى الجماعة، كما أن المصروفات كافة قد تم انفاقها بطريقة قانونية والتأكد من سلامة الادارة المالية لها وشرعيتها. ويتم هذا الفحص استناداً إلى السجلات الخاصة بالجماعات وإذا لزم الأمر فإن ذلك يمكن أن يتم داخل مؤسسات الجماعة أو في الدول الأعضاء. وتقوم المحكمة، في نهاية كل سنة مالية باعداد تقرير سنوي، كما يمكنها أيضاً أن تقوم بعمل تقارير خاصة وان تعطى آراء عند الطلب من أي من مؤسسات الجماعة. وبشكل عام فإن

المحكمة تساعد الهيئة والمجلس الوزاري على ممارسة التحكم فوق جهاز الميزانية، إضافة إلى اقتراح سبل تحسين الاداء المالي للجماعة ككل[٣٠].

ثامناً: آليات صنع القرار

بعد أن استعرضنا المؤسسات الرئيسية للجماعة الأوروبية، يمكننا أن نتناول مسألة صنع القرارات. وبداية، يمكن القول ان الحكومات القومية تلعب دوراً مسيطراً في عملية اتخاذ القرارات في الجماعة، وأن هذا الدور تصاعدت أهميته ولم تضعف خلال المراحل المختلفة لتطورها. عموماً تبدأ عملية اتخاذ القرار من الهيئة الأوروبية، التي تقوم بمقتضى الصلاحيات المخولة لها بمقتضى المعاهدات المنشئة للجماعة بتقديم مقترحات يقوم مجلس الوزراء بدراستها ومن ثم باصدار قرارات بناء عليها. ويتم استشارة هيئتين قبل اتخاذ مثل هذه القرارات هما: البرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية. وينطبق هذا الاجراء بالنسبة لكل المسائل. أما القرارات الادارية التفصيلية التي يتطلبها تنفيذ السياسات المتفق عليها، فيتم اتخاذها من قبل الهيئة وفقاً لمسؤولياتها في إطار السلطات التي خولتها إياها المعاهدات أو قرار لاحق للمجلس[٣١].

وقد تطور هيكل صنع القرارات إلى حد ما خلال فترة عمل الجماعة، ولكن ليس في الاتجاه الذي قصده على الاقل بعض

واضعي المعاهدات المنشئة للجماعة والذين رغبوا في ايجاد عناصر «فوق قومية» في النظام ونجحوا في ادراج عدد من الاجراءات التي قصد منها زيادة سلطة الهيئة على حساب المجلس عبر فترة من الزمن. وثمة مثال يوضح ذلك؛ فالاتحاد الجمركي الذي انشىء بالتدريج عبر فترة انتقالية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٨)، كان لا بد نتيجة نموه من تغيير اجراءات التصويت في المجلس. فبدلاً من أن تظل على قاعدة الاجماع فإنها تنتقل إلى قاعدة الاغلبية بالنسبة لعدد من الموضوعات المطروحة. وبينما تضمنت معاهدة روما حوالى ٤٦ موضوعاً تتطلب الاجماع خلال المرحلة الاولى للفترة الانتقالية، نجد أن هذا العدد قد تناقص إلى ٣٤ في المرحلة الثانية، ثم إلى ٢٧ في المرحلة الثالثة والأخيرة. وكانت الفكرة الرئيسية وراء ذلك هي أنه كلما تدعمت الثقة بين الشركاء كلما كان ذلك ادعى إلى استخدام قاعدة الاغلبية في التصويت بدلاً من قاعدة الاجماع، وهذا بدوره يؤدي إلى إعطاء دور نسبي للهيئة في عملية صنع القرارات. واقترح أيضاً أنه في أي وقت يتم فيه تطبيق التعريفة الجمركية ازاء العالم الخارجي، ينبغي للجماعة أن تمول من عائداتها، أكثر من اعتمادها على المساهمات السنوية من الموارد المالية القومية للأعضاء. هذه الفكرة أيضاً كانت أداة لتقليل اعتماد الهيئة على الحكومات القومية. وأخيراً وبهدف تدعيم سلطة البرلمان الأوروبي، تم الوصول إلى مرحلة انتخابه بالطريق المباشر عام ١٩٧٩. وباختصار فقد اعتبر أن التدعيم التدريجي للعناصر «غير القومية» في الهيكل النظامي للجماعة يمكن أن ينسجم مع عملية

التكامل داخل الجماعة ويدعمها.

غير أن هذه الاستراتيجية في التطبيق العملي لم تؤد المطلوب منها كما قصد واضعوها، فالمجلس ظل له القول الفصل في القرارات المالية الرئيسية، وظلت قاعدة الاجماع في التصويت هي القاعدة وليست الاستثناء. وأظهرت التجربة التاريخية أن التطور المقصود، والمذكور من قبل، في علاقة المجلس والهيئة لم يحدث. ولم يكن ذلك راجعاً إلى أن الحكومات القومية تحتل مركزاً استراتيجياً في عملية صنع القرارات للجماعة فقط، ولكن إلى مجموعة من الأسباب الأخرى. وأحد هذه الأسباب يعود الى انه بالرغم من أن الهيئة تتمتع باستقلال قانوني عن الحكومات القومية، بمعنى أنها ممنوعة من قبول أو التماس تعليمات منها، فإنه يبقى أن أعضاء الهيئة يعينون من قبل هذه الحكومات ولمدد قصيرة نسبياً (أربع سنوات) وفي نهاية هذه المدة لا يمكن إعادة تعيينهم ما لم يكونوا متمتعين بثقة حكوماتهم؛ وبالطبع لا يشجع ذلك أي عضو على اعتناق آراء لا تكون مقبولة في عاصمة بلاده. كما تفتقر الهيئة إلى مصادر سياسية تستند إليها إذا ما وجدت نفسها في حالة صراع مع الحكومات. وقد حاولت الهيئة أن تجد هذه المساندة من البرلمان، ولكن هذا الأخير لا يزال، رغم انتخابه انتخاباً مباشراً، لا يشكل برلماناً بالمعنى الكامل المحدد له في الدول القومية. ومن ثم فإن الهيئة، إذا أرادت أن تنفذ الأعمال الموكولة إليها، تبحث في معظم الأحوال عن ائتلاف ناجح بين الحكومات الأعضاء، وهذا

يعني دائماً البحث عن اتفاق يمثل الحد الأدنى المقبول وليس تحقيق اهداف الهيئة كما تراها.

ومن الواضح أن الهيئة لم تستطع أن توفر قدراً من التوسع في سلطاتها في مواجهة الحكومات القومية، وبخاصة بعد النجاحات التي حققتها في السنوات الأولى لإنشاء الجماعة الاقتصادية تحت قيادة والتر هالشتين. ولكن بعد أن أصبحت هناك هيئة واحدة لخدمة الجماعات الأوروبية الثلاث (الاقتصادية، والصلب والفحم، واليوراتوم) بدءاً من عام ١٩٦٦ فإن دورها أخذ في الخفوت. وقد بدا ذلك راجعاً، في ذلك الوقت، إلى تأثير ديغول، ولكن حتى بعد أن ترك ديغول السلطة، ومع مؤتمر لاهاي (١٩٦٩) الذي أسهم في توسيع الجماعة الأوروبية والذي تغير بعده المناخ فيها، فإن تجربة الهيئة اثبتت أن عوامل القصور الأخرى التي تمنعها من تنمية دورها لا تزال موجودة. وقد لعب عاملان دوراً مهماً في ذلك. فقد كشف تطبيق المعاهدات الموجودة عن عدد من المجالات التي لم تحدد فيها السلطة تحديداً دقيقاً فيما يتعلق بالعلاقة بين المجلس والهيئة، والمثال الواضح على ذلك هو مجال العلاقات الخارجية. والعامل الثاني ظهر في مجال السياستين اللتين مثلتا النقطة الحرجة أمام مستقبل الجماعة - لا سيما منذ انتهاء الفترة الانتقالية للجماعة الاقتصادية - وهما الاتحاد السياسي والاتحاد الاقتصادي والمالي. في هذين المجالين أيضاً لم يكن دور الهيئة محدداً، ومن ثم فإن الفجوة الناشئة تم سدها عن طريق

حكومات الدول الأعضاء في المجلس الوزاري.

ومحصلة ذلك كله أن التوازن بين المؤسسات في الجماعة أصبح مفقوداً وان ذلك تم لحساب المجلس، كما أن التجربة العملية اثبتت أن سيطرة المجلس تتزايد الى الحد الذي أصبح معه مركز القوة الرئيسي في الجماعة. وقد أدى ذلك إلى اتجاه متصاعد نحو جعل عملية صنع القرارات تتكون من أسلوب المفاوضات الدبلوماسية الصرفة بما ينطوي عليه ذلك من القيام بمبادرات سياسية خارج اطار مؤسسات الجماعة، واتخاذ القرارات الاستراتيجية في المجلس الأوروبي، أي في اجتماعات القمة لرؤساء الدول والحكومات وفي الوقت الذي كان ذلك مهدئاً لمخاوف هؤلاء الأوروبيين الذين يتخوفون من «تسليم» السيادة القومية، فقد أدى ذلك من ناحية أخرى إلى خلق مجموعة من المشكلات تتعلق بعمل الجماعة وأبنيتها الديمقراطية ومسيرتها من التكامل نحو الوحدة.

هوامش الفصل الثاني

(١) *The Europa Year Book: A World Survey, 1983* (London: Europa Publications, [1983]), p. 189.

(٢) Roy Pryce, *The Politics of the European Community* (London: Butterworths, 1973), p. 65.

(٣) *The Europa Year Book, 1983,* pp. 189-190.

(٤) Pryce, Ibid., pp. 66-67.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٧ - ٦٩.

(٦) The European Community, *Facts and Figures* (Brussels: The Commission of the European Communities, 1974), p. 7.

(٧) *The Europa Year Book, 1983,* p. 189.

(٨) The European Community, Ibid., p. 7.

(٩) *The Europa Year Book, 1983,* pp. 193-194.

(١٠) Pryce, *The Politics of the European Community,* p. 73.

(١١) المصدر نفسه، ص ٧٣ - ٧٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(١٦) *The Europa Year Book, 1983,* p. 190.

(١٧) *The Times,* 20/6/1984.

(١٨) رضا هلال، «الوحدة الاوروبية في انتخابات البرلمان الاوروبي»، السياسة الدولية، العدد ٢٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤)، ص ١٧٣.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) *The Economist,* (23 June 1984).

(٢١) *The Europa Year Book, 1983,* p. 191, and Pryce, *The Politics of European Community,* pp. 80-83.

(٢٢) *The Times,* 4/6/1984.

(٢٣) Pryce, Ibid., p. 83.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٢٥) *The Europa Year Book, 1983,* p. 193.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٩١.

(٢٧) Pryce, *The Politics of the European Community,* pp. 97-98.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٩ - ١٠٠.

(٢٩) *The Europa Year Book, 1983,* pp. 192-193.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٩١ - ١٩٢.

(٣١) Pryce, *The Politics of the European Community,* p. 60.

الفصل الثالث

سياسات التكامل الأوروبي

نشأت الجماعة الأوروبية، كما ذكرنا من قبل، نتيجة اندماج ثلاث جماعات أوروبية هي: المجمع الأوروبي للفحم والصلب والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم) والجماعة الاقتصادية الأوروبية. واعتباراً من عام ١٩٦٦، تم ادماج مؤسسات الجماعات الثلاث في بناء قانوني واحد. وقبل أن ندلف إلى تبيان سياسات التكامل الأوروبي في القطاعات المختلفة سوف يكون من المفيد أن نعرض للأهداف والمبادىء الأساسية التي وردت في المعاهدات المنشئة لكل منها، حتى يتسنى لنا أن نحدد المسارات المختلفة لسياسات التكامل.

فبالنسبة للمجمع الأوروبي للفحم والصلب، فقد نصت المعاهدة المنشئة له، والموقعة في ١٨ نيسان / أبريل سنة ١٩٥٢ ودخلت في حيّز التنفيذ اعتباراً من ٢٥ تموز / يوليو سنة ١٩٥٢ على ازالة كل المعوقات للتجارة في مجالات: الفحم والكوك

والصلب والحديد الخام والحديد الخردة، على أن يقوم المجمع بتحديد الاسعار بالنسبة لهذه المجالات وفرض الغرامات على الشركات التي لا تحترم قواعد المعاهدة. ويقوم المجمع بتقديم المساعدات لإعادة توطين العمال واعادة تدريب الذين يضارون بالتطورات الفنية في صناعات الفحم والصلب منهم، ويتم تمويل ذلك عن طريق الضرائب التي يفرضها المجمع على الانتاج في هذه الصناعات، وتحدد قيمة هذه الضرائب سنوياً، كذلك يمكن للمجمع أن يساعد في الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع عن طريق منح قروض تمنح بضمانات محددة.

أما الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم)، والتي انشئت نتيجة معاهدة روما الموقعة في ٢٥ آذار / مارس سنة ١٩٥٧ وبدأ بتنفيذها في أول كانون الثاني / يناير سنة ١٩٥٨، فقد نصت المعاهدة على أن يكون دورها هو المساهمة في تنمية الصناعات الذرية داخل الجماعة بحيث يشمل ذلك البحث العلمي وتوفير المعلومات وبناء مفاعلات الطاقة الذرية. كذلك فإن الجماعة مسؤولة عن وضع القوانين والاجراءات المنظمة للصناعات الذرية. وفي عام ١٩٥٩، أضيفت إلى المعاهدة المنشئة أهداف أخرى تنص على انشاء سوق مشتركة في المواد الذرية بحيث يتم إلغاء التعريفات الداخلية في الجماعة مع انشاء تعريفة جمركية على الواردات من الأطراف الخارجية. وأخيراً فإنه على الجماعة أن تقدم المساعدة للحركة الحرة للعمال المتخصصين في هذا المجال، مع

وضع مشروع تأمين عام للجماعة لحمايتها من الأخطار الذرية.

وأخيراً، الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي انشئت طبقاً لمعاهدة روما السالفة الذكر، فقد نصت المعاهدة على أن هدفها هو إقامة سوق مشتركة والتقريب بشكل متزايد بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتشجيعهم على اتباع تنمية متناسقة في الأنشطة الاقتصادية بحيث يتوافر النمو المتوازن والمستقر والمستمر، وبحيث يؤدي إلى رفع متسارع لمستويات المعيشة ويؤدي إلى علاقات وثيقة بين هذه الدول. ومع أخذ هذه الأهداف في الاعتبار فإن أنشطة الجماعة سوف تشمل:

١ ـ الغاء التعريفات الجمركية وكل القيود الكمية من الدول الاعضاء فيما يتعلق بالصادرات والواردات بين الدول الاعضاء، وكذلك الغاء كل الاجراءات التي يمكن أن يكون لها تأثير مماثل.

٢ ـ إنشاء تعريفة جمركية موحدة وسياسة تجارية موحدة ازاء الأطراف الخارجية.

٣ ـ الغاء جميع العقبات التي تعوق حركة الاشخاص والخدمات ورأس المال بين الدول الاعضاء.

٤ ـ بدء سياسة زراعية موحدة.

٥ ـ بدء سياسة مواصلات موحدة.

٦ ـ انشاء نظام يضمن عدم تشويه المنافسة في السوق المشتركة.

٧ ـ تطبيق الاجراءات التي تخلق امكانية التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء والتي تعالج حالات الاختلال في موازين مدفوعاتها.

٨ ـ التقريب بين القوانين المحلية في الدول الأعضاء إلى الدرجة اللازمة لعمل السوق المشتركة.

٩ ـ انشاء الصندوق الاجتماعي الأوروبي لكي يحسن من فرص العمل للعمال ويسهم في رفع مستوى معيشتهم.

١٠ ـ انشاء بنك الاستثمار الأوروبي ليسهل عملية التوسع الاقتصادي للجماعة من خلال خلق موارد جديدة.

١١ ـ ربط بلدان وأراضي ما وراء البحار بالجماعة بحيث تؤدي إلى زيادة التجارة معها، وبحيث يمكن الانجاز المشترك معها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

استناداً إلى هذه المبادىء والأهداف، فقد تعددت السياسات التي اتبعتها الجماعة الأوروبية من أجل الوفاء بها. ونظراً لتشعب نشاطات الجماعة فسوف يكون من الصعوبة أن نتناولها جميعها، ومن ثم فإن هذا الفصل سوف يركز على السياسات الرئيسة التي اسهمت في العملية التكاملية الأوروبية؛ وهي السياسات التي تمت في مجالات الزراعة والصناعة والاقتصاد والنقد والمواصلات والطاقة والشؤون الاجتماعية والثقافية. وسوف نتناول كلاً من هذه السياسات على حدة.

أولاً: السياسة الزراعية

تعد الزراعة من أهم القطاعات التي اهتمت بها العملية التكاملية الاوروبية ان لم تكن أهمها على الاطلاق. فرغم أن عدد العاملين في الزراعة الأوروبية يبلغ حوالى ٩ ملايين نسمة فقط من اجمالي عدد السكان الذي يصل إلى ٢٧٠ مليون نسمة، فإن الجماعة الأوروبية تنفق ما يزيد على ٧٠ بالمائة من ميزانيتها السنوية على قطاع الزراعة[1].

وقد حددت اتفاقية روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الاوروبية اهدافها في مجال الزراعة وفق ما يلي:

١ ـ زيادة الانتاج الزراعي نتيجة التقدم الفني وتأمين نمو عقلاني للإنتاج في هذا القطاع بحيث يحقق الاستفادة المثلى من عوامل الانتاج بخاصة العمل.

٢ ـ تأمين مستوى عادل لمعيشة السكان الزراعيين.

٣ ـ تحقيق استقرار السوق.

٤ ـ ضمان امدادات منتظمة من السلع الزراعية.

٥ ـ تحقيق اسعار معقولة للمستهلكين من هذه السلع.

وعند وضع هذه الاهداف الطموحة في اتفاقية روما، لم يواجه ذلك واقعاً سهلاً. فنسبة العاملين في القطاع الزراعي كانت

متفاوتة بشكل كبير بين بلد وآخر، فضلاً عن أهمية هذا القطاع المختلفة بالنسبة للناتج القومي الاجمالي والتباين في الإنتاجية ونسبة السلع الغذائية في التجارة الخارجية لكل بلد. ولذلك فقد كانت السياسة الزراعية مختلفة بشكل كبير في كل بلد من البلدان الستة المؤسسة للجماعة عنها في البلدان الأخرى وفي أغلب الاحيان كانت متناقضة معها. فقد كانت مثل هذه السياسات مصممة أصلاً بحيث تناسب احتياجات اقتصادية متباينة بدرجة من الشدة يمكن أن تظهر في المسافة ما بين جنوب ايطاليا الزراعي المتخلف وشمال المانيا الصناعي المتقدم. ولذلك فإن بعض الدول مالت إلى اتباع سياسات ليبرالية في سياستها، بينما عمدت الأخرى إلى اتباع سياسات حماية.

ولكن هذا التنوع لم يمنع الموقعين على معاهدة روما من السعي إلى رسم سياسة زراعية مشتركة، فلم يكن من الممكن، وهم بصدد إنشاء سوق مشتركة، أن يتجاهلوا هذا القطاع الحيوي. ولم يكن هناك شك أن مثل هذا التجاهل لحرية الحركة في المنتجات الزراعية، إذا حصل، سوف يعني نهاية حرية التجارة في السلع الصناعية بين بلدان الجماعة. فعملية فتح الحدود وازالة الحواجز أمام التجارة بين الدول الاعضاء كانت تعني تحقيق درجة من التوازن في تدفق السلع بين دول تلعب الزراعة دوراً متميزاً في اقتصادها القومي ودول أخرى تلعب الصناعة الدور نفسه. كذلك فإن الابقاء على سياسات زراعية مختلفة كان سيخلق

عقبات خطيرة أمام تحقيق الأهداف الأخرى للمعاهدة؛ فإقامة السوق المشتركة في الخدمات والسلع الصناعية (بما فيها صناعات الغذاء) وتحقيق حرية المنافسة والتقدم الاجتماعي.. الخ، كانت كلها تتطلب ليس تحرير التجارة فقط، وإنما تتطلب أيضاً تحقيق التكامل بين اقتصاديات الدول الأعضاء، بما فيها قطاع الزراعة.

من أجل ذلك كله، بات ضرورياً السعي إلى تحقيق سياسة زراعية مشتركة؛ وكان لذلك في حد ذاته عدد من المزايا المهمة، أولاها أنها سوف تقدم للمزارعين سوقاً واسعة لبيع المنتجات، وثانيتها أنه مع زيادة المنافسة ـ نتيجة دخول عدد كبير من المنتجين ـ سوف تشجع على التخصص تبعاً لتوافر عناصر الانتاج وهو ما سيؤدي إلى مزيد من التكامل بين الدول الأعضاء، بحيث تقدم دول الشمال معظم المنتجات الحيوانية، أما دول الجنوب فتوفر معظم الفواكه والخضراوات والنبيذ.. الخ، وثالثتها أنها سوف توفر للمستهلكين مزيداً من المنتجات الغذائية التي سوف تنجم عن الانتاج لسوق واسعة، وهو الأمر الذي يمكن أيضاً أن يجعل الاسعار أكثر جاذبية. وفوق ذلك كله فإن السوق الواسعة يمكن أن تضمن درجة من الاستقرار في الانتاج والاستهلاك التي عادة ما يصعب تحقيقها في الاسواق الصغيرة والضيقة للدول الاعضاء كل على حدة[1].

ورغم هذه المميزات فإن رسم سياسة زراعية مشتركة لم يكن بالأمر السهل. فإذا كانت إقامة السوق المشتركة في السلع

الصناعية استوجبت فقط تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء وإزالة الحواجز التجارية الأخرى غير الجمركية ووضع قواعد للمنافسة مع وضع تعريفات جمركية مشتركة امام الواردات الصناعية للجماعة، فإن مجال الزراعة لم يكن ممهداً لإقامة سياسة مشتركة بمثل هذه الاجراءات. فقطاع الزراعة أكثر تعقيداً إذا أخذ في الاعتبار قيوده الخاصة، التي يعود بعضها إلى ظروف طبيعية مثل صعوبة رفع الانتاجية وطبيعة دورات الانتاج والتحول من منتج إلى آخر، ويعود بعضها الآخر إلى ظروف اقتصادية واجتماعية مثل جمود الهياكل الزراعية والحاجة إلى بقاء الزراعة في بعض المناطق لمجرد تفادي افراغها من السكان، إضافة إلى المهمة شبه المستحيلة للتنسيق بين السياسات القومية في مجال الزراعة.

ورغم هذه العقبات كلها فقد وضعت الجماعة أهدافها الطموحة السالفة الذكر، ووضعت لتحقيق هذه الأهداف ثلاثة مبادىء أساسية. أولها إقامة سوق واحدة، وثانيها، إقامة نظام تفضيلي موحد للجماعة، وثالثها إقامة نظام للمسؤولية المالية المشتركة تجاه ما ينجم من عقبات تقف أمام تحقيق أهداف الجماعة. وقد تضمن هذا النظام إقامة سوق موحدة للسلع الزراعية والتحرير الكامل للتجارة في السلع الزراعية الأمر الذي يعني إزالة جميع التعريفات الجمركية والحواجز التجارية الأخرى وتحقيق التناغم ما بين التنظيمات الإدارية والصحية، وإقامة قواعد مشتركة للإدارة وأسعار موحدة وقواعد متماثلة لتنظيم المنافسة

واجراءات حماية مشتركة لحدود الجماعة. كل ذلك كان يتم بشكل موحد في كل الدول الأعضاء. ومن أجل ذلك، أقامت الجماعة الأوروبية أربعة أنواع من التنظيم في سوق المنتجات الزراعية تغطي ٩٥ بالمائة من المنتجات الزراعية الأوروبية[٣]:

١ ـ استفاد ٧٠ بالمائة من المنتجات الزراعية الأوروبية التي تدخل فيها الحبوب ومنتجات الألبان ولحوم الجاموس والبقر والغنم من تدخل الجماعة لضمان أسعار معينة لهذه السلع، بحيث إذا هبطت الأسعار عن هذا السعر المضمون فإن الجماعة تتدخل لشراء كميات من تلك السلع المتأثرة وتخزينها، ثم تقوم بإعادة بيعها مرة أخرى عند ارتفاع الاسعار. في بعض المنتجات الأخرى مثل لحم الخنزير وبعض أنواع الفواكه والخضروات ونبيذ المائدة، فإن الجماعة تستخدم اجراءات أخرى، منها اعطاء معونة للتخزين أو لسحب المنتج من السوق في حالات انخفاض الاسعار للمنتجين مباشرة.

٢ ـ تمتع ٢٥ بالمائة من منتجات الجماعة ـ مثل أنواع معينة من الفواكه والخضروات والزهور والنبيذ ـ من نظام للحماية ضد المنتجات الخارجية. ووفق هذا النظام قامت الجماعة بحماية هذه السلع من التغيرات في أسعارها في السوق العالمية بوسائل منها: فرض التعريفة الجمركية والضرائب بطريقة مؤقتة، بحيث يتم تطبيقها خلال فترات معينة من العام.

٣ ـ حاولت الجماعة الحفاظ على أسعار منخفضة للمستهلكين

لاثنين ونصف بالمائة من منتجات الجماعة - مثل زيت الزيتون والدخان - وهي المنتجات التي تزيد فيها واردات الجماعة عن صادراتها، عن طريق ضمان دخل محدد لمنتجي هذه السلع.

٤ - أعطت الجماعة فيما تبقى من سلع، معونات ثابتة لكل هكتار، تبعاً لنوعية الناتج. وهذا النظام غطى عدداً محدوداً من السلع مثل بذور القطن ودودة الحرير وبذور الوقود الجاف.

لقد تطلبت هذه الانماط الأربعة من تنظيمات السوق الزراعية أسعاراً مضمونة وموحدة تحدد كل عام بواسطة مجلس وزراء الجماعة. ونظراً للتذبذبات الحادة في أسعار عملات الدول الاعضاء منذ عام ١٩٦٩، فقد أدخلت الجماعة نظاماً لتعويض الدول المتضرّرة من تثبيت الاسعار على أن يتم ذلك بعملاتها القومية. ورغم أن هذا النظام سمح بإقامة السوق الزراعية الموحدة للجماعة، فإنه أدى في الوقت نفسه، إلى احداث خلل في مجال المنافسة بين المنتجين. وقد ساهمت إقامة النظام النقدي الأوروبي (سوف نتعرض له فيما بعد) منذ عام ١٩٧٩ في القضاء على نظام التعويض هذا، ومن ثم قللت الى الحد الأدنى نسبة الخلل في السوق الزراعية.

ولا شك أن عملية إقامة سوق موحدة للجماعة في مجال السلع الزراعية قد جعل من إقامة نظام تفضيلي للجماعة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها. فحماية السوق الأوروبية من الاستيرادات ذات السعر المنخفض والتذبذبات في السوق العالمية قد تم تحقيقها

بفرض التعريفات الجمركية والضرائب على السلع الواردة، بحيث أنه في حالة ما إذا كانت أسعار السلع المستوردة أقل من مثيلاتها داخل الجماعة فإن مثل هذه الضرائب تعوض الفرق بين الأسعار. وعلى العكس، فإذا كانت الاسعار في السوق العالمية أعلى من مثيلاتها في داخل الجماعة، فإن الضرائب سوف تفرض على السلع الزراعية في الداخل بحيث يمنع بيعها في السوق العالمية حتى يضمن حد أدنى من المعروض منها للمستهلكين الأوروبيين.

وأخيراً، فإن نظام المسؤولية المالية المشتركة أصبح منطقياً مكملاً لكل من السوق الواحدة والنظام التفضيلي للجماعة، حيث جسد هذا النظام التضامن بين أقاليم الجماعة المختلفة، ونظم عن طريق الهيئة الأوروبية التي تتولى عمليات الانفاق وتحصيل الدخول عن طريق صندوق الارشاد والضمان الزراعي الاوروبي الذي يقوم بعمليتي الضمان والارشاد. فبالنسبة للضمان يقوم الصندوق بعديد من العمليات التدخلية في السوق الداخلية عن طريق الشراء، أو دفع نفقات التخزين أو تقديم المساعدة المباشرة أو الدعم للسلع التي تتنافس مع واردات منخفضة السعر، أو دفع فروق الأسعار لسلع الجماعة المنخفضة عن السعر العالمي. أما بالنسبة للإرشاد، فهو يقوم على تمويل السياسات العامة لتحسين التنظيم الزراعي مثل تمويل مشاريع التحسين الزراعي، فضلاً عن المعونات للمناطق الأكثر فقراً، وتمويل العمليات التي تعيد التنظيم في بعض الأسواق الزراعية مثل حقول النبيذ. وعادة ما

يتم تحديد مثل هذه المعونات لفترة قدرها خمس سنوات بحد أقصى للانفاق بحيث يغطي ما بين ٢٥ بالمائة و٦٠ بالمائة من الاحتياجات في كل مجال وتقوم الحكومات القومية بتغطية ما يتبقى(٤).

لقد حققت هذه الآليات كلها عديداً من الأهداف التي سعت إليها معاهدة روما، فقد زادت الانتاجية الزراعية بشكل سريع بما يصل إلى ٦,٧ بالمائة خلال الفترة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٣، ثم انخفضت نسبة الزيادة إلى ٢,٥ بالمائة في السنوات التالية. وكانت هذه الزيادة راجعة إلى التحسينات الفنية والترشيد في المزارع الأوروبية، إضافة إلى الانخفاض الحادث ـ بمقدار الثلث ـ في عدد المزارعين خلال الفترة ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٠. كذلك ارتفعت الدخول الزراعية بشكل مواز للدخول الاخرى في الجماعة، بحيث تحققت زيادة حقيقية في الدخول مقدارها ٣ بالمائة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٩. وربما كانت أكبر انجازات السياسة الزراعية للجماعة تبدو في توفير السلع الزراعية خلال العام دون حدوث انخفاض في أي منها، ورغم أن أوروبا لم تحقق الاعتماد الذاتي المتكامل في كل المجالات الزراعية، فلا تزال تعتمد، في بعض المنتجات الاستوائية وغذاء الحيوان (الذرة والصويا)، على العالم الخارجي. وفي هذه المنتجات ضمنت الجماعة للدول الأعضاء الكميات اللازمة منها عن طريق الروابط التي اقامتها مع الدول المنتجة. كل ذلك حدث في ظل

المحافظة على أثمان معقولة للسلع الزراعية، بحيث ظلت الزيادة في أسعار هذه السلع أقل من المعدل العام للتضخم. كذلك تمكنت الجماعة من الحفاظ على الاستقرار في السوق، وعزله عن التضخم العالمي في أسعار بعض السلع في سوق الحبوب والسكر الذي حدث خلال السبعينات[٥].

ولكن كل هذا الانجاز كان له ثمنه، فكما ذكرنا كلف تطبيق هذه السياسة المعقدة الجماعة ٧٠ بالمائة من مواردها، وهو الأمر الذي لا شك في أنه حرمها من الموارد الضرورية في مجالات التكامل الأخرى، والذي أصبح موضع انتقاد شديد من البرلمان الأوروبي[٦]، وموضع شكوى متعددة من الدول التي تسهم في ميزانية الجماعة، وبخاصة تلك التي لا تشكل الزراعة فيها قيمة كبرى ضمن الناتج المحلي الاجمالي لها، مثل بريطانيا التي لا تزيد نسبة الزراعة لناتجها المحلي عن ٢ بالمائة حسب احصائيات عام ١٩٨٢. فحتى تحقق الجماعة أهدافها استخدمت وسائل مالية، منها المساعدات والدعم حتى تحافظ على أسعار معقولة للمنتجين الأوروبيين، ولكن نتيجة الفائض الضخم الذي حققته الجماعة في عدد من السلع وبخاصة النبيذ واللبن (الحليب)، فإن استمرار ذلك الدعم أصبح يشكل نزيفاً مستمراً لميزانية الجماعة (دعم اللبن وحده يستوعب ٢٥ بالمائة من ميزانية الجماعة). وإذا أخذ في الاعتبار أن استكمال ادماج اليونان في الجماعة الأوروبية ـ وهو الأمر المقدر له أن ينتهي عام ١٩٨٨ ـ إضافة إلى كل من اسبانيا والبرتغال اللتين

انضمتا عام ١٩٨٦، فإن استمرار سياسات الدعم سوف يصبح من الصعب تحمله للحفاظ على أثمان معقولة للمنتجين. ولعل هذه المشكلة سوف تشكل الموضوع الرئيسي للسياسة الزراعية الأوروبية خلال السنوات القادمة(٧).

ثانياً: الصناعة

كانت الصناعة من أوائل القطاعات الانتاجية التي اهتمت بها حركة التوحيد الأوروبية، وهو الأمر الذي تمثل في اتفاقية باريس المنشئة للمجمع الأوروبي للفحم والصلب عام ١٩٥١. ورغم ذلك فإن اتفاقية روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية لم يرد فيها ذكر الصناعة. ولم يكن ذلك لنقص في الاهتمام بهذا القطاع الجوهري، وإنما نتيجة للاعتقاد بأن اقامة السوق المشتركة، وضمان حرية حركة عوامل الانتاج واتساع السوق سوف يكفل بالفعل اتساع نشاط هذا القطاع ونموه، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل حتى منتصف السبعينات، حيث بدأت الصناعة الأوروبية - التي يعمل فيها حوالى ٣٦ بالمائة من القوى العاملة في الجماعة الأوروبية - تواجه صعوبات جمة نوجزها فيما يلي(٨):

١ - الارتفاع في أسعار النفط بدءاً من عام ١٩٧٣ والذي استمر في الارتفاع حتى عام ١٩٨١، والارتفاع المماثل في أسعار عدد من المواد الخام، كل ذلك أدى إلى زيادة التكاليف ونقص الصادرات لعديد من البلدان نظراً لاتجاه هذه الأخيرة إلى تمويل

وارداتها لدفع نفقات النفط المستورد.

٢ ـ التغيرات المستمرة في أسعار العملات الأوروبية بالنسبة للدولار الأمريكي والين الياباني، وهي التغيرات التي أدت في النهاية إلى موجات متصاعدة من التضخم أثرت بدورها على القدرة التصديرية للصناعة الأوروبية.

٣ ـ قِدم الصناعات الأوروبية الرئيسية واعتمادها على تكنولوجيا أصبحت متخلفة مقارنة بالتكنولوجيا الامريكية واليابانية بخاصة، مما أفقد الصناعة الأوروبية قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

٤ ـ منافسة الدول الصناعية الجديدة (البرازيل، كوريا الجنوبية، سنغافورة. . إلخ) التي جمعت ما بين قلة أجور العمالة والاعتماد على تكنولوجيا متقدمة، مما جعلها أكثر قدرة على طرح السلع بأسعار رخيصة تنافس المصنوعات الأوروبية وطردها من الأسواق العالمية.

٥ ـ مشاكلُ هيكلية غطى عليها النمو الاقتصادي السريع حتى عام ١٩٧٤، والتي جعلت قطاعات صناعية واسعة تتميز بنقص الانتاجية، وعدم توفير الموارد اللازمة للتنمية التكنولوجية، مع أبنية تحتية للقطاع الصناعي أقل مرونة من اليابان والولايات المتحدة الامريكية في إعادة التدريب والتعامل مع البطالة. فالحركة العمالية القوية في أوروبا ونظام التأمينات المتضخم، جعل التحول

الى تكنولوجيات جديدة أكثر صعوبة، فضلاً عن التكلفة العالية للبطالة في البلدان الأوروبية.

لقد بدأت هذه الصعوبات تضر بنمو الصناعة الأوروبية، وكان على الجماعة الأوروبية أن تواجهها، لا سيما أن هدفها الرئيسي الذي نصت عليه اتفاقية روما هو ضمان استمرار السلام والرخاء في أوروبا عن طريق تحقيق التكامل بين الدول الاعضاء وبخاصة بين اقتصاديات هذه الدول. ولما كان التكامل يفترض الغاء كل الحواجز التجارية حتى يمكن انشاء سوق واحدة للمنتجين والمستهلكين معاً، فقد كان تعزيز هذه السوق الواحدة أحد المداخل الجوهرية للخلاص من هذه المشكلات الملحة، نظراً لما يقدمه هذا التعزيز من سوق واسعة تسمح بالتوسع في الانتاج ودعم الموقف التصديري الأوروبي. ولما كانت التعريفات الجمركية قد تم الغاؤها بالفعل عام ١٩٦٨ بالنسبة للدول الست المؤسسة وعام ١٩٧٨ للدول الثلاث التي انضمت عام ١٩٧٣، فقد تبين أن تحقيق السوق الواحدة لا تكفي إزالة التعريفات لإنشائه، فقد وجدت حواجز أخرى تمنع تحقيق هذا الهدف وأصبح على الجماعة أن تسعى إلى إزالتها كمدخل لمواجهة تلك المشكلات على الوجه التالي[٩]:

١ ـ الغاء جميع الحواجز الفنية التي تعوق التجارة والتي خلفتها السياسات المتباينة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالمعايير الكيفية للحكم على جودة السلع ومحتوياتها وطريقة الكشف على البضائع.

فقد اكتشف أن عديداً من الدول الاعضاء تستند إلى قواعدها الخاصة في الحكم على السلع للتمييز ضد منتجات الدول الأخرى. ولذا فإن محكمة العدل الأوروبية اصدرت حكماً بأن كل منتج تم تصنيعه وتسويقه قانونياً في أي من الدول الأعضاء، يمكن تسويقه في باقي الدول الأعضاء ما لم تكن هناك أسباب خطيرة تمنع ذلك وتتعلق بالأمن والصحة العامة. وقد أعطى هذا الحكم للهيئة الأوروبية أرضاً جديدة لكي تزيل العديد من الحواجز غير المبررة ضد التجارة. وحتى منتصف عام ١٩٨٤ أصدرت الهيئة ١٧٥ توجيهاً تتعلق بإزالة الحواجز في السلع الصناعية تتراوح ما بين السيارات والمواد الكيماوية وغيرها. وإضافة إلى ذلك، تسعى الهيئة حالياً إلى وضع مقاييس موحدة لدول الجماعة، وفي هذا الاتجاه، سارت الهيئة شوطاً حيث أخذت في تنشيط تبادل المعلومات بين أجهزة وضع المقاييس بين الدول المختلفة، فضلاً عن تشجيع مجلس الوزراء لوضع عدد من التوجيهات العامة لكي تأخذ بها أجهزة المقاييس القومية.

٢ ـ أصدرت الهيئة الأوروبية أيضاً توجيهين من أجل فتح سوق العطاءات بحيث يتحتم على أي سلطة قومية أو محلية أن تطرح عطاءاتها على السوق الأوروبية ككل إذا تجاوزت هذه العطاءات قيمة معينة، بحيث لا تقتصر المنافسة للحصول على هذه العطاءات على الشركات الوطنية وحدها وإنما تتسع لكي تشمل الشركات العاملة في المجال نفسه في دول الجماعة الأوروبية الأخرى.

٣ ـ تساهم الهيئة أيضاً في السعي إلى توحيد قوانين الشركات عن طريق وضع نظام قانوني موحد لها. وبالفعل فإنها قامت بوضع القواعد المعيارية لإنشاء الشركات المحدودة وتلك المساهمة، فضلاً عن وضع ضمانات موحدة لحماية العمال في حالة الاستغناء عنهم نتيجة الافلاس. إضافة إلى ذلك تسعى الهيئة إلى إزالة الحواجز الضريبية على الشركات المندمجة بين أكثر من دول عضو في الجماعة، مع إقامة نظام قانوني مرن يسهل من عمليات التعاون بين الشركات الواقعة في أكثر من بلد. كذلك وافقت الدول الاعضاء على اقتراح الهيئة بشأن توحيد حقوق الملكية الصناعية بينها، ومن ثم إزالة واحدة من أكثر العقبات خطورة في وجه حرية حركة البضائع في الجماعة.

٤ ـ وأخيراً فإن الهيئة الأوروبية تسعى إلى الحفاظ على وجود منافسة صحية داخل الجماعة بحيث لا تقوم شركات احتكارية لنوعية معينة من السلع سواء عن طريق استخدام بعض الشركات القوية لقدرتها الاقتصادية في إزالة منافسيها من السوق، أم عن طريق الاتفاقات الاحتكارية بين الشركات القوية(١٠).

وإذا كانت الاجراءات الأربعة السابقة تسعى إلى تدعيم السوق الموحدة للجماعة برفع الحواجز الفنية والقانونية أمام حريّة التجارة، فإنّ الجماعة الأوروبية تسعى إلى تدعيم قطاع الصناعة بطرق أخرى هي(١١):

١ ـ تشجيع الاستثمار الصناعي بحث الدول الأعضاء على

تـوجيه الاستثمارات العامـة في اتجاه الاستثمار الانتـاجي، واتخاذ اجراءات مالية وضريبية تسمح بتوفير السيولة اللازمـة من الأموال لـدى الشركـات، والتي يمكن أن تـوجهها في اتجاه الاستثمارات الجديدة. فضلاً عن ذلك فإن الهيئة، عن طريق بنك الاستثمار الأوروبي والصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية، تقوم بتشجيع الاستثمار الصناعي في الاقاليم الفقيرة وفي عمليـة التحديث الصناعي عن طريق الاستثمار في تكنولوجيات جديدة ومجالات توفير الطاقة وتحسين الانتاجية.

٢ ـ اعطاء أولوية للاستثمار في مجالات الشركات الصناعية ذات الحجم الصغير والمتوسط، وبخاصة تلك التي تقدم على استخدام تكنولوجيات جديدة، عن طريق قروض بنك الاستثمار الأوروبي والصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية.

٣ ـ تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي في إطار برنامج سنوي للجماعة يسعى إلى زيادة برامج الابحاث المشتركة وتنويعها داخل الجماعة وبين الدول الأعضاء بحيث يمكن تخفيض التكلفة وزيادة نوعية السلع الأوروبية، بحيث تزداد قدرتها على المنافسة مع سلع الدول الأخرى.

٤ ـ تنمية التعاون مع باقي دول العالم بحيث يمكن توفير المواد الخام لصناعة الجماعة مع فتح أسواق الدول المختلفة أمام سلع الجماعة ومنع الاتجاهات الحمائية لدى هذه الدول عن طريق منح معاملات تفضيلية لها داخل أسواق الجماعة، وهو الأمر الذي

فعلته الجماعة بالفعل من خلال اتفاقيات مع أكثر من ٨٠ دولة، إضافة إلى جهودها من خلال الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (جات) التي تسعى إلى تخفيض التعرفات الجمركية والحواجز التجارية الأخرى على المستوى العالمي.

وأخيراً، فإن الجماعة الأوروبية تسعى إلى مواجهة المشكلات الخاصة بكل صناعة على حدة. فإذا كان أحد أهداف الجماعة العامة هو تحقيق مستوى مستقر من الانتاجية يسمح بإعطاء الصناعة الأوروبية قدرة على المنافسة الدولية دون اعتماد كبير على دعم هذه الصناعات، فإن الخطة العامة للجماعة استندت إلى اطار عام يقوم أولاً على اعادة بناء الصناعات المتدنية، وثانياً على المساعدة في حل المشكلات الاجتماعية والاقليمية الناجمة عن اعادة البناء هذه، بحيث يمكن توفير مجالات جديدة للعمل بالنسبة للعمال الذين يتعرضون للبطالة نتيجة اغلاق مصانعهم أو تحولها إلى استخدام تكنولوجيا جديدة، وأخيراً تقديم الدعم لبعض هذه الصناعات لفترات محدودة تسمح بانقاذها، فعلى سبيل المثال اتبعت الجماعة سياسات نشطة في عدد من المجالات هي[١٢]:

أ ـ الصلب[١٣]

كما ذكرنا، آنفاً، قدم الصلب وصناعته أولى خطوات حركة التوحيد الأوروبية من خلال اتفاقية باريس عام ١٩٥١ لإنشاء المجمع الأوروبي للفحم والصلب. وقد أسهم المجمع بالفعل في تنمية هذه الصناعة داخل الجماعة الأوروبية. فمع إزالة الحواجز

التقليدية بين الدول الأعضاء في المجمع، ومع وضع سياسة عامة للفحم والصلب داخله، فإن تجارة الصلب بين الدول الست المنشئة للمجمع تزايدت خلال السنوات الخمس الأولى من انشائه بما نسبته ١٢٩ بالمائة، وهو الأمر الذي أسهم بقوة في عملية البناء الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب، فضلاً عما قدمه لرخاء دول الجماعة، حيث أصبحت تستأثر في عام ١٩٧٠ بما نسبته ٢٣ بالمائة من الانتاج العالمي للصلب. ولكن مع السبعينات واجهت صناعة الصلب الأوروبية صعوبات جمة نجملها فيما يلي:

(١) أصبحت صناعة الصلب الأوروبية تواجه منافسة شديدة في الأسواق العالمية من قبل المنتجين الآخرين. فبعد أن كان نصيب اليابان من الانتاج العالمي لا يتجاوز ٢,٥ بالمائة عام ١٩٥٠ أصبح نصيبها بنسبة ١٦ بالمائة عام ١٩٧٠ وتضاعفت الصادرات اليابانية من الصلب ٣٢ مرة خلال هذه الفترة. وبينما استمرت اليابان في الاحتفاظ بهذه النسبة الأخيرة من الانتاج العالمي (١٦ بالمائة) فإن نصيب الجماعة الأوروبية انخفض من ٢٣ بالمائة من الانتاج العالمي عام ١٩٧٠ إلى ١٨ بالمائة عام ١٩٨١، في الوقت نفسه ارتفع نصيب دول الكتلة الشرقية من ٢٦ بالمائة من السوق إلى ٢٩ بالمائة منه، كذلك فإن الدول الصناعية الجديدة في العالم الثالث ارتفع نصيبها خلال المدة نفسها من ١٤ بالمائة إلى ٢٣ بالمائة من السوق العالمي، ولم يشارك دول الجماعة في انخفاض النصيب سوى الولايات المتحدة الأمريكية التي انخفض نصيبها من ٢١ بالمائة إلى ١٦ بالمائة من السوق.

(٢) نتيجة هذا الانخفاض في نصيب دول الجماعة، أصبحت صناعة الصلب غير اقتصادية، بسبب الانخفاض الشديد في الانتاجية بما مقداره ٢٠ بالمائة خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨١ (من ١٥٦ مليون طن إلى ١٢٥ مليون طن). ولما كانت القدرة الانتاجية لدول الجماعة تصل إلى ٢٠٠ مليون طن، وان الانتاج الاقتصادي يتطلب ١٧٠ مليون طن على الأقل، فإن الانتاج الراهن للجماعة اصبح لا يغطي تكاليفها الحقيقية.

(٣) نتيجة العاملين السابقين انخفضت أسعار الصلب الأوروبية بما مقداره ٥٠ بالمائة خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٧، حتى تدخلت الجماعة الأوروبية لتثبيت الاسعار بمنع انخفاضها، وهو ما سبب تكلفة ضخمة للجماعة.

(٤) سببت المشكلات السابقة بطالة كبرى في صفوف عمال الصلب، فقد انخفض عدد العاملين في هذا القطاع بما يتجاوز ٧٩٠ ألف عامل عام ١٩٧٤ إلى ٤٧٠ ألف عامل عام ١٩٨٤ بكل ما يعنيه ذلك من ارهاق لميزانيات التأمين ضد البطالة، والحاجة إلى توفير فرص عمل بديلة لهم، أو اعادة تدريبهم للتكيف مع التكنولوجيا الجديدة في الصناعة نفسها.

(٥) أصبح واضحاً لدى الجماعة أن انحسار نصيبها في السوق العالمية يعود إلى قدم مصانع الصلب الأوروبية (التي انشىء معظمها في أعقاب الحرب) مقارنة بالمصانع والتكنولوجيا المستخدمة في اليابان وغيرها من الدول المنافسة. ويبدو ذلك

واضحاً من حقيقة أن انتاج طن الصلب الأوروبي يحتاج إلى ٨,٣ ساعات عمل، بينما طن الصلب الياباني يحتاج إلى ٥,٩ ساعات عمل.

في مواجهة هذه الصعوبات الخمس، فإن الجماعة الأوروبية عن طريق هيئتها ومجلس وزرائها أخذت، منذ عام ١٩٧٧، في محاولة تصحيح مسار صناعة الصلب عن طريق ثلاثة أساليب مترابطة:

(أ) تصحيح المسار المالي لصناعة الصلب عن طريق مقاومة الانتاج المتزايد لمصانع الصلب بتخصيص حصص انتاجية لكل منها لا تتجاوزها، وقد طبق هذا النظام بدءاً من عام ١٩٨٠ وتم تنفيذه بصرامة حتى يتم التحكم في المعروض من الصلب. وفي الوقت نفسه، دفعت الجماعة باتجاه وضع حدود دنيا لأسعار المنتجين حتى لا يؤدي التنافس في عرض السلعة الى انخفاض سعرها عن حد معين. وأخيراً فإن الجماعة أخذت، اعتباراً من عام ١٩٧٧، في تقييد واردات الصلب إلى الجماعة الأوروبية من خارجها عن طريق اتفاقيات مع المصدرين للجماعة (١٤ دولة عام ١٩٨١)، وذلك لمنع إغراق الجماعة بالصلب الرخيص المنتج خارجها، بحيث تم تثبيت حجم الواردات عند رقم ١١ مليون طن في العام. وبالفعل فقد نجحت هذه الاجراءات نسبياً في منع افلاس صناعة الصلب الأوروبية، حيث بدأت أسعار الصلب في الارتفاع مرة أخرى اعتباراً من عام ١٩٨٢، ولكن الصعوبات

الهيكلية الخاصة بالصناعة لا تزال مستمرة.

(ب) اعادة بناء صناعة الصلب عن طريق تشجيع الاستثمار الاقتصادي في هذا القطاع، مع حث الحكومات القومية على تقديم الدعم والمعونة لصناعات الصلب بها مع اخبار الهيئة الأوروبية بتلك القطاعات التي يتم دعمها بحيث تتأكد الهيئة أن مثل هذه المعونات سوف تنفق في استثمارات مربحة واقتصادية، وللتأكد من أن هذه الصناعات سوف تستغني عن هذا الدعم خلال فترة قصيرة، بحيث لا يؤدي إلى تشويه مستمر في آليات السوق، عن طريق الابقاء على صناعات قديمة ومتهالكة. إضافة إلى ذلك، فإن الجماعة الأوروبية عملت على توفير الدعم المباشر لإعادة بناء الصناعة، فمنذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨١، قام المجمع الأوروبي للفحم والصلب بتقديم قروض للمساعدة في الاستثمارات قدرها ٣٠٩٨ مليون وحدة عملة أوروبية، كما قدم بنك الاستثمار الأوروبي قروضاً قدرها ٣٤٩ مليون وحدة عملة، وقدم الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية ٢١ مليون وحدة عملة، وأخيراً فإن مؤسسات الجماعة المختلفة قدمت ١٢٠ مليون وحدة عملة معونة للبحث العلمي في مجال صناعة الصلب.

(ج) وقامت الجماعة أيضاً بعدد من الاجراءات في المجال الاجتماعي للتخفيف من آثار الموقف الصعب الذي تواجهه صناعة الصلب داخل الجماعة، فقام مجمع الفحم والصلب بتقديم قروض لمساعدة عمال الصلب السابقين في البحث عن وظائف

جديدة قدرها ١٢٠٠ مليون وحدة عملة أوروبية خلال الفترة في ١٩٧٥ إلى ١٩٨١ لخلق ٦٣ ألف فرصة عمل جديدة. كذلك انفقت الجماعة ٢٧٠ مليون وحدة عملة على إعادة تدريب ١٥٨ ألف عامل صلب في اتجاه مجالات أخرى للعمل خلال الفترة نفسها. وفيما بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٤ وضعت الجماعة ٢١٢ مليون وحدة عملة لمساعدة ١٢٠ ألف عامل بأشكال مختلفة منها الاحالة المبكرة إلى التقاعد أو البحث عن وظائف جديدة.

ب ـ صناعة السيارات(١٤)

تعدّ صناعة السيارات من أهم صناعات الجماعة، إن لم تكن أهمها على الاطلاق؛ حيث تستخدم ٢٠ بالمائة من الصلب المنتج لدى الجماعة ويعمل فيها مليونا عامل مباشرة وأربعة ملايين عامل بطريق غير مباشر في صناعات تخدم صناعة السيارات، بمعنى آخر فإنها توظف ١٤ بالمائة من القوة العاملة الصناعية الأوروبية. وقد تعرضت هذه الصناعة لصعوبات مثيلة لتلك التي تعرضت لها صناعة الصلب والتي سبقت الاشارة إليها، مثل انخفاض الطلب على السيارات الأوروبية نتيجة أوضاع هيكيلية خاصة بالصناعة نفسها أو نتيجة المنافسة الهائلة من المنتجين الجدد، وبخاصة اليابان التي اخترقت سوق الجماعة بنسب متفاوتة، مما أدى إلى انخفاض نصيب الجماعة من الانتاج العالمي للسيارات(١٥). وبعد أن كانت الجماعة الأوروبية تمثل أكبر منتج للسيارات في العالم، فإنها أصبحت تشغل الآن المكانة الثانية بعد اليابان التي انتجت

عام ١٩٨٣، ١١ مليون عربة (مقارنة بـ ١٠,٧ ملايين للجماعة الأوروبية و٩,٢ ملايين للولايات المتحدة الامريكية). والأهم من ذلك أن نصيب اليابان من أسواق منافسيها تزايد بشكل درامي، فخلال الفترة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٣، زاد نصيب اليابان من السوق الأمريكي من ٥,٥ بالمائة إلى ٢١ بالمائة وفي سوق الجماعة الأوروبية زاد من ٣ بالمائة إلى ٨,٧ بالمائة[١٦].

وفي مواجهة ذلك، فإن الجماعة اتبعت مجموعة من السياسات تماثل تلك التي تم اتباعها في صناعة وتقوم على بضعة محاور نجملها فيما يلي:

(١) تقوية سوق الجماعة الموحدة حتى يمكن الانتفاع الكامل من سوقها الواسعة. فرغم إزالة الحواجز والتعريفات الجمركية بين دول الجماعة استمرت أسعار السيارات المتماثلة تتباين بشدة داخل الاسواق القومية للدول الاعضاء نتيجة التباين الشديد في الضرائب المحلية والمقاييس الصناعية التي تطبقها كل دولة. ومن ثم فإن الهيئة الأوروبية رسمت استراتيجية قوامها التنسيق بين المقاييس الفنية المختلفة في الدول الاعضاء، وتطبق قاعدة صلاحية السيارة لكل الجماعة في حالة صلاحيتها في أي دولة عضو؛ إضافة إلى ذلك فإن الهيئة رسمت استراتيجية متوسطة المدى وطويلته لإنقاص مستوى الضوضاء والعادم الخارج من العربات الأوروبية مع انقاص نسبة الرصاص في النفط المستخدم بهدف الحفاظ على البيئة ثم ازالته. في الوقت نفسه، فإن الجماعة

تفاوض اليابان «لإغرائها بانقاص صادراتها للجماعة الأوروبية وحتى تدرك مسؤولياتها إزاء الاقتصاد العالمي»(١٧). وأخيراً تسعى الجماعة إلى اتخاذ العديد من الاجراءات المكملة لما سبق والتي تؤثر على حرية مرور العربات الاوروبية من دولة إلى أخرى مثل اصدار رخصة قيادة أوروبية قدر العمل بها عام ١٩٨٦، وبتوحيد التنظيمات الخاصة بالتأمين الجبري على السيارات والاختبارات الخاصة بالطرق والسيارات القديمة.

(٢) رغم أن الجماعة لا تتولى البحوث العلمية لإنتاج أنواع جديدة من السيارات ذات القبول العالمي، فإنها سعت إلى تشجيع البحث العلمي وتنسيقه داخل الجماعة، وبخاصة بالنسبة للعربات ذات الاستخدام المنخفض للطاقة، فضلاً عن تشجيع استخدام بدائل للنفط، وانتاج سيارات كهربائية للاستخدام داخل المدن. في خطتها العلمية للفترة ما بين ١٩٨٤ و١٩٨٧، فإن الجماعة تشجع البحث العلمي لإنتاج محركات جديدة موفرة للطاقة وذات كفاءة عالية باستخدام السيراميك، مع تطوير وسائل تجميع السيارات باستخدام أشعة الليزر والعقول الالكترونية وغيرها من الوسائل العلمية.

(٣) تلعب الجماعة أيضاً دوراً مهماً في عملية التغيير الهيكلي في صناعة السيارات، وإن كان هذا الدور محدوداً، وذا طبيعة رقابية. فرغم أن الجماعة تشجع عمليات التنسيق والاندماج بين الشركات المنتجة، إلا أنها في هذا الصدد تحاول أن تنفذ البنود

المتعلقة بمنع الاحتكار والواردة في معاهدة روما، كذلك فإنها وإن كانت تشجع الحكومات القومية على تقديم المعونات لصناعة السيارات، فهي تسعى في الوقت نفسه لكي تكون هذه المعونات ذات طبيعة مؤقتة، ولا تؤدي إلى خلل في آليات السوق.

(٤) تقدم الجماعة المعونة المباشرة لصناعة السيارات من خلال بنك الاستثمار الأوروبي والصندوق الأوروبي للتنمية الاقليمية من أجل عمليات التحديث في الانتاج وتوفير الطاقة.

(٥) إن صناعة السيارات الأوروبية واجهت في بداية الثمانينات أزمة بطالة واسعة، حيث فقد خلال عامين فقط (١٩٨٠ ـ ١٩٨٢) ما يقرب من ٢٢٠ ألف عامل وظائفهم (١١ بالمائة من القوة العاملة) نصفهم في بريطانيا وحدها. ورغم الانتعاش النسبي الذي حققته الصناعة عام ١٩٨٤ فإنه ليس من المتوقع أن يعود هؤلاء العمال إلى وظائفهم، لذا أصبح من المحتم أن تستلزم عملية اعادة بناء الصناعة استخدام تكنولوجيات جديدة لا تتناسب مع العمال السابقين فضلاً عن الاستخدام الموسع للإنسان الآلي في الصناعة. ولذا تسعى الجماعة من خلال الصندوق الاجتماعي الأوروبي إلى تدريب عمال صناعة السيارات واعادة تدريبهم سواء على التكنولوجيات الجديدة داخل الصناعة أم على مجالات عمل جديدة خارجها. كذلك فإن الجماعة بدأت في إجراء عدد من الدراسات حول نتائج الاستخدام الموسع للإنسان الآلي على نوعية العمال العاملين في الصناعة فضلاً عن

التغيرات الاقليمية المتوقعة نتيجة التغيرات الجديدة فيها.

ج ـ صناعة النسيج والملابس

تستحوذ هذه الصناعة على ١٠ بالمائة من القوة العاملة في الجماعة، ولكن منذ عام ١٩٧٣، فقدت هذه الصناعة أكثر من مليون فرصة عمل فيها. والأغلبية العظمى من هذا العدد تتكون من النساء اللواتي كن يعملن في الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت تعمل في المناطق الفقيرة. وكان ذلك راجعاً أساساً الى المنافسة الشديدة من دول العالم الثالث الصناعية الجديدة، التي أصبحت تستحوذ على ٤٥ بالمائة من السوق الأوروبية عام ١٩٨٢ مقارناً بـ ١٨ بالمائة عام ١٩٧٣. وفي مجال هذه الصناعة فإن اجراءات الجماعة محدودة للغاية ويبدو أنها تعتبرها معركة خاسرة وتفضل أن تترك هذه الصناعة لدول العالم الثالث. ورغم ذلك فقد اتخذت عدداً من الاجراءات المحدودة لتقليل الخسائر في هذه الجبهة، مثل اجراء مفاوضات مع ٢٦ دولة مصدرة لكي لا تغرق السوق الأوروبي بأسعارها الرخيصة، فضلاً عن تمويل بعض البحوث في مجالات غير تقليدية في هذه الصناعة، وتوفير بعض البرامج لإعادة تدريب العمال العاملين فيها.

د ـ صناعة الورق والكرتون

في هذا المجال أيضاً، تواجه الجماعة صعوبات كبرى نتيجة حدوث عجز في الميزان التجاري الخاص بهذه الصناعة، نظراً

للميزة التنافسية التي تتمتع بها المواد الخام والمنتجات المصنعة فيها والقادمة من أمريكا الشمالية وشمال أوروبا. ولذا، فإن جهود الجماعة هنا أيضاً محدودة للغاية ولا تزيد عن محاولة تشجيع عملية إعادة بناء هذه الصناعة وتحديثها.

هـ ـ تكنولوجيا المعلومات الجديدة

إذا كانت صناعتا النسيج والورق لا تلقيان اهتماماً كبيراً من قبل الجماعة، نظراً لفقدان الميزات التنافسية فيهما، باعتبارهما من الصناعات التقليدية، فإن تكنولوجيا المعلومات وما يتفرع عنها من حاسبات الكترونية وبنوك المعلومات وتقنيات الاتصالات اللاسلكية وغيرها، أصبحت تعد من قبل الجماعة نقطة انطلاق لنهضة صناعية جديدة في أوروبا الغربية. وقد نشأ ذلك من تصور مؤداه أن الصعوبات التي أصبحت تواجهها الصناعة الأوروبية، منذ منتصف السبعينات تعود أساساً إلى تأخر الصناعة الأوروبية عن تلك الأمريكية في تملك أسباب الثورة الصناعية الثالثة، وفي المركز منها: تكنولوجيا المعلومات. فرغم أن الصناعة الأوروبية تسد ٢٠ بالمائة من احتياجات الجماعة في هذا القطاع، فإنها لا تزال متخلفة بشكل كبير مقارنة باليابان والولايات المتحدة الامريكية في السوق الأوروبية نفسها، فضلاً عن السوق العالمية والتي انكمش فيها النصيب الأوروبي خلال السنوات الخمس الأخيرة من ٣٠ بالمائة إلى ٢٠ بالمائة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٤). ومن هنا، فإن الجماعة الأوروبية جعلت من هذا القطاع مركزاً

لاهتمامها عن طريق اجراءات من شأنها التوحيد التدريجي للسوق الأوروبية، مثل توحيد المقاييس والاجراءات الفنية، مع فتح سوق العطاءات لكل شركات الجماعة، وتوفير الدعم والمعونة للابحاث في تكنولوجيا المعلومات. كذلك قامت الهيئة الاوروبية بوضع عدد من المقترحات أمام الدول الأعضاء بهدف بناء استراتيجية مشتركة في هذا المجال. وبمساعدة عدد من الحكومات الأوروبية، فإن الهيئة انشأت «يورونيت Euronet»[١٨]، كأول شبكة أوروبية لنقل المعلومات عن بُعد، فضلاً عن بدء برنامج اسبرت Esprit والذي يمثل استراتيجية الجماعة للبحوث والتنمية في تكنولوجيا المعلومات التي تستهدف وضع الأسس التكنولوجية للصناعة الأوروبية، بحيث تكون منافسة لكل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية خلال عشر سنوات.

ثالثاً: الاقتصاد والنقد

وكما أسلفنا في مقدمة هذا الفصل، فإن معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، قد جعلت من إنشاء سوق مشتركة بين الدول الاعضاء الست المؤسسة محور عملها على أساس ان تكوين هذه السوق سوف يؤدي إلى توسيع المجال أمام منتجات هذه الدول، وإلى تعزيز النمو الاقتصادي فيها، فضلاً عن المضي بها قدماً نحو التكامل والوحدة. وقد وضعت المعاهدة ١٢ عاماً لإنجاز الخطوة الأولى في سبيل انشاء السوق المشتركة، وهي إقامة

اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء عن طريق إزالة الحواجز الجمركية بينها، وإقامة تعريفة جمركية إزاء العالم الخارجي، بحيث كان مقرراً أن تنتهي هذه الخطوة في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩. ولكن حماس الدول الأوروبية والنمو الاقتصادي السريع الذي صاحب انشاء الجماعة، أدى إلى إزالة جميع التعريفات الجمركية بينها في أول تموز / يوليو عام ١٩٦٨، أي قبل عام ونصف من التاريخ المتوقع للانتهاء من هذه الخطوة. وفي الوقت نفسه تم الغاء حصص التصدير والاستيراد داخل الجماعة، مع اقامة تعريفة جمركية ازاء العالم الخارجي تقوم على متوسط التعريفات الجمركية التي كانت تفرضها الدول الاعضاء إزاء العالم الخارجي؛ وقد أدى تحرير التجارة داخل الجماعة إلى زيادة مؤثرة في التجارة الداخلية في الجماعة. ورغم أنه قد حدثت زيادة أيضاً في معدلات التجارة مع العالم الخارجي، فإنها كانت أقل من الزيادة في التجارة الداخلية. وحتى يمكن أن نقارن بين معدلات التوسع في التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، فإننا سوف نستند إلى فترتين: الأولى بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٨ والثانية بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨، وهنا سوف نجد أنه في الوقت الذي زاد فيه متوسط المعدل السنوي للتجارة مع الخارج من ٩,٤ بالمائة إلى ١٠ بالمائة في كلتا الفترتين، فإن متوسط معدل الزيادة السنوي في التجارة الداخلية زاد من ١٤,٢ بالمائة إلى ٢٨,٤ بالمائة[١٦]. ومع انضمام كل من بريطانيا وايرلندا والدانمارك، في عام ١٩٧٣، ومع ادخالها في الاتحاد الجمركي تمام عام ١٩٧٨، فإن سوق الجماعة

الداخلية أصبحت أكثر اتساعاً من ذي قبل، بحيث أنه، في عام ١٩٨٢، أصبحت تستحوذ على ما يقرب من ٥١ بالمائة من التجارة الكلية لدول الجماعة، مقارنة بـ ٣٥ بالمائة عام ١٩٥٨. ولا يزال الوقت مبكراً لمعرفة تأثير دخول اليونان إلى السوق، حيث أن عملية الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية معها لا تزال مستمرة، ومن المتوقع الانتهاء منها تماماً عام ١٩٨٦[٢٠].

ولكن، منذ بداية السبعينات بات واضحاً أن تحرير التجارة ليس كافياً في حد ذاته لتكوين السوق الموحدة للجماعة، فقد ظهرت ثلاث عقبات رئيسية في وجه التكامل الاقتصادي كان على الجماعة أن تواجه كلاً منها حتى يتسنى لها تحقيق اهدافها.

١ ـ الحواجز الفنية للتجارة[٢١]

وقد برز ذلك بشكل واضح في مجال الصناعة كما أسلفنا القول؛ فالدول الصناعية ليست حرة في طرح منتجات جديدة على سوقها الخاص والسوق الأوروبية، دون مراعاة لمعايير متنوعة وقواعد وخصائص فنية وضعت من أجل تحقيق الرشاد في الانتاج الصناعي، بحيث تحدد عدداً من المقاييس التي تسمح بالانتاج الكبير وتساعد على التسويق والتخزين. كذلك، فإن هذه القيود والمعايير تستخدم لحماية صحة المستهلكين وحياتهم. ورغم أن ذلك يبدو مساعداً على جودة الانتاج ومن ثم على التوسع في التجارة، فإنه في كثير من الأحيان أدى إلى وضع عوائق في وجه

التجارة الأوروبية الداخلية. فمن جانب، وضعت كل دولة من الدول الأعضاء ما تعتبره أفضل المعايير الممكنة، وهو الأمر الذي كان من الصعب الاتفاق عليه بين دول الجماعة، وعلى سبيل المثال فإن كثيراً من الحجج الخاصة بالنظام الغذائي للإنسان قد استخدمت من أجل منع إضافة الفيتامينات في السمن الصناعي المنتج في إيطاليا، ولكن حججاً أخرى مماثلة في القوة استخدمت بحيث تجعل وضعها في السمن الصناعي اجبارياً في هولندا. وفي بلجيكا فإن المصاعد لا بد ان تزود بزر للتوقف Stop، وهو الأمر الممنوع تماماً في بريطانيا. وفي كلا البلدين، فإن الحجة المقدمة ازاء الاباحة أو المنع هي الامان. فالبلجيكيون يرون أن وجود مثل هذا الزر يمكن أن يستخدم في مد فترة فتح باب المصعد ولمساعدة المعوقين وكبار السن في الخروج بسهولة. أما البريطانيون فيرون أن مثل هذا الزر يمكن استخدامه واستغلاله بواسطة اللصوص والمهاجين عن طريق ايقاف المصعد بين الطوابق اثناء اتمامهم لجريمتهم. وهكذا فإنه في الحالة الأولى فإن السمن الصناعي الايطالي لن يكون مسموحاً له العرض في السوق الهولندية والعكس صحيح، ويصدق أيضاً الشيء نفسه على المصاعد في الحالة الثانية. ورغم أن مثل هذه المجالات تمثل اختلافاً في الرأي ينبع من ظروف كل مجتمع، فإنه في حالات أخرى تستخدم مثل هذه القواعد من أجل تحقيق هدف غير معلن، هو حماية الصناعة الوطنية الخاصة بكل دولة وبخاصة في فترات الأزمات الاقتصادية. فمع إضافة قواعد جديدة لسلع ما، فإنه سوف

يطلب من منتجي السلعة الخارجيين أن ينصاعوا إلى هذه القواعد، وبعد أن يتم ذلك عليهم الحصول على ترخيص يؤيد انصياعهم هذا حتى يمكنهم طرح السلعة في السوق، وهنا تعمد الدولة صاحبة السوق إلى المنح الفوري لمثل هذه التراخيص للمنتجين المحليين بينما تؤخر إلى أقصى حد منحها إلى المنتجين الخارجيين، وبالتالي تعطى الفرصة لمنتجيها في السيطرة على السوق، هذا ما لم يجد المنتجون الخارجيون أن أتباع القاعدة الجديدة سوف يؤدي إلى تغيرات هيكلية في صناعتهم وبالتالي يتوقفون عن التصدير لمثل هذا البلد.

لم تكن مواجهة الحواجز الفنية للتجارة مسألة سهلة في تاريخ الجماعة وسعيها لإنشاء السوق الموحدة، فلم يكن سهلاً تحديد أولويات للسلع بحيث يمكن تناولها بشكل تدريجي، فالسلعة ذات الأولوية القصوى بالنسبة لإحدى الدول الاعضاء تعد ذات أهمية أقل، أو بلا أهمية على الاطلاق بالنسبة لبلد آخر. كذلك فقد كان على الجماعة أن تواجه المطالب المتناقضة للمنتجين والمستهلكين، ففي الوقت الذي يفضل فيه الفريق الأول دائماً أقل المقاييس تشدداً وكلفة بالنسبة لإنتاج سلعة معينة، فإن الفريق الثاني يطالب دائماً باتخاذ أكثر المقاييس تشدداً والتي تؤثر على نوعية الحياة بالنسبة للأفراد، فضلاً عن بعض المطالب التي فرضتها الأزمة الاقتصادية وأزمة الطاقة من ضرورة توافر مقاييس ومستويات معينة في السلع المطلوب عرضها في الأسواق. وفي هذا الصدد،

فقد اتبعت الجماعة استراتيجية تقوم على التوحيد الجبري للمقاييس والاجراءات الفنية إذا ما تعلقت السلعة بصحة المستهلك وحياته، بحيث يفرض على كل المنتجين اتباعها مثلما حدث بالنسبة لمنع استخدام عدد من المواد السامة في سلع التجميل ومساحيق الغسيل. أما إذا كان المقصود هو ارشاد الانتاج الصناعي، فقد تركت للدول الاعضاء حرية الاختيار بالنسبة لاتباع توجيهات الجماعة المتعلقة بالتنسيق بين المقاييس والشروط المختلفة والمتعلقة بالسلع والانتاج، كما حدث بالنسبة لأدوات القياس والموازين ومضخات النفط.

ولكن المشكلة الكبرى التي واجهتها الجماعة ازاء الحواجز الفنية جاءت من طول اجراءات ازالة هذه الحواجز. ففي الوقت الذي لا يزيد فيه خلق مشكلة وجود حاجز فني عن شكوى أحد الموظفين المدنيين في إحدى الدول الأعضاء بأن هناك قاعدة زمنية مستخدمة في دولة أخرى وتعيق التجارة داخل الجماعة، فإن إزالة هذا الحاجز تحتاج إلى اجراءات معقدة وطويلة. فعندما ترى الهيئة الأوروبية ضرورة توحيد الخصائص والمقاييس الفنية المتعلقة بسلعة ما، فإن عليها في البداية أن تحضر مجموعة من الخبراء الذين ينتمون إلى المنتجين والمستهلكين والادارات الوطنية التي تعمل في المجال نفسه من أجل اصدار وثيقة مقبولة من الجميع. هذه الخطوة عادة ما تستغرق فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات. بعد ذلك تطرح الهيئة هذه الوثيقة على مجلس الوزراء الذي يحليها

بدوره إلى البرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لإبداء الرأي. بعد ذلك يتحتم على مجلس الوزراء أن يتخذ قراراً بالإجماع؛ وهو الأمر الذي يؤدي إلى مناقشات طويلة تستغرق فترة تتراوح ما بين تسعة أشهر في أحسن الأحوال وعشر سنوات في أسوأها. وبعد اتخاذ القرار، يصبح على الدول الاعضاء اتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة لتبني قرار مجلس الوزراء؛ وهو الأمر الذي يستغرق عادة فترة تصل إلى ١٨ شهراً. بعد ذلك يصبح على الهيئة الأوروبية متابعة القرارات التي تم اتخاذها في التطبيق، وفي حالة مخالفة أي من الاعضاء لها فإنها تطرح الأمر على محكمة العدل الأوروبية.

ومنذ بداية السبعينات، أحرزت الهيئة الأوروبية تقدماً معقولاً في إزالة الحواجز الفنية بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعديد من الصناعات مثل السيارات وأدوات القياس والكهرباء والكيماويات والمنسوجات والصناعات الغذائية، وهو الأمر الذي يعد بلا شك تقدماً محسوساً من أجل انجاز السوق الموحدة للجماعة. ورغم ذلك فإن عدداً من الصعوبات لا تزال باقية، فهناك عدد من الحواجز الفنية التي تثير مشكلة كبرى في التفسير؛ فعلى سبيل المثال هناك قانون ألماني يحتم أن تكون السلعة على أعلى درجة من الأمان التي توفرها أحدث تكنولوجيا متاحة. ولما كان ذلك يعني في كثير من الأحيان «التكنولوجيا الالمانية» فإنه يؤدي إلى صعوبة في فتح السوق الالمانية لعدد من السلع. ولكن الأخطر من ذلك هو أنه في

الوقت الذي تحاصر فيه الهيئة الأوروبية الحواجز الفنية القائمة، فإن عديداً من السلع الجديدة يدخل السوق سنوياً ويخلق الجديد من الحواجز الفنية. وهكذا، فقد أصبح هناك سباق بين قدرات الهيئة والزيادة المستمرة في عدد هذه الحواجز. وكان هناك حلان مطروحان لمواجهة هذه المشكلة، أولهما أن يؤسس معهد أوروبي للمقاييس تكون قراراته ملزمة لجميع الدول الاعضاء بالنسبة للمنتجات الجديدة؛ وثانيهما انشاء تعاون وثيق بين الاجهزة المختلفة لإصدار التراخيص والمقاييس في الدول الأعضاء نفسها. وقد تم اختيار الحل الثاني. ورغم أنه قد ساهم في حل بعض المشكلات وإزالة بعض الحواجز الفنية قبل إقامتها، فإن مثل هذا الحل لا يزال قاصراً عن ملاحقة التزايد المستمر في الحواجز الفنية بخاصة في فترات الازمة الاقتصادية، مما سوف يستدعي، ربما في المستقبل القريب، المطالبة بتنفيذ الحل الأول.

٢ ـ مشكلة الضرائب(٢٢)

يعد تباين الضرائب في الدول الأعضاء، في الجماعة الأوروبية، إحدى العقبات المهمة أمام اقامة نظام اقتصادي ونقدي موحد للجماعة. فإذا كان متصوراً أن تتم ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وحتى الفنية، فإن تباين الضرائب يؤدي إلى حدوث تشوهات كثيرة في عملية خلق السوق الموحدة. فبشكل عام تختلف نسبة الضرائب الكلية إلى الانتاج القومي

المحلي، في كل دولة عنها في الدول الأخرى، فبينما تعد دول البينيلوكس الثلاث أعلاها حيث تصل النسبة فيها إلى ٤٦ بالمائة، تعد اليونان أقلها حيث تتدنى النسبة إلى ٢٨ بالمائة. وتقع باقي الدول الأعضاء بين هذين النقيضين حيث تبلغ النسبة ٣٦ بالمائة في ايطاليا و٣٧ بالمائة في ايرلندا و٣٩ بالمائة في بريطانيا و٤١ بالمائة في المانيا و٤٣ بالمائة في فرنسا و٤٤ بالمائة في الدانمارك. فإذا انتقلت من التعميم إلى التخصيص فإن التباين يخلق مشكلات لا حد لها. فالضرائب على دخل الاسرة والملكية في فرنسا تبلغ ١٤ بالمائة بينما هي ٣٥ بالمائة في بلجيكا من إجمالي الضرائب أما في ضرائب الدخول وملكية الشركات فتتراوح ما بين ١٠ بالمائة في لوكسمبورغ و٣ بالمائة في الدانمارك. وبالنسبة للضرائب على رأس المال فهي ٢ بالمائة في اليونان وأقل من ١ بالمائة في باقي دول الجماعة. أما ضرائب القيمة المضافة، فتتباين بين ١٠ بالمائة في لوكسمبورغ و٢٠ بالمائة في فرنسا، وفي الضرائب غير العادية والتي تفرض على سلع ذات طبيعة معينة مثل الدخان والمشروبات الروحية، تتراوح النسبة ما بين ٢٥ بالمائة في ايرلندا و٥ بالمائة في بلجيكا. وبالنسبة للضرائب المرتبطة بالعملية الانتاجية فهي تمثل ١٩ بالمائة من الضرائب الاجمالية في بريطانيا وتصل إلى ٦ بالمائة فقط في هولندا. وأخيراً، فإن المدفوعات الاجبارية للتأمين الاجتماعي من الضرائب لا تزيد في الدانمارك عن ١,٦ بالمائة من اجمالي الضرائب، وتصل إلى ٤٣ بالمائة من هذه الضرائب في فرنسا.

إن هـذا التبـاين الضخم في الضرائب يعيق ولا شـك انشـاء السوق الموحدة، ويقف في وجه تنسيق السياسات الاقتصادية بـين الـدول الاعضـاء، وهمـا الأمـران الضروريـان لإنشـاء السـوق المشتركة، وبخاصة في ظل موافقة دول الجماعة في عام ١٩٧١ على انشـاء اتحـاد اقتصـادي ونقـدي عن طـريق انشـاء نـظام مـوحـد لضرائب القيمة المضافـة VAT والقاعـدة الخاصـة بالضرائب غـير العادية، والتنسيق بين عدد من الضرائب المؤثرة بشكل مباشر على حركة رأس المال داخل الجماعة، مع التزايد التدريجي للمصروفات خـالية الضريبـة المسموحـة للمسافـرين بين دول الجـماعة. ورغم تواضع هذه الأهداف، فقد اعتبر السعي لانجازها خـطوة لا بأس بهـا وبخاصـة في ظل عـديد من التعقيـدات الماليـة والاقتصـاديـة والتشريعية. فتشريع الضرائب لا يزال جزءاً لا يتجـزأ من السيادة القومية للدول الاعضـاء والتصويت عليهـا هو مسؤوليـة برلماناتها. كـذلـك فـإن السيـاسيـة الضريبيـة جـزء لا يتجـزأ من السيـاسـة الاقتصادية لكل دولة، وفي هذه الحالة فإن هناك دولاً ترى ضرورة زيـادة الضرائب لمحـاربـة الانكـماش الاقتصـادي بينـما تـرى دول أخـرى تخفيضها لتحقيق الهـدف نفسه. كـما أن هناك تبـاينات في حساسية الـرأي العام تجـاه الضرائب، فبينما يكـون لديـه استعداد لتقبل أنواع معينة منها فإنه يكون أقل تقبلاً لأنواع أخـرى. وأخيراً فـإن الهيكل الضريبي، وحتى مفهـوم السياسـة الضريبية نفسهـا، يختلف من بلد لآخر.

ورغم ذلك كله فإن الجـماعة خـطت خطوات لا بـأس بها في

سبيل تحقيق الأهداف المتواضعة التي سبقت الاشارة إليها، محققة نجاحاً في مجال ضرائب القيمة المضافة ومصروفات المسافرين خالية الضريبة وضرائب الشركات ورأس المال، وفي مجال المعركة ضد المتهربين من الضرائب، بينما كان هذا النجاح متواضعاً في مجال الضرائب غير العادية وضرائب الدخل الفردي. وبشكل عام، فإن اجراءات الجماعة قد أدت إلى تضييق طفيف في الفجوة ما بين أكثر الدول تحصيلاً للضرائب وأقلها. ولكن يظل أمام الجماعة طريق طويل حتى تقلص من آثار السياسات الضريبية المختلفة على انجاز السوق الموحدة للجماعة.

٣ ـ النظام النقدي الأوروبي[٢٣]

عند انشاء الجماعة الأوروبية لم تكن هناك عقبة مالية تحول دون تكون السوق الموحدة للجماعة. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات، تمتع العالم الغربي بمناخ من الاستقرار النقدي النسبي. إذ كانت جميع العملات تستند في قيمتها الى تقويم شبه ثابت بالدولار الامريكي. وكانت الدولارات الامريكية قابلة للتحويل إلى الذهب بدرجة من الثبات، وهكذا فإن الدولار أصبح العملة التي يتم على أساسها حساب أسعار المواد الأولية وتقويم التعاملات الدولية وتنظيمها، ولذا فإن الاحتياطيات النقدية للدول الغربية والمكونة من الذهب والدولار كان يمكن الاعتماد عليها في التحكم في أسعار العملات والحفاظ على ثباتها

النسبي إضافة إلى تمويل العجز في التجارة الخارجية.

ولكن مع عقد السبعينات فإن الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الأوروبي ما لبثت أن دخلت في دوائر مفرغة نتيجة عجز الموارد المتيسرة عن مواجهة المطالب العامة والخاصة، فضلاً عن نزعة المؤسسات الاقتصادية إلى تحميل المستهلك أعباء الارتفاع في أسعار المواد الأولية، مما أدى إلى رفع الاسعار ومن ثم الاجور وهكذا. ومع زيادة التضخم فإن قدرة الدول الأوروبية في الحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق العالمية، ومن ثم إلى زيادة العجز في تجارتها الخارجية وبالتالي وضعت ضغوطاً كبرى على احتياطياتها. ومما زاد في صعوبة المشكلة أن الولايات المتحدة الامريكية ومع أزمتها الاقتصادية الخاصة أعلنت منذ عام ١٩٧١ عن توقفها عن تحويل الدولار إلى الذهب. وهو الأمر الذي أصاب السوق العالمية المالية بفوضى كبيرة نتيجة عدم وجود بديل يحل محل الدولار في المعاملات الدولية. ورغم ذلك كله فإن البنوك المركزية للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية عجزت دائماً عن التدخل لحماية عملاتها القومية، وهو الأمر الذي أسهم بدوره في تردد رجال الأعمال ـ نظراً لعدم قدرتهم على التنبوء بسعر العملات في المستقبل ـ في الاستثمار ومن ثم خلق فرص للعمل. وهكذا فإن أوروبا دخلت فترة من الأزمة الاقتصادية تواكبت فيها الضغوط التضخمية ونقص الاستثمار مع زيادة البطالة.

ومع هذه الضغوط الاقتصادية، فإن أسعار العملات،

وأسعار التحويل بينها أصبحت غير ثابتة، ومتذبذبة بشكل كبير، مما خلق مجالات كبيرة للمضاربة في العملات. والأهم من ذلك أنها أصبحت عقبة كبرى في وجه خلق السوق الموحدة للجماعة طالما أنه لم يعد من الممكن الحفاظ على ثبات في أسعار التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الجماعة. ولمواجهة هذه العقبة فإن روى جينكنز، رئيس الهيئة الأوروبية، وضع مشروعاً أعلن عنه في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٧٠ من أجل إقامة اتحاد نقدي بين دول الجماعة الأوروبية. هذا المشروع دعا إلى تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق الانشاء التدريجي لعملة أوروبية واحدة يمكن أن تمثل غطاء لنصف تجارة دول الجماعة (أي التي تقع داخلها) فضلاً عن التضييق على المضاربين في أسعار العملة. وبالنسبة للتضخم الوارد للجماعة من الخارج، فإن انشاء العملة الأوروبية سوق يقتضي انشاء هيئة نقدية أوروبية تقوم بالتدخل لسد حالات العجز التجاري، بمعنى آخر أن تشكل بديلاً أوروبياً لصندوق النقد الدولي. واذا تحقق هذان الشرطان - تبعاً لخطة جينكنز - فإن الاستقرار النسبي للسوق المالية سوف يؤدي إلى تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار والاستفادة من مزايا السوق الكبيرة للجماعة المتوافرة نتيجة الاتحاد الجمركي بين أعضائها. ولضمان مسيرة الاستثمار في الجماعة فإن عملية اعادة توزيع الثروة تصبح ضرورية بتشجيع الاستثمار العام في المناطق والاقاليم الفقيرة، بحيث يمكن تقليل البطالة ومن ثم الحفاظ على الطلب وبخاصة في الدول الأقل نمواً داخل الجماعة.

لقد كان خطاب روى جينكنز في فلورنسا الايطالية نوعاً من إحياء لفكرة الاتحاد الاقتصادي والنقدي بين دول الجماعة التي اخذت تتردد مراراً منذ عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠، والتي أدت إلى خطوات محدودة من أجل التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وفي عام ١٩٧٢ حدثت محاولة لتحقيق الترابط المالي الأوروبي عن طريق ربط اسعار العملات الأوروبية بعضها ببعضها الآخر مع السماح لها بالتذبذب في حدود ضيقة. هذا النظام عرف بنظام الحية Snake، وهو النظام الذي سمح باستقرار نسبي بين أسعار عملات السوق وبين العملات الخارجية وبخاصة الدولار الامريكي. ولكن خطاب جينكنز أعطى دفعة جديدة من أجل إقامة نظام نقدي أوروبي EMS. ففي اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن في ٨ نيسان / ابريل سنة ١٩٧٨، تحت رئاسة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان والمستشار الألماني هيلموت شميدت تمت الدعوة لإقامة هذا النظام، وهكذا فإن الخطوة لم تتم من خلال آليات الجماعة نفسها، وإنما من خلال قرار سياسي صدر عن أعلى سلطة في الجماعة. بعد ذلك، عمدت أجهزة الجماعة إلى إقامة النظام وتم اقراره في اجتماع المجلس الأوروبي في بروكسل في ٤ و٥ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٧٨، ودخل حيِّز التنفيذ اعتباراً من ١٣ آذار / مارس سنة ١٩٧٩، وانتمت إلى النظام جميع الدول الأعضاء عدا بريطانيا.

لقد كانت اقامة النظام النقدي الأوروبي خطوة مهمة على

طريق تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، حيث استهدف تحقيق الاستقرار في أسعار تبادل العملات من أجل اعطاء المناخ الملائم لعمل السوق المشتركة الزراعية والصناعية وارساء الثقة بين المستثمرين والصناعيين. ويعمل النظام النقدي الأوروبي بالطريقة التالية:

أ ـ يتم اعطاء قيمة رئيسية لكل من العملات الوطنية بما يسمى وحدة العملة الأوروبية. وهذه الوحدة تم تقويمها على أساس سلة من العملات الوطنية. محتوى هذه السلة يتم اعادة النظر فيه كل خمس سنوات، أو عندما يتغير سعر احدى العملات، بما يوازي ٢٥ بالمائة من قيمتها. في هذه الحالة، يمكن النظر في قيمة العملة الرئيسية بحيث يؤخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية الممكنة، عن طريق إحداث تغيرات فيها، بناء على مفاوضات تشترك فيها الدول الأعضاء والهيئة الأوروبية.

ب ـ تستخدم القيمة الرئيسية للعملات في المعاملات الثنائية كأساس للتعامل النقدي، مع السماح بهامش للتغيير في سعر العملة لا يتجاوز ٢,٢٥ بالمائة زيادة أو نقصاناً، ويمكن في بعض الحالات اعطاء هامش أوسع من ذلك على أن يتم انقاصه تدريجياً عندما تسمح الظروف الاقتصادية بذلك. ولم تستخدم هذا الهامش الاوسع سوى ايطاليا التي أخذت هامشاً قدره ٦ بالمائة.

ج ـ تبعاً للهامش المسموح به يتحتم على البنوك المركزية

التدخل بالشراء أو بالبيع للحفاظ على سعر العملة داخل الهامش المسموح به.

د ـ تضع الدول المشتركة ٢٠ بالمائة من احتياطي الذهب و٢٠ بالمائة من احتياطي الدولار الامريكي الموجود لديها في صندوق التعاون النقدي الأوروبي، وتتسلم بدلاً منها وحدات العملة الأوروبية حتى تستخدمها في التدخل للحفاظ على سعر العملة.

هـ ـ تقوم الدول المشتركة بالاقتراض من بعضها البعض والتعاون المالي فيما بينها من أجل الحفاظ على استقرار سعر التبادل، بحيث يمكن القضاء على المضاربين في أسعار العملات. ومن هذه الاجراءات اعطاء قروض قصيرة المدى جداً (يتم سدادها خلال ٧٥ يوماً) وقروض قصيرة المدى (يتم سدادها خلال ثلاثة أشهر في حدود ١٤ بليون وحدة عملة أوروبية) ومتوسطة المدى (في حدود ١١ بليون وحدة عملة)، بحيث يمكن مساعدة الدولة التي تواجه صعوبات مالية على مواجهة أزمتها. ويتم قياس حدة الازمة هذه على اساس من قيمة عملتها بالنسبة لوحدة العملة الأوروبية بحيث انه إذا هبطت قيمة العملة عن حدود معينة، دون أن تؤثر فيها السياسات التصحيحية قصيرة الأجل فإنه يصبح على الدولة ان تعيد النظر في سياستها الاقتصادية وأن تغيرها.

و ـ وكأجراء ثانوي لتعزيز النظام المالي الأوروبي، فقد أصبح

من الضروري مساعدة أقل الدول رخاء داخل الجماعة عن طريق توفير قروض تأخذ من الدول الغنية بفوائد مخفضة للغاية لكي توضع في الصندوق الاقليمي الأوروبي الذي يقوم باقراضها لأقل المناطق رخاء داخل الجماعة.

ومع هذه الاجراءات في مجالات الحواجز الفنية للتجارة والضرائب واقامة النظام النقدي الأوروبي اصبحت دول الجماعة أكثر قدرة على الاستفادة من مزايا السوق الموحدة وبالتالي المساهمة في الانتعاش الاقتصادي الأوروبي الذي بدأت بوادره في الظهور اعتباراً من عام ١٩٨٣، وان كان هناك العديد من العقبات الباقية - كما أشرنا سلفاً - وبخاصة في ما يتعلق بالحواجز الفنية.

رابعاً: المواصلات[٢٤]

يعد قطاع المواصلات قطاعاً حيوياً بالنسبة للاقتصاد الأوروبي. ففي عام ١٩٨٣، شكل القطاع نسبة قدرها ٦,٥ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للجماعة الأوروبية، إضافة إلى أنه يعطي ستة ملايين فرصة عمل. ومنذ عام ١٩٥٧ حاولت الجماعة أن تقيم سوقاً موحدة في هذا المجال حسبما ورد في اتفاقية روما المنشئة للجماعة الأوروبية. وكانت هذه الاتفاقية قد دعت إلى رسم سياسة مواصلات مشتركة للدول الاعضاء عن طريق ارساء قواعد تشمل المواصلات التي تمر من دولة عضو إلى دولة أخرى، أو التي تعبر أراضي أكثر من دولة عضو، أو تلك التي تأتي إليها من

خارج الجماعة. ورغم وجود اكثر من ١٧٠ قراراً خاصاً بهذا القطاع أصدرته الجماعة وطبقته فلا تزال المسافة كبيرة بين ما تم انجازه والتوقعات التي رسمتها اتفاقية روما.

وقد نجم الاهتمام بهذا القطاع من أهميته لكل سياسات الجماعة الأخرى في الزراعة والصناعة وغيرهما، حيث يتوقف نجاح هذه السياسات على مدى قدرتها على اتباع سياسة مواصلات مشتركة تكفل القضاء على التضارب بين سياسات الدول الأعضاء وتؤدي إلى ازدياد الكفاءة فيها نتيجة الاستفادة من مزايا السوق الموسعة. وقد وضعت الهيئة الأوروبية عدداً من الاهداف التي تكفل اقامة هذه السياسة، منها زيادة التكامل بين السياسات الوطنية للمواصلات، وتحسين المنافسة بين أنواع المواصلات المختلفة وداخل كل نوع، والعمل على تحقيق درجة عالية من الكفاءة الانتاجية فيها، مع تقديم المساهمة المالية لعدد من مشروعات البنية الأساسية والتي تكون ذات أهمية للجماعة ككل. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف سعت الجماعة إلى انجازها من خلال عدد من السياسات التفصيلية الخاصة بكل نوع من أنواع المواصلات.

فبالنسبة للمواصلات البرية والتي كانت تعاني من العديد من الاجراءات والسياسات والقواعد الخاصة بكل دولة عضو، والتي كانت تمنع حرية الحركة داخل الجماعة، فإن الهيئة الأوروبية سعت أولاً إلى وضع مقاييس وقواعد مشتركة خاصة بالعربات، مثل

الفـرامل والضـوء وستائـر الريـاح ومستوى الضـوضاء، بحيث ان العـربات التي تلتزم بهـا يكون لهـا حريـة الحركـة في جميع الـدول الاعضاء. بعد ذلـك، سعت الجماعـة ثانيـاً إلى تسهيل اجـراءات العبـور من دولة إلى أخـرى سواء بشكـل فردي أم جمـاعي، وكان انشـاء رخصة قيـادة أوروبية ليعمـل بهـا اعتبـاراً من عـام ١٩٨٦ خطوة مهمة في هذا المجال، حيث يستطيع الفـرد القيادة في جميـع الدول دون الحاجة الى اجراء اختبار خاص في كل بلد. وبالنسبـة للشاحنات فقد عملت الجماعة ثالثاً على ازالة عدد من التصريحات والحصص تبلغ ٣٥ بالمائة من المواصلات في هذا القـطاع، بحيث أصبح من الممكن على شركات الشحن نقل البضائع وتسليمهـا في جميـع الدول دون الحصـول على تصريـح. ورابعاً فـإن عـدداً من قـرارات الجماعـة قد انصبت عـلى تحسين فـرص العمـل لسـائقي الشـاحنـات، ومنـذ عـام ١٩٧٤ بـات عـلى الشـاحنـات الالـتزام بساعات محددة للقيادة وأخرى للراحة.

وفي مجال السكك الحديد، واجهت الجماعة انخفـاض القدرة التنافسية لهذه الوسيلة من المواصلات في مواجهة الوسائل الأخرى مثل المواصلات البرية والجوية والمائية، فضلاً عن عدم قدرتها على مواجهة العجـز المستمر بـين النفقات والمـوارد. ومنذ عـام ١٩٦٠ حاولت الجماعة أن تقضي على التشوهات التي تمنع المنافسة الصحية بين شركات السكـك الحديـد وتلك الناجمة عن سياسـات الدعم الخاصة بالدول الاعضاء. وفي عام ١٩٧٥، أرسى مجلس الـوزراء

عـدداً من الوسـائل التي تكفـل الكفاءة المـالية للسكـك الحـديـد وتحديد العلاقة بينهـا وبين السلطات العـامة. ومن هـذه الوسـائل تحقيق الاستقلال الذاتي الاداري والاقتصادي لها، واطـلاق يدهـا في تحديد اسعار الركوب والنقل بحيث تعمل وفقاً لقواعد تجارية، مـع زيادة التعـاون الفني والتجاري بـين الدول الاعضـاء في هـذا المجال. وفي عام ١٩٨١ ، دعت الهيئة الأوروبية الى وضـع برامـج سنوية متعددة للاستثمار في البيئة الاسـاسية للسكـك الحديـد، مع التوسع في خدماتها المزدوجة، مع اعـادة تعريفهـا ودورها كخـدمة عـامة. وفي عـام ١٩٨٣ ، دعت الهيئـة الحكـومـات إلى أن تتـولى مسؤولية البنية الاساسية للسكك الحديد.

وبالنسبة للممـرات المائيـة مثل الانهار والقنـوات الداخليـة، وأكبرها نهر الراين وفروعه فهي تلعب دوراً مهماً في نقل البضائـع الصنـاعية الثقيلة. وهنـا اتخـذت الجـماعـة عـدداً من الاجـراءات المهمة، منها الاجراء الذي اتخـذته عـام ١٩٧٦ بجعل كـل الدول الاعضـاء تعترف بتصـاريح المـلاحـة الصـادرة من أي من الـدول الأعضـاء. كما وافق مجلس الـوزراء عام ١٩٨٢ عـلى المواصفـات الفنية الواجب تـوافرهـا في السفن، فضلاً عن بعض الاجـراءات الخاصة بتحسين ظروف العمل للعاملين في هـذا القطاع، ونتيجـة تـوصية من الهيئـة فإن الـدول الأعضاء بـدأت في استبعـاد السفن القديمة من العمل مع تعويض أصحابها، بحيث تستبقي في العمل فقط تلك السفن التي تتـوافر فيهـا المواصفـات الخاصـة بالجـماعـة الأوروبية.

ولما كان يتم، نقل ٨٥ بالمائة من تجارة الجماعة الخارجية بواسطة المواصلات البحرية مما يعرضها لمنافسة من الشركات العالمية خارج الجماعة، فإن الجماعة بدأت، منذ عام ١٩٧٧، في اتخاذ عدد من الخطوات من أجل حماية الشركات الأوروبية من المنافسة الخارجية عن طريق متابعة عمل شركات النقل الاجنبية ومراقبته. واعتباراً من عام ١٩٨٣، أقرت الجماعة مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لأية اجراءات حمائية أو دعم تقوم به الدول الأخرى وبخاصة تلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تضم الدول الصناعية الكبرى. ونتيجة احدى كوارث ناقلات النفط الضخمة عام ١٩٧٨، تنبهت الجماعة إلى ضرورة اتخاذ عدد من الاجراءات اللازمة لتأمين الخطوط البحرية ضد التلوث، ولذا فقد وضعت عدداً من مقاييس الامان عند دخول ناقلات النفط إلى الموانىء. كما تسعى الجماعة أيضاً إلى وضع عدد من خطط الطوارىء لمواجهة آثار التلوث هذه في المناطق القريبة من السواحل الأوروبية.

وأخيراً فإن الجماعة بدأت مؤخراً بالاهتمام بالمواصلات الجوية، واعتباراً من عام ١٩٧٩، صدرت مجموعة من القرارات منها الخاص بالركاب والتي تسهل اجراءات العمل في المطارات وعملية انشاء خدمات جوية داخل المجموعة الأوروبية، ومنها الخاص بالشركات حيث تم وضع قواعد عامة للمنافسة وللدعم الذي تقدمه الحكومات، وتلك الخاصة بالعاملين في شركات

الطيران الذين سوف يستفيدون من القرارات الخاصة بتوحيد الصلاحيات الخاصة بهم عند التقدم للعمل في أي من هذه الشركات. وأخيراً فهناك الاجراءات الخاصة بالجمهور الذي سوف يستفيد من اجراءات الامان وحماية البيئة والاستخدام الاكثر رشداً للطاقة مع السعي لتنمية صناعة الفضاء الأوروبية.

وحتى يمكن تطوير كل هذه المجالات مجتمعة، فإن الجماعة أخذت في تمويل عدد من مشاريع البنية الأساسية الخاصة بالمواصلات، حيث أنفقت، خلال الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٨٢، ما يصل إلى ٢٦٠٠ مليون وحدة عملة أوروبية في هذا الاتجاه. كما قدم صندوق التنمية الاقليمي منحاً قدرها ١٩٠٠ مليون وحدة عملة أوروبية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٢، وفي كلتا الحالتين كان الهدف تنمية الاقاليم الأقل حظاً مع تحسين المواصلات بين دول الجماعة.

خامساً: الطاقة(٢٥)

يرجع اهتمام الجماعة الأوروبية بموضوع الطاقة إلى الاتفاقية المؤسسة للمجمع الأوروبي للفحم والصلب عام ١٩٥١، وتلك المنشئة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (يوارتوم) عام ١٩٥٧، ولمدة طويلة فإن الاهتمام الأوروبي انصب على صناعة الفحم التي لاقت مصاعب متعددة نتيجة الاعتماد الأوروبي المتزايد على النفط المستورد كمصدر رئيسي للطاقة والذي ارتفع نصيبه تدريجياً في

الاستهلاك الأوروبي للطاقة إلى ٦٣ بالمائة عام ١٩٧٣. وقد نجم هذا الاعتماد المتزايد نتيجة توافر النفط في السوق العالمية بأسعار رخيصة ومستقرة طوال عقدي الخمسينات والستينات، وهو الأمر الذي ساهم مساهمة فعالة في عملية النمو الاقتصادي الأوروبي خلال العقدين.

ولكن مع بداية السبعينات واثر الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة في تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٧٣ ارتفعت اسعار النفط أربع مرات، ثم مرتين عام ١٩٧٩، اثر نشوب الثورة الايرانية.. لقد كان ذلك ايذاناً بانتهاء عصر النفط الرخيص والمستقر الاسعار الذي تعودت عليه الجماعة الأوروبية منذ نشأتها. وأصبح على الجماعة الأوروبية التي تعد أكبر مستورد عالمي للنفط أن تقيم عدداً من السياسات التي تواجه هذا الموقف الجديد، انطلاقاً من ظروفها الذاتية التي تؤكد استمرار اعتمادها على موارد الطاقة الخارجية. وبالفعل فقد قامت الجماعة بتكوين سياسة مشتركة عام ١٩٧٤ تستهدف تخفيض استهلاكها ووارداتها من الطاقة وبخاصة النفط، وأعيد النظر فيها عام ١٩٨٠، بحيث يتم تدريجياً تقليص الاعتماد الأوروبي على العالم الخارجي في مجال الطاقة وزيادة موارده الذاتية منها في فترة غايتها عام ١٩٩٠. وقد نجحت دول الجماعة في تخفيض وارداتها من الطاقة، بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٢ فيما عدا ايطاليا، وهو الأمر الذي حدث أيضاً بالنسبة لكل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية.

وقد نجحت الجماعة الأوروبية أيضاً، اعتباراً من عام ١٩٨٢، في زيادة مواردها الذاتية من الطاقة على المستوردة منها، ومن المتصور أن يستمر ذلك حتى عام ١٩٩٠. حدث ذلك نتيجة مجموعة من السياسات التي يمكن أن تكون مثلاً للجهد الجماعي في مجال معين. وقد كانت نقطة البداية في هذه السياسات تخفيض الواردات النفطية من خلال استراتيجية واعية لتخفيض الاستهلاك منها. فوضعت الجماعة هدفاً في عام ١٩٧٣ أن تخفض من اعتمادها على النفط من ٦٣ بالمائة من الطاقة المستخدمة إلى ٤٨ بالمائة منها عام ١٩٨٥ أي بنقص قدره ١٥ بالمائة. وفي عام ١٩٨٣ كانت الجماعة قد اقتربت من تحقيق هذا الهدف، إذ أصبح النفط يشكل ٥٠ بالمائة من استهلاكها الكلي للطاقة، والأكثر من ذلك أهمية، فإنها نجحت في أن تخفض وارداتها النفطية بمقدار النصف، معتمدة على تعويض الفرق عن طريق زيادة انتاجها الذاتي من نفط بحر الشمال بشكل رئيسي. وطبقاً للخطة الموضوعة عام ١٩٨٠، فمن المتوقع أن تنخفض نسبة النفط إلى اجمالي الطاقة المستخدمة الى ٤٠ بالمائة عام ١٩٩٠. مع السعي إلى مزيد من الاستخدام الاقتصادي للطاقة بحيث تقل نسبة الزيادة في استهلاكها عن الزيادة في الناتج الاجمالي المحلي، أي أن كلما زاد الاخير بنسبة ١ بالمائة، لا يزيد الأول عن ٠,٧ بالمائة، مع زيادة الاعتماد على المصادر غير النفطية للطاقة بالنسبة لعدد من القطاعات الاستراتيجية، مثل الكهرباء من ٧٠ بالمائة إلى ٧٥ بالمائة من استهلاك الطاقة. وتقوم خطة الجماعة لانجاز هذه

الأهـداف على عـدد من المحاور، أولهـا زيادة الاعتـماد على الغـاز الطبيعي في نهاية الخطة والذي يشكل الآن ١٨ بالمائة من استهلاك الـطاقة، مـع تشجيع استخـدام الوقـود الصلب (الفحم) ومصادر الطاقة المتجددة (الطاقـة الشمسية) رغم مـا هو متـوقع من ضـآلة مسـاهمتها في الاستهـلاك الكـلي للطاقـة. ولكن المجـال الأسـاسي الذي تأمل الجماعـة في أن يسهم بقدر كبـير في سد احتيـاجاتهـا في هذا القطاع، هو الطاقة النووية بحيث تساهم في توليد ٤٠ بالمائـة من الطاقة الكهربائية. ويأتي الاهتمام بالطاقة النووية نـظراً لتوافـر التكنولوجيا المستخدمة فيها برخص نسبي عن باقي مصادر الطاقـة الاخرى، حيث أن كيلو واحد من اليورانيوم يمكن أن يـولد طـاقة تماثل طاقة ١٠ أطنان من النفط وبثلث الثمن.

ولكن من الواضح أن الجماعة الأوروبيـة لن تستطيـع أبداً أن تحقق الاكتفاء الذاتي من الـطاقة، بـل إن الواقـع هو أن اعتـمادها على مصادر الطاقة الخارجية من النـاحية المـطلقة سـوف يزيـد بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٠ بما في ذلك النفط، في الوقت الـذي يتوقـع فيـه أن يثبت فيها أو ينقص انتـاجها من النفط. وهكـذا فـإنها في التسعينات يمكن أن تشهد مرة أخرى أزمة طاقة، وبخاصـة إذا ما انتعش الاقتصاد الأوروبي ودخل في دورة رواج جـديدة، ممـا يبشر بمزيد من استهلاك لمصادر الطاقة المختلفة. ومن أجل مواجهة هذه الأزمة المستقبلية فـإن الجماعـة الأوروبية وضعت اسـتراتيجية ذات محاور خمسة لمواجهتها.

المحـور الأول يقوم عـلى تشجيع الاستثـمار في مجال الـطاقـة. ففي الوقت الحالي فإن الجماعة، رغم اعتمادهـا الكبير عـلى المصادر الخارجية للطاقة، تستثمر في هذا المجال الحيوي أقل بكثير من كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية. كما أن الاستثـمار في مجال الفحم والطاقة الذرية تواجهه عقبات كبرى من جماعات المحـافظة عـلى البيئة. كـما أن الاستثمارات في مجـالات توفـير الطاقـة تواجـه صعـوبات شتى منهـا عدم التـأكد من تكلفـة المدى الـطويل لكـل مصدر من مصادر الطاقة مقارناً بالمصادر الأخرى، والعائد البطيء للاستثمار في هذا المجال، وعدم توافـر المعلومات الـلازمة، وعـدم استقرار الفائـدة في البنوك، فضـلاً عن عدم مـرونة النـظم الماليـة الخاصة بالاقتراض، وانتشار العديد من القواعد الوطنية التي تضع قيوداً على السوق المحتمل للجماعة كلها. لذلك فإن الجماعة تواجه مجموعة من الاجراءات التي تسعى لإقامتها بشكل متكـامل، منهـا تحسـين المناخ الاقتصـادي العام للجـماعة، والسعي لإقـامة نـظام منـطقي ومنسجم للضرائب والتسعـير في مجـال الـطاقـة وتشجيـع وترويج الطاقة الذرية والوقود الجاف عبر نشاط الجماعة إلى البحث في نـظم آمنة وغـير ملوثة للبيئـة، مـع تشجيـع البحث عن أنـواع جديدة من الطاقة. وعلى هذا الطريق فإن الجماعة قـدمت بالفعـل التمويل لبناء محطات نووية للطاقة، وتجهيز التسهيلات اللازمة من حيث النقـل والانتاج لمنـاجم الفحم، ولتمويـل محطات الكهـرباء المعتمـدة عـلى النفط لكي تعمـل بـالفحم، مـع ربط الشبكـات الكهربائية بين الـدول المختلفة في الجـماعة، لكي تخـدم كل محـطة

المناطق المجاورة لها في الدول الأخرى، كما قدمت العديد من المشروعات لتوفير الطاقة في الابنية العامة ونظم التدفئة المحلية. وفي هذه المجالات كلها قدمت الجماعة ما يصل إلى ٢,٦ بليون وحدة عملة أوروبية. وتعطي الجماعة أهمية خاصة للطاقة الذرية، ومن ثم ضاعفت الجماعة القدرة الاقراضية لليورانيوم لكي يسهم في إقامة المفاعلات وتحسينها وزيادة القدرة على التعامل والتخزين بالنسبة للمواد المشعة. وكذلك تعطي اهتماماً خاصاً للاستثمار في مجال توفير الطاقة الذي يمكن أن يصل الانفاق فيه حتى ٢٥٠ بليون وحدة عملة أوروبية في عام ١٩٩٠، أي ما يبلغ ١ بالمائة من الناتج الاجمالي المحلي، مقارناً بـ ٠,٤ بالمائة في عام ١٩٨٣.

أما المحور الثاني لعمل الجماعة، فيدور حول إقامة سياسة واقعية لتسعير الطاقة داخل الجماعة، نظراً لما يمكن أن تؤدي إليه سياسة التسعير هذه من التأثير في درجة المنافسة بين الصناعات القومية وبين العالم الخارجي، نظراً لأن الطاقة تعد مدخلاً رئيسياً في عملية الانتاج وتكاليفه. ولذا فإن الجماعة ترى أن عملية التسعير في الجماعة تؤثر فيها السياسات المتباينة للدول الاعضاء والهيكل المالي لأبنية الطاقة وطريقة حساباتها. كما أن الاسعار يتم رفعها في بعض الأحيان بشكل متعمق فوق مستواها الاقتصادي في أنواع معينة من الطاقة أو تجاه نوعية معينة من المستهلكين. وفي النهاية فإن سياسات الضرائب المختلفة تؤدي إلى تباينات حادة في عملية التسعير. كل هذه المشكلات تقف عائقاً امام اقامة سوق

موحدة في مجال الطاقة يسمح بالمنافسة المتكافئة، وبالتالي يطلق العنان للاستثمار الاقتصادي في مجال الطاقة.

وفي المحور الثالث، فإن الجماعة تركز على مجال التنمية والبحوث العلمية والمشروعات التي لا تستطيع دولة واحدة أن تقوم بها مع تجنب اهدار الموارد والتكرار في هذه المجالات مجتمعة. وفي عام ١٩٨٣ وحده، بلغ انفاق الجماعة في هذه المجالات مجتمعة، ٤٠٠ مليون وحدة عملة أوروبية، وهو ما يبلغ ١٠ بالمائة من حجم الانفاق الكلي العام على بحوث الطاقة في الدول الاعضاء. وحتى بالنسبة لمشروعات الدول الاعضاء فإن الجماعة تعمل على التنسيق فيما بينها وتوجهها في اتجاه الاحتياجات الاساسية للجماعة والممثلة في مجالات الأمان بالنسبة للطاقة الذرية والوقود الجاف ومصادر الطاقة المتجددة. وتتطلع الجماعة إلى برنامج طموح يستمر لمدة خمس سنوات يركز على هذه المجالات بشكل شامل ومتناسق.

وينصرف المحور الرابع إلى حماية الجماعة من الانقطاع المفاجىء لموارد الطاقة، فقد أثبتت أحداث إيران عام ١٩٧٩ أن انخفاضاً وقتياً ومحدوداً في امدادات النفط، أو حتى مجرد التهديد به، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مفاجىء في الاسعار. من هنا فإن سياسة الجماعة تقوم على تدعيم التضامن بين الدول الاعضاء إضافة إلى فرض عدد من الاجراءات عليها منها إقامة نظام للاحتفاظ بمخزون في جميع محطات الطاقة الكهربائية يبلغ ٣٠ يوماً

من الاستهلاك، مع اقامة نظام لمخزون من النفط يكفي أربعة أشهر من الاستهلاك، وقد تم تنفيذ كلٍ من الاجرائين بالفعل حتى يمكن تفادي الأزمات. وتسعى الهيئة الأوروبية أيضاً إلى إقامة مخزون مماثل من الوقود الجاف والغاز الطبيعي.

وأخيراً، ينصرف المحور الخامس إلى إقامة جبهة عالمية للمستهلكين في مجال الطاقة عن طريق عقد اتفاقيات مع الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية واليابان) للاحتفاظ بمخزون ثابت يمكن استخدامه في الأزمات. وقامت الجماعة أيضاً بعقد اتفاقيات مع الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا لضمان امدادات مستقرة لليورانيوم المستخدم في المفاعلات الذرية. وفي مجال الفحم والغاز الطبيعي اجريت مشاورات لعقد اتفاقيات ذات مدى طويل مع البلدان المنتجة لهما. وحتى يمكن تقليل الطلب العالمي على النفط ـ ومن ثم العمل على انخفاض سعره ـ فإن الجماعة توصلت الى اتفاقيات مع اليابان والولايات المتحدة الامريكية على تقييد استيراد النفط خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٥، وأخيراً فإن الجماعة تسعى مع باقي الدول الصناعية الاخرى للبحث عن موارد جديدة للطاقة في دول العالم الثالث الأخرى.

سادساً: الشؤون الاجتماعية

استهدف العديد من المواد المتضمنة في المعاهدات المنشئة

للجماعة الأوروبية الوحدة بين الشعوب الأوروبية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتحسن المطّرد في ظروف العمل والمعيشة للسكان. وقد حددت المعاهدات عدداً من الاجراءات الاجتماعية ينبغي التوصل إليها على وجه التخصيص، منها حرية حركة العمل، والحراك المهني والجغرافي والمساواة في الاجر بالنسبة للرجل والمرأة، والأمان بالنسبة للعمال والسكان بوجه عام. وقد اسهمت سياسات الجماعة والتنمية الاقتصادية، خلال عقدي الخمسينات والستينات، في تحقيق التقدم في عديد من هذه المجالات. ورغم ذلك، فإن عدداً من الأقاليم والصناعات وقطاعات من السكان استمرت على تخلفها مقارنة بالتقدم العام في الجماعة. وجاء الانكماش الاقتصادي خلال السبعينات لكي يزيد مشكلات التفاوت الاقليمي داخل الجماعة ويكثفها، إضافة إلى الزيادة المطّردة في البطالة. وفي الواقع، فإن نصيب العامل من الناتج المحلي الاجمالي يشير إلى أن أفضل عشرة أقاليم حالاً من ناحية الانجاز والعشرة الأسوأ حالاً يقسمون الجماعة كلها نصفين. وبينما نجد أن الاقاليم الافضل حالاً تقع في المانيا وبلجيكا والدانمارك وفرنسا وهولندا، نجد تلك الأسوأ حالاً تقع في اليونان وايرلندا وشمال ايرلندا وجنوب ايطاليا (ميتزوجورنو)(٢٦).

ويكاد مستوى البطالة يعكس الحقيقة نفسها، علماً بأنها ارتفعت من ٢,٥ بالمائة من العاملين في عام ١٩٧٣ حتى اقتربت من ١١ بالمائة في عام ١٩٨٣ أي بارتفاع قدره ١٣ مليون نسمة.

ومرة أخرى نجد أن الزيادة في البطالة قد عمقت من الفروقات الاقليمية في الجماعة. فالمقارنة ما بين العشرة اقاليم الافضل حالاً وتلك الأسوأ حالاً تبين فروقات معدلات البطالة، فنجدها ٥ بالمائة في المجموعة الأولى و٢٠ بالمائة في المجموعة الثانية[٢٧]. وإذا ما أخذ عدد من المؤشرات الأخرى، فإننا نصبح أمام نمط خاص للتوزيع الاقليمي للثروة داخل الجماعة.

وقد تنبه المجلس الأوروبي لهذه المشكلات في عام ١٩٧٢، حين أكد على ضرورة اعطاء دفعة للوجه الانساني للجماعة وضرورة ارساء سياسة اجتماعية بالدرجة نفسها التي تسعى الجماعة بها لتحقيق الاتحاد الاقتصادي[٢٨]. ولذا تبنت الجماعة، عام ١٩٧٤، برنامجاً للعمل الاجتماعي يتعامل مع مشكلات العمالة والمناطق الاقل نمواً داخلها عن طريق اصدار عدد من التوجيهات على الدول الاعضاء ترجمتها إلى قوانين وتشريعات مع زيادة المعونة المالية التي يقدمها المجمع الأوروبي للفحم والصلب والصندوق الاجتماعي الأوروبي. وبالفعل فقد توسعت أعمال هذا الصندوق في مواجهة المشكلات الاجتماعية للجماعة، ففي الوقت الذي قدم فيه معونات قدرها ٣٩٤ مليون وحدة عملة أوروبية خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٦، فإن اجمالي معوناته بلغ سنة ١٩٨١ وحدها بليون وحدة عملة أوروبية، وقد تركز عمل الجماعة على ثلاثة مجالات أساسية هي: العمالة وظروف العمل والمعيشة ومشاركة العمال والموظفين في ادارة شركاتهم. وسوف نتناول كلاً من هذه المجالات على حدة.

١ ـ العمالة

منذ بداية تكوين الجماعة الأوروبية كانت المهمة المطروحة في هذا المجال هي انشاء حق للعمال في التحرك بحرية داخل سوق العمل في الجماعة. وقد تم تحقيق هذا الهدف بالنسبة للعاملين في صناعة الصلب والفحم خلال الفترة: ١٩٥٤ ـ ١٩٦١، وفي جميع الدول الاعضاء إلا في الحالات التي يمكن أن تؤثر فيها على الأمن أو الصحة أو النظام العام. وبالنسبة للمهن الحرة مثل الاطباء والمحامين فقد أصبحت لهم حرية العمل في أي من الدول الاعضاء، بعد أن تمت عملية تحديد الاعتراف المتبادل للشهادات الخاصة بهم. وقد تم تعزيز هذا الحق بنشر المعلومات الخاصة بالوظائف المطروحة في أي دولة على عمال الدول الأخرى ومهنييها حتى يتقدموا لها إذا أرادوا، ومنذ عام ١٩٥٩ بالنسبة للعمال وتموز / يوليو عام ١٩٨٢ بالنسبة للمهنيين أصبح لكل الحاصلين على أجر الحق في الحصول على التأمينات الاجتماعية التي تعطي للمواطنين في البلدان التي يعملون فيها.

ولكن الأزمة الاقتصادية للسبعينات وسعت من آفاق الجماعة، فلم تعد المشكلة مجرد خلق سوق واحدة للعمل بل ضرورة خلق فرص العمل نفسها. ولذا فإن اجتماعاً مشتركاً لوزراء العمل والاقتصاد والمالية لدول الجماعة عقد في حزيران / يونيو عام ١٩٨١، وانتهى إلى ضرورة وضع استراتيجية مشتركة لمواجهة البطالة داخل الجماعة. وقد رسمت الهيئة

الأوروبيـة عدداً من مـلامـح هـذه الاسـتراتيجيـة بحيث تضمنت ضرورة تنـويـع سيـاسـات محـاربـة التضخم حتى يمكن تحقيق الانتعاش الاقتصادي المنوط به خلق فـرص جديـدة للعمل، مـع تنمية البحث في القطاعات الاقتصاديـة النامية عن فرص جـديدة للعمـل في الوقت الـذي تتم فيه اعـادة بناء الصنـاعـات الحيـويـة وتشجيـع التنمية الاقليميـة والحـراك الجغـرافي والمهني للعـاملين. كذلك فإن الهيئة طرحت ضرورة تشجيع المرونة في أوقـات العمل وبحث امكانية تخفيض وقت العمـل مع وضـع حدود عـلى العمل الاضـافي. وأخيراً رسم خـطة للتعليم والتدريب للعـمال صغـيري السن الذين يشكلون ٤٠ بالمائة من اجمالي البطالة في الجماعـة (أقل من ٢٥ سنة). وفي هذا الصدد، أقامت الجماعة عام ١٩٧٧ المركز الأوروبي للتنميـة والتدريب في بـرلين. وفي عـام ١٩٧٩، وضعت عدداً من البرامج الرائدة لتدريب العمال الذين تتراوح اعمارهم مـا بـين ١٦ و١٨ عـامـاً، وقـدّم الصنـدوق الاجتـماعي الأوروبي في ذلك مساهمـة قدرها ٢١٠ ملايـين وحدة عملة أوروبيـة. كما قـدم الصندوق أيضاً ١٠٤ مـلايين وحـدة عملة للمساهمـة في التدريب والبحث عن فرص عمل لهؤلاء العمال الذين تتراوح أعمارهم بـين ١٩ و٢٥ عاماً.

وبالنسبة للقطاعات الاخـرى من العاملين، قـدم الصندوق، عام ١٩٨١، حوالى ٩٠ مليون وحدة عملة للمعوقين و٣٠ مليـوناً للعمال المهاجرين و٢٢ مليوناً للنساء. كذلك قـدم الصندوق ٤٢٠

مليوناً للأقاليم الأقل نمواً أو أكثرها تعرضاً للبطالة و٢٠ مليوناً للصناعات المتآكلة مثل النسيج والصلب. وفي العام نفسه قدم المجمع الأوروبي للفحم والصلب ١٢٤ مليون وحدة عملة لإعادة توطين ٤٨ ألفاً من عمال الصلب والمناجم. كما رصدت الجماعة ٢١٢ مليون وحدة عملة للإحالة المبكرة إلى التقاعد خلال الفترة: ١٩٨١ ـ ١٩٨٤، وهو الأمر الذي ساعد ما يقرب من ١٢٠ ألف عامل.

٢ ـ تحسين ظروف العمل والمعيشة

ركزت الجماعة على المساواة بين الرجل والمرأة عن طريق توجيهات للدول الاعضاء، تعلق أولها، عام ١٩٧٦، بضرورة اعطاء اجر متساو للرجل والمرأة مع امكانية اتخاذ اجراءات قانونية في حالات التمييز، وتعلق ثانيها، عام ١٩٧٨ بالمساواة في الحصول على العمل والتدريب والترفيه وظروف العمل، وتم تطبيق ثالثها اعتباراً من عام ١٩٨٤، ويتعلق بمنع التمييز بين الجنسين في الحصول على التأمينات الاجتماعية. كذلك بدأت الجماعة في وضع عدد من الاسس كحد أدنى لحماية حقوق العمال العاملين في الشركات الكبرى دولية النشاط في حالات الاندماج واشهار الافلاس. كذلك أكدت الجماعة على ضرورة تحسين ظروف العمل من حيث توفير الأمن الصناعي والشروط الصحية اللازمة للعمل، وانشأت منذ عام ١٩٥٧ منظمة دائمة للأمن في

مناجم الفحم. وانشأت الجماعة عام ١٩٧٨ برنامجاً للأمن الصناعي وقدمت قروضاً لإسكان العمال بلغت ١٥ مليون وحدة عملة عام ١٩٨١ وحدها، وقدمت معونات للعمال المهاجرين والمعوقين.

٣ ـ مشاركة العمال

في الوقت الذي اتخذت فيه الجماعة الأوروبية عدداً من الخطوات المحددة في المجالين السابقين سواء عن طريق اصدار التوجيهات الملزمة أم عن طريق تقديم المعونات، فإن موضوع مشاركة العمال لا يزال محض فكرة لدى الجماعة ولم تتم ترجمتها إلى سياسات بعد. وهنا فإن الهيئة الأوروبية بدأت في وضع عدد من المقترحات حول ضرورة مشاركة العمال في إدارة الشركات ذات الحجم المعين حتى تتسنى لها مواجهة المشكلات الخاصة بإعادة بناء الصناعة الأوروبية وتطوير تكنولوجيتها، بحيث يشارك العمال في رسم ملامح تطوير صناعاتهم. وفي الأغلب فإن هدف الجماعة من ذلك كان التقليل إلى أدنى حد ممكن من معارضة العمال للتطورات الصناعية المقبلة في الصناعة الأوروبية.

سابعاً: الثقافة(٢٩)

تتميز دول الجماعة الأوروبية بدرجة عالية من التنوع الثقافي واللغوي وان كان ذلك لا يمنع من انتمائها لميراث حضاري

مشترك. ولكن على أي الاحوال فإن المجال الثقافي ظل حتى وقت قريب أحد المجالات التي ترددت في دخولها الجماعة الأوروبية. فرغم أن مؤتمرات القمة للمجلس الأوروبي، في سنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢، أشارت إلى الحاجة إلى عمل للجماعة في الحقل الثقافي وتوصيات البرلمان الأوروبي في هذا الصدد خلال سنوات ١٩٧٤ و١٩٧٩ و١٩٨١، فإن الهيئة الأوروبية استغرقت وقتاً طويلاً لكي تدخل بفاعلية إلى هذا المجال، وبدأت خطواتها بإنشاء قسم ثقافي بها عام ١٩٧٣، ثم أصدرت مسودة برنامج للعمل الثقافي عرضته على مجلس الوزراء عام ١٩٧٧، الذي أعطى بدوره قدراً متواضعاً من المال بلغ ٦٨٦٥٠٠ وحدة عملة أوروبية عام ١٩٨٢ لتنفيذ بعض مقترحات الهيئة. وفي ١٧ و١٨ أيلول / سبتمبر عام ١٩٨٢، اجتمع وزراء الثقافة في الدول الأعضاء لأول مرة في نابولي بايطاليا لإرساء سياسة ثقافية للجماعة. كذلك أقامت الدول الأعضاء جهازاً جديداً عرف باسم المؤسسة الأوروبية عام ١٩٨٢، مهمتها تعميق التفاهم المشترك بين شعوب الجماعة مع تشجيع تفهم أكبر للميراث الثقافي الأوروبي، وتوعية مواطني الجماعة بالتقدم الذي تم باتجاه تحقيق الوحدة الأوروبية. ونتيجة هذه التطورات كلها أصدرت الهيئة الأوروبية اعلاناً يتعلق بالسياسة الثقافية للجماعة، مركزاً على أربعة مجالات للعمل.

وأول هذه المجالات: العمل على إقامة سوق مشتركة في السلع الثقافية: لمساعدة العاملين في مجال الثقافة، من فن وأدوات موسيقية

وأفلام، التي تواجه العديد من العقبات البيروقراطية، بخاصة ان معاهدة روما تسمح للدول الأعضاء في ظروف معينة بمنع تصدير كنوز الفن الوطنية، أو ذات الاهمية الاثرية أو تحديدها. ولذا فإن الجماعة تسعى لوضع معايير سواء على أساس الندرة أم العمر لتقييد حقوق الاعضاء في استخدام ما ورد في معاهدة روما، بحيث يمكن حماية الاعمال الفنية من السرقة مع ابقاء حق مشاهدتها مفتوحاً لجميع مواطني الجماعة. وتسعى الجماعة أيضاً إلى إقامة نظام للتسجيل بالنسبة للأعمال الفنية يمنع سرقتها، وفي حالة حدوث ذلك البحث عنها وعدم ترويجها داخل سوق الجماعة.

وأما في مجالات عمل الجماعة فيما يتعلق بتحسين ظروف العمل والمعيشة للعاملين في مجال الثقافة، فنظراً لأن هؤلاء في معظمهم يحصلون على دخول ضئيلة، فإن الجماعة تسعى لمساعدتهم، ومن ثم تعمل على توحيد القوانين الخاصة بحماية حقوق الطبع والتأليف والاداء للأعمال الفنية، وبخاصة في ظروف التطور المذهل في تكنولوجيا السمعيات والبصريات. كذلك فإن الجماعة دعت إلى مشاركة كتاب المسرحيات وقادة الفرق الموسيقية في الدخل المتولد عن أعمالهم. في الوقت نفسه فإن الجماعة تسعى إلى توحيد الفترة التي تنتهي عندها حقوق التأليف وتصبح المؤلفات ملكية عامة. فداخل الجماعة هناك حالياً خمس فترات لذلك، وبعد انضمام اسبانيا سوف تصبح ثماني فترات تتراوح بين

٥٠ و٨٠ عاماً. وفي الوقت الذي تسعى فيه الجماعة لذلك، فإنها ترى أنه بالنسبة للأعمال التي أصبحت ملكية عامة يجب أن يرصد الدخل المتولد عنها لتنمية الأقاليم التي تولدت فيها هذه الفنون. كذلك فإن الجماعة تسعى إلى إقامة نظام ضريبي واجتماعي لحماية الفنانين بحيث يتم اعفاؤهم من الضرائب، أو توزيع هذه الضرائب على السنوات ذات الايراد المرتفع. كذلك تنحو الجماعة إلى زيادة الاحتكاك بين الجماعات الفنية وبالفعل فقد نظمت عدداً من الرحلات في هذا الصدد. وأخيراً فإن الجماعة تبذل جهداً خاصاً لتدعيم العاملين في الثقافة في المناطق النائية والذين يسعون إلى الابقاء على الثقافات المحلية من خلال الصندوق الاقليمي الأوروبي.

أما المجال الثالث لعمل الجماعة، فينصرف إلى التكييف مع التكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن توسع من قاعدة المشاهدين والمستمعين والمتعاملين مع مجالات الثقافة المختلفة، وبخاصة تلك المهددة منها مثل الشعر والسينما بإقامة مهرجان للسينما الأوروبية، وأخيراً فإن الجماعة تحاول عن طريق الدراسات مواجهة النتائج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عن الثورة في التكنولوجيات السمعية والبصرية.

وفي المجال الرابع يتجه عمل الجماعة الى المحافظة على الميراث المعماري والأثري للجماعة، وبخاصة وأن ذلك يساعد في تنشيط السياحة ويساعد على التنمية الاقليمية. وهنا فإن الجماعة تقدم ٥٠

منحة سنوية لمركز ترميم الآثار في لوفان وميونيخ وروما والبندقية مع تقديم الدعم للرحلات لزيارات الاماكن التي تتم فيها عمليات الترميم. وتشجع الجماعة أيضاً بنك الاستثمار الاوروبي على تقديم قروض لعمليات الترميم والحفاظ على الآثار وحماية البيئة في المناطق الأثرية التي أصبحت معرضة للتلوث.

هوامش الفصل الثالث

(١) «Europe's Common Agricultural Policy,» *European File*, 4 (February 1981), pp. 1 and 6.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢ - ٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥

(٥) المصدر نفسه، ص ٦.

(٦) *Europe: The Challenge* ([n.p.]: EPP Group, The European Parliament, 1983), pp. 75-78.

(٧) «Europe's Common Agricultural Policy,» p. 7.

(٨) «An Industrial Strategy for Europe,» *European File*, 10 (May 1981), pp. 1-2, and «An Industrial Strategy for Europe,» *European File*, 11 (June-July 1984), p. I.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦ - ٧.

(١٠) انظر في هذا الصدد: «European Competition Policy,» *European File*, 2 (February 1983).

(١١) «An Industrial Strategy for Europe,» pp. 7-8.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٩ - ١١.

(١٣) «The European Steel Policy,» *European File*, 16 (October 1982).

(١٤) «The Community and the Car Industry,» *European File*, 16 (October 1984).

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤ و٧.

(١٦) «An Industrial Strategy for Europe,» *European File*, 11 (June-July 1984), p. 10.

(١٧) المصدر نفسه، و «The Community and the Car Industry,» pp. 10-11.

(١٨) «Euronet DIANE: Towards a Common Information Market,» *European File*, 18 (November 1982).

(١٩) Swann, *The Economics of the Common Market*, pp. 70-73.

(٢٠) «The External Trade of The European Community,» *European File*, 19 (December 1983), pp. 1-2.

(٢١) «The Removal of Technical Barriers to Trade,» *European File*, 12 (June 1979).

(٢٢) «Tax Harmonization in the Community,» *European File*, 10 (May 1984).

(٢٣) «The European Monetary System,» *European File*, 7 (April 1979).

(٢٤) «The Community and Transport Policy,» *European File*, 16 (October 1983).

(٢٥) «Towards a European Energy Policy,» *European File*, 8 (April 1979), and «A European Energy Strategy,» *European File*, (June-July 1984).

(٢٦) «The Regions of Europe,» *European File*, 15 (October 1984), p. 2.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٨) في هذه النقطة وما تلاها، انظر:

«The Social Policy of the European Community,» *European File*, (August-September 1982).

(٢٩) «The Community and Culture,» *European File*, 5 (March 1983).

الفصل الرابع

العلاقات الدولية للجماعة الأوروبية

تلعب الجماعة الأوروبية، بشكل متزايد ومكثف، دوراً مهماً في الشؤون الدولية، بحيث يمكن إدراجها ضمن الفواعل الدولية ذات التأثير والنفوذ. فمن الناحية القانونية، فهي تمثل فاعلاً دولياً منفصلاً عن الدول الاعضاء فيه، له كل السلطات التي تتمتع بها الدول ذات السيادة بالنسبة للأمور الواقعة في اختصاصها والتي أقرتها لها المعاهدات المنشئة للجماعة والتي فوضتها إياها الدول الأعضاء. ولذا فإن الجماعة لها حق التعاقد مع أطراف ثالثة خارج الجماعة في موضوعات متعددة تم وصفها في معاهدات روما منها: إقامة الاتحاد الجمركي وسياسات مشتركة في القطاعات الاقتصادية المهمة مثل التجارة الخارجية والزراعة والمواصلات. وحتى يمكن تحقيق هذه الأهداف فإن الدول الأعضاء قد حولت جزءاً من سيادتها في هذه الموضوعات إلى الجماعة. ومما يبرهن على أهمية الدور الدولي للجماعة أن أكثر من مائة دولة قد أقامت علاقات دبلوماسية

معها كما أنها حصلت على وضع المراقب في الأمم المتحدة وعدد من وكالاتها المتخصصة. وللجماعة أيضاً روابطها مع المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس أوروبا. وتشارك الجماعة في اجتماعات القمة الغربية مع الولايات المتحدة الاميركية واليابان، كما تشارك في العديد من المؤتمرات الدولية في مجال التجارة مثل الجات، والتنمية مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وحوار الشمال والجنوب والتعاون بين الشرق والغرب. وفي بعض من الساحات مثل الجات ومنظمة شمال الاطلنطي لمصايد الأسماك، فإن الجماعة تأخذ المسؤولية الكاملة لتمثيل الدول الأعضاء. وقد وقعت الجماعة اتفاقيات مع ما يقرب من ١٢٠ دولة، فضلاً عن توقيعها ما يقرب من ٣٠ اتفاقية متعددة الاطراف. وحينما تكون هذه الاتفاقيات في نطاق عمل الجماعة، كما تحدده اتفاقياتها مثل مجالات التجارة ومصائد الأسماك، فإن الجماعة تمثل الدول الأعضاء وحدها. أما إذا كانت هذه الاتفاقيات تقع خارج نطاق العمل المحدد لها، فإنها تشارك في عقد هذه الاتفاقيات مع باقي الدول الأعضاء(١). ونظراً لتشعب عمل الجماعة في المجال الدولي، فإن هذا الفصل سوف يتناول العلاقات الدولية للجماعة الأوروبية من خلال قسمين رئيسيين، أولهما يتعرض للعلاقات الاقتصادية الدولية لها والثاني يتعرض لعلاقاتها السياسية.

أولاً: العلاقات الاقتصادية الدولية للجماعة الأوروبية

تمثل التجارة الخارجية أهم بنود العلاقات الاقتصادية الخارجية بالنسبة للجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء. ففي عام ١٩٨٢ بلغت صادرات وواردات الجماعة في المتوسط ١٢,٦ بالمائة من ناتجها المحلي الاجمالي مع استبعاد التجارة الداخلية فيها، هذا مقارنة بنسبة ٧,٥ بالمائة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و١٢,٥ بالمائة بالنسبة لليابان. ونظراً لأن الجماعة قد أقامت اتحاداً جمركياً، بمعنى اقامتها لتعريفات جمركية ازاء العالم الخارجي، فإنها أصبحت المسؤول الوحيد عن التجارة الخارجية للجماعة ككل، ومن ثم فإن لها سلطة التفاوض من أجل وضع القواعد التجارية الدولية، ورسم السياسات الجمركية، وتحديد حصص الواردات والتأكد من الحماية لسلع الجماعة في حالة تعرضها لمنافسات أجنبية غير عادلة. كذلك فإن الجماعة تقوم بالتفاوض من أجل عقد الاتفاقيات الدولية الخاصة بمنح الائتمان للتصدير وبشكل متدرج فإنها تقوم بالتنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في هذه الناحية. وتقوم الهيئة الأوروبية بتمثيل الجماعة في التفاوض من أجل الاتفاقيات التجارية ثم تعرضها على البرلمان الأوروبي وترسلها بعد ذلك لوزراء التجارة في الدول العشر الاعضاء للتصديق عليها.

وهكذا، فإن الجماعة أصبحت لها مكانة خاصة في الساحة

العالمية، كشريك تجاري ذي أهمية كبرى؛ فالجماعة، بعد استبعاد التجارة بين أعضائها، لاتزال تسيطر على ١٨,٧ بالمائة من التجارة العالمية (متوسط الواردات والصادرات)، مقارنه بنسبة ١٤,٥ بالمائة بالنسبة للولايات المتحدة و٨,٤ بالمائة لليابان. ويوضح جدول (٤ ـ ١) أن الجماعة تقف في المكانة الأولى بالنسبة للصادرات العالمية، بينما تشغل المكانة الثانية بالنسبة للواردات تالية في ذلك دول العالم الثالث مجتمعة[٢].

ورغم أن نسبة التجارة الخارجية قد انخفضت تدريجياً بالنسبة لإجمالي تجارة الجماعة، نتيجة تنامي التجارة بين دول الجماعة بعد إقامة الاتحاد الجمركي فيما بينها، وانخفاض نسبة الواردات من ٦٦,١ بالمائة عام ١٩٥٨ إلى ٥١ بالمائة عام ١٩٨٢، وانخفاض نسبة الصادرات من ٦٤,١ بالمائة عام ١٩٥٨ إلى ٤٧,٦ بالمائة عام ١٩٨٢، كما يتضح من جدول[٣] رقم (٤ ـ ٢)، فإنه من الناحية المطلقة قد حدث تطور كبير في كل من صادرات الجماعة ووارداتها، كما هو واضح في جدول[٤] رقم (٤ ـ ٣)، وجدول رقم (٤ ـ ٤).

جدول رقم (٤ - ١)

نصيب الأقاليم الدولية من التجارة العالمية

(عام ١٩٨٢)

(نسبة مئوية)

الاقليم	الواردات (٪)	الصادرات (٪)
الجماعة الأوروبية (خارج الجماعة)	١٩,٢	١٨,٢
التجارة الحرة	٧,٢	٦,٧
الولايات المتحدة الامريكية	١٥,٦	١٣,٤
اليابان	٧,٨	٩,٠
الدول الصناعية الأخرى	٨,٩	٩,١٠
الكتلة الشرقية	١٠,٧	١٢,٣
الاقطار المصدرة للنفط (أوبك)	٩,٥	١٤,٦
دول العالم الثالث الأخرى	٢١,٠	١٦,٦

المصدر: «The External Trade of the European Community,» *European file,* 19 (December 1983), p.2.

جدول رقم (٤ ـ ٢)

نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي تجارة الجماعة الأوروبيـة (١٩٥٨ ـ ١٩٨٢)

(نسبة مئوية)

	السنة	بلجيكا/ لوكسمبورغ	الداغارك	المانيا	اليونان	فرنسا	ايرلندا	ايطاليا	هولندا	بريطانيا	الجماعة الاوروبية
الواردات	١٩٥٨	٤٥,٣	٤١,٠	٦٥,٦	٤٦,٧	٧٣,٣	٥٨,٢	٧٠,٥	٤٩,٧	٧٩,٥	٦٦,١
	١٩٧٢	٢٨,٦	٥٤,٠	٤٥,٣	٤٥,٠	٤٣,٦	٢٨,٨	٥٠,٣	٣٧,٥	٦٨,١	٤٧,٢
	١٩٨٢	٣٨,٩	٥١,٢	٥٠,٩	٥٣,٥	٤٩,٢	٢٥,٦	٥٨,١	٤٦,٠	٥٩,١	٥١,٠
الصادرات	١٩٥٨	٤٥,٧	٤١,٨	٦٣,٧	٤٩,٦	٧١,٢	١٠,١	٦٥,٢	٤١,٥	٧٩,٧	٦٤,١
	١٩٧٢	٢٥,١	٥٦,٥	٥١,٧	٤٧,٣	٤٢,٧	١٨,٦	٤٧,١	٢٤,٢	٦٨,٨	٤٦,٣
	١٩٨٢	٢٨,٤	٥١,٣	٥١,٥	٥٣,٦	٥١,٢	٢٨,٢	٥٢,٨	٢٥;٩	٥٨,٨	٤٧,٦

جدول رقم (٤ - ٣)

قيمة صادرات الجماعة (١٩٧٣ - ١٩٨١) ونسبتها إلى اجمالي صادرات الدول الصناعية
(بملايين وحدات العملة الأوروبية)

البلد	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	
										نسبة مئوية (٪)
أوروبا ١٠	١٧١٨٦٢	٢٣٢٩٩٢	٢٤١٤٢٦	٢٩٤٩٤٦	٣٣٥٢٠٠	٣٦٢٣١٤	٤٢١٧٠٦	٤٧٨٧٨٤	٥٤٩٠٨٨	٢٨,٠
بلجيكا/ لوكسمبورغ	١٨٢٠٣	٢٣٧٠٤	٢٣١٩٣	٢٩٣٤٠	٣٢٨٩١	٣٥٢٠٤	٤١٠٣٣	٤٦٤٥٩	٤٩٨٨١	٢,٥
الدانمارك	٥٠٦٣	٦٤٦٤	٧٠٢٤	٨١٣٩	٨٨١٦	٩٢٢٤	١٠٧٦٦	١٢١٩٥	١٤٥٢٦	٠,٧
المانيا	٥٤٣٩٧	٧٤٧٥٣	٧٢٦٦٦	٩١١٥٥	١٠٣٣١٦	١١١٣٤٠	١٢٥٢٤٣	١٣٨٧٨٧	١٥٧٨٨١	٨,١
اليونان	١١٥٩	١٧٠٢	١٨٥٥	٢٢٩٥	٢٤١١	٢٦٤٥	٢٨٤١	٣٧٢٨	٣٨٦٠	٠,٢
فرنسا	٢٨٩٠٢	٣٨٤٦٩	٤١٩٨١	٤٩٩١٥	٥٥٦٦٧	٦٠١١٨	٧١٥١٠	٨٠١٥٠	٩١١٢٢	٤,٦
ايرلندا	١٧٢٧	٢٢٢٦	٢٥٨٥	٢٩٩٢	٣٨٥٢	٤٤٥٩	٥٢٢٢	٦١٠١	٧٠٠٦	٠,٤
ايطاليا	١٨١٠٥	٢٥٥٥٧	٢٨٢٤٠	٣٣٥٠٤	٣٩٦٨٨	٤٣٩٤٢	٥٢٦١٥	٥٦١١٥	٦٨١٧٠	٣,٥
هولندا	١٩٥١١	٢٧٧٤٥	٢٨٥٩٣	٣٦١٤٩	٣٨٢٨٣	٣٩٢٩٢	٤٦٤٣٤	٥٣١٨٤	٦١٥٥٩	٣,١
المملكة المتحدة	٢٤٧٩٥	٣٢٣٧٣	٣٥٢٨٨	٤١٤٥٨	٥٠٢٧٦	٥٦٠٩٠	٦٦٠٤٢	٨٢٠٦٣	٩٥٠٨١	٤,٩

جدول رقم (٤ ـ ٤)

قيمة واردات الجماعة (١٩٧٣ ـ ١٩٨١) ونسبتها إلى اجمالي واردات الدول الصناعية (بملايين وحدات العملة الأوروبية)

البلد	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	
										نسبة مئوية (٪)
أوروبا ١٠	١٧٧٤٥١	٢٥٠٢٠٣	٢٤٧٠٨٨	٣١٣٩٩٦	٣٤٥٩٧١	٣٨٦٣٢٦	٤٤٦٤٥٧	٥٢٦٥٥٠	٥٨١٢٤٧	٢٨,٩
بلجيكا/ لوكسمبورغ	١٧٩١٠	٢٥٠١٥	٢٤٨١٩	٣١٧١٥	٣٥٤١٨	٣٨٠٩٥	٤٤٠٥٣	٥١٦٣٢	٥٥٦١٣	٢,٨
الدانمارك	٦٣٣٤	٨٣٣١	٨٣٨٣	١١٠٩٣	١١٦١٦	١١٤٢٢	١٣٦٧٠	١٤١٠٦	١٥٨٩٩	٠,٨
المانيا	٤٤١٠٦	٥٨٠٤٦	٦٠٤٤٢	٧٨٩١٢	٨٨٨٠٣	٩٥٤٠٦	١١٦٣١٠	١٣٥٢٤٣	١٤٦٨٥٥	٧,٣
اليونان	٢٧٨٧	٣٦٩٤	٤٣٠١	٥٤٢٦	٥٩٩٩	٦١٥٠	٧٠٢٨	٧٦٣٤	٨٠١٧	٠,٤
فرنسا	٣٠٠٤٢	٤٤٢٩٣	٤٣٦٨٢	٥٧٦٤٧	٦١٧٨٤	٦٤٢١٥	٧٧٧٠٥	٩٧١٠٢	١٠٨٤٢١	٥,٤
ايرلندا	٢٢٦٣	٣١٩٣	٣٠٤٦	٣٧٦٤	٤٧٢٨	٥٥٩١	٧١٧٥	٧٩٩٩	٩٤٨٨	٠,٥
ايطاليا	٢٢٦٤٩	٣٤٤٣٨	٣١١٢٢	٣٩٤٨٥	٤٢١٣٢	٤٤٢٧٨	٥٦٧١٦	٧١٨١٣	٨٢١٠٨	٤,١
هولندا	١٩٧٩٩	٢٧٨٤٧	٢٨٣٨٩	٣٥٨٣٢	٣٩٩٧٠	٤١٥٣٢	٤٩٠٥٣	٥٥٣٦٩	٥٩٢٧٢	٢,٩
المملكة المتحدة	٣١٥٦٢	٤٥٣٤٧	٤٢٩٠٥	٥٠١٢٢	٥٥٥٢٢	٦١٦٣٨	٧٤٧٤٦	٨٥٦٥٣	٩٥٥٧١	٤,٨

وهذه الزيادة المطلقة في تجارة الجماعة الخارجية قد تمت مع جميع الأقاليم الاقتصادية في العالم بلا استثناء[5]. وهو الأمر الذي يوضحه كل من الجدولين: رقم (٤ ـ ٥)، ورقم (٤ ـ ٦). فبالرغم من التغييرات النسبية المتفاوتة الأهمية بالنسبة لتجارة الجماعة مع هذه الأقاليم، فإن النمو التجاري مع كل منها ظل مستمراً وان تفاوتت الأهمية النسبية لكل منها[6]. ولكن النتيجة التي يمكن التوصل إليها هي أن الجماعة الأوروبية تعيش في حالة اعتماد متبادل مكثف مع العالم الخارجي سواء من حيث الصادرات أم من حيث الوارادات، فرغم سوقها الضخمة وإمكانياتها الهائلة، فإن اعتمادها على الخارج واضح في كلا المجالين. ورغم أنها تعتمد على تجارتها مع الدول الصناعية إلى حد كبير حيث تبلغ نسبة التجارة معها حوالى ٦٠ بالمائة من إجمالي تجارة الجماعة، فإن ما تبقى من تجارة مع العالم الثالث (٤٠ بالمائة) يظلّ ذا أهمية قصوى، من حيث كونه مصدراً للعمالة، كما أنه يعد المجال المتوقع للتوسع الاقتصادي الأوروبي. وكما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٧) فإن[7] الجماعة تعاني من عجز في ميزانها التجاري الكلي مع العالم الخارجي، ولكن هذا العجز، كما هو واضح من الجدول رقم (٤ ـ ٦)، موجود بالنسبة للدول الصناعية ودول العالم الثالث. ولسد هذا العجر فإن أوروبا لن يكون أمامها سوى مزيد من الاعتماد على زيادة الصادرات وبالتالي زيادة التفاعل والاعتماد على العالم الخارجي، وهنا يأتي دور العالم الثالث الذي لا تزال أسواقه مفتوحة، خصوصاً وأن العجز في الميزان التجاري ناتج عن العجز

جدول رقم (٤ - ٥)

نسبة انتشار التجارة الخارجية للجماعة على أقاليم العالم الاقتصادية
(١٩٥٨ - ١٩٨٢)
(نسبة مئوية)

الاقليم	الواردات (٪)			الصادرات (٪)		
	١٩٥٨	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٥٨	١٩٧٢	١٩٨٢
منطقة التجارة الحرة	١٤,٧	١٨,٩	١٨,٢	٢٠,٤	٢٦,٢	٢٢,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٧,٠	١٧,٧	١٦,٧	١٢,٢	١٧,٨	١٥,٠
اليابان	١,١	٤,٣	٥,٦	٠,٩	٢,٣	٢,٢
الدول الصناعية الاخرى	١٧,٠	١٣,٩	١٠,٤	١٦,٩	١٥,٥	١٢,٢
الكتلة الشرقية	٥,٦	٧,٩	٩,٠	٦,٥	٨,٥	٦,٩
العالم الثالث	٤٤,٧	٣٧,٤	٤٠,١	٤٣,١	٢٩,٦	٤٠,٩
دولتا افريقيا والكاريبي والهادي ACP	٩,٩	٧,٥	٥,٥	٩,٤	٦,٣	٦,٤
دول البحر المتوسط	٩,٧	١٣,٠	١٤,٦	١٦,٢	١٨,٤	١٩,١
الاقطار المصدرة للنفط (أوبك)	١٦,٢	١٨,١	٢٢,٣	١٢,١	٨,١	١٩,٤
دول منظمة جنوب شرق آسيا	٢,٩	١,٧	٢,٢	٢,٧	٢,٠	٢,٩
أمريكا اللاتينية	١١,١	٧,٠	٦,٤	١٠,٠	٧,١	٥,٦

جدول رقم (٤ ـ ٦)

الميـزان التجاري للجـماعة الأوروبيـة موزعـاً عـلى أقـاليم العـالم الاقتصادية (١٩٥٨ ـ ١٩٨٢)

(بملايين وحدات العملة الأوروبية)

الاقليم	الواردات		الصادرات		الميزان التجاري	
	١٩٥٨	١٩٨٢	١٩٥٨	١٩٨٢	١٩٥٨	١٩٨٢
منطقة التجارة الحرة	٣٤٨٢	٥٨٥٢٠	٤٤٢٩	٦٥٣٣١	+ ٩٤٧	+ ٦٨١١
الولايات المتحدة الامريكية	٤٠٢٩	٥٣٨٣١	٢٦٥٤	٤٢٩٠٨	- ١٣٧٥	- ١٠٩٢٣
اليابان	٢٥٢	١٧٩٥١	٢٠١	٦٣٠٨	- ٥١	- ١١٦٣٤
الدول الصناعية الأخرى	٤٠٢٤	٣٣٣٤٤	٣٦٨١	٣٤٩٥٣	- ٣٤٣	+ ١٦٠٩
الكتلة الشرقية	١٣٣٥	٢٩٠٥٨	١٤٠٢	١٩٩١٠	+ ٦٧	- ٩١٤٨
العالم الثالث	١٠٦١١	١٢٨٧٦٣	٩٣٦٠	١١٦٠٧٤	- ١٢٥١	- ١١٦٨٩
إجمالي العالم	٢٣٧٣٣	٣٢١٤٦٧	٢١٧٢٧	٢٨٦٤٨٤	- ٢٠٠٦	- ٣٤٩٨٣
دولتا افريقيا والكاريبي والهادي ACP	٢٣٤٩	١٧٧٦٣	٢٠٤٨	١٨٢٤١	- ٣٠١	+ ٤٧٨
دول البحر المتوسط	٢٢٩١	٤٦٧٩٨	٣٥٢١	٥٤٨٤٥	+ ١٢٣٠	+ ٨٠٤٧
الاقطار المصدرة للنفط (أوبك)	٣٨٤٩	٧١٨٤٠	٢٦٣٢	٥٥٦٤١	- ١٢١٧	- ١٦١٩٩
دول منظمة جنوب شرق آسيا	٦٨٧	٧٠٧٦	٥٩٧	٨٣٥٨	- ٩٠	+ ١٢٨٢
أمريكا اللاتينية	٢٦٣٧	٢٠٧٢٢	٢١٨٠	١٦١٥٢	- ٤٥٧	- ٤٥٧٠

جدول رقم (٤ ـ ٧)

الميزان التجاري للجماعة الأوروبية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)
(بملايين وحدات العملة الأوروبية)

	الواردات					الصادرات					الميزان التجاري				
	١٩٨٢				١٩٨٣	١٩٨٢				١٩٨٣	١٩٨٢				١٩٨٣
	١	٢	٣	٤	١	١	٢	٣	٤	١	١	٢	٣	٤	١
	١٥٧٦٠٩	١٦٠٢٢٩	١٤٩٣٦٤	١٦٣٣٩١	١٦٠٩٨٤	١٤٨٣٣٢	١٥٢١٠٣	١٤٢١٠٥	١٥٩١٦٩	١٥٣٨٠٢	٩٢٧٧-	٨١٢٦-	٧٢٥٩-	٤٢٢٣-	٧١٨٢-
الجماعة (١٠)	٧٥٨٨٩	٧٨٩٧٥	٧٢١٨٣	٨١٥٠٥	٨٠٥٥٥	٧٧٩٩٣	٧٩٥٢٧	٧٢٦١٤	٨١١٦٩	٨٢٦٥٤	٢١٢٥	٥٥١	٤٣١	٣٣٦-	١٩٩٩
الجماعة	٨١٦٢٥	٨١٠٩٣	٧٧٠٣٧	٨١٧٣٩	٨٠٢٠٣	٦٩٣٥٥	٧١٦٢٨	٦٨٥٠٤	٧٦٩٩٧	٧٠١٦٨	١٢٢٧١-	٩٤٦٥-	٨٥٣٤-	٤٧٤١-	١٠٠٣٤-

الكبير مع دول منظمة الأوبك التي لو استبعدناها لأصبح العالم الثالث مجال فائض تجاري بالنسبة للجماعة الأوروبية. على أي الأحوال، فقد يكون من الضروري أن نتناول علاقات الجماعة مع كلتا المجموعتين من الدول بقدر من التفصيل.

١ ـ علاقات الجماعة مع الدول الصناعية

تتشابك علاقات الجماعة الأوروبية مع الدول الصناعية الغربية المتقدمة في أوروبا الغربية وشمال امريكا ومنطقة الباسفيك (اليابان، استراليا، ونيوزلندا) تشابكاً كبيراً نتيجة الترابط الأمني في المعسكر الغربي عامة وداخل حلف الاطلسي بخاصة، والتشابه في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين هذه المجموعة من الدول، فضلاً عن اشتراكهما معاً في عدد من المنظمات الدولية التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتنموية فيما بينها، واشهرها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. ورغم التناقض الأمني بين الجماعة الأوروبية والدول الاشتراكية في شرق أوروبا، فإن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين استمرت في النمو منذ انشاء الجماعة وحتى الآن، ولذلك فسوف نتناول علاقات الجماعة مع كل من دول المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة والولايات المتحدة الامريكية واليابان ثم باقي الدول الصناعية الغربية، وأخيراً مع مجموعة الدول الاشتراكية.

أ ـ دول المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة

أشرنا، في الفصل الثاني، إلى أن حركة التوحيد الأوروبية قد انقسمت في نهاية الخمسينات بين هؤلاء الذين تزعمتهم بريطانيا وكانوا يرغبون في إقامة منطقة أوروبية للتجارة الحرة، وهؤلاء الذين تزعمتهم فرنسا وألمانيا واتجهوا نحو شكل أرقى من التعاون والتكامل وساروا في اتجاه إقامة سوق مشتركة. وانتهى الفريق الأول إلى إنشاء المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA، أما الفريق الثاني فأنشأ الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC. ورغم هذا الانقسام فإن كل مجموعة من المجموعتين من الدول شكلت بالنسبة للمجموعة الأخرى شريكاً تجارياً تفوق علاقاتها التجارية معه علاقاتها مع باقي الأقاليم الاقتصادية في العالم. وفي أعقاب عام ١٩٧٣، وانضمام عضوين من منطقة التجارة الحرة، وهما بريطانيا والدانمارك، إلى الجماعة الأوروبية، فإن الجماعة أقامت منطقة للتجارة الحرة مع الدول الباقية فيها وهي: البرتغال وسويسرا والنمسا والسويد والنرويج وأيسلندا وفنلندا، بحيث تم الغاء الحواجز الجمركية والقيود على السلع الصناعية، كما تم التوصل إلى عدد من التنازلات المتبادلة في المنتجات الزراعية. إضافة إلى ذلك فقد تم عمل بعض الترتيبات الخاصة بأيسلندا التي تعتمد كثيراً على صادراتها من السمك من أجل تسهيل هذه الصادرات إلى الجماعة، واهتمت الجماعة اهتماماً خاصاً بالبرتغال التي أصبحت مرشحة للانضمام اليها اعتباراً من عام ١٩٨٦،

حتى يمكن تأهيلها لهذه الخطوة، ونظراً لأنها أقل دول المنطقة الحرة نمواً، ولذا فقد حصلت البرتغال على مساعدات من بنك الاستثمار الأوروبي على شكل قروض ومنح بلغت ٧٦٠ مليون وحدة عملة أوروبية. وفي الوقت الراهن تشكل دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة حوالى ٢١ بالمائة من إجمالي تجارة الجماعة، وتشكل هذه الأخيرة ما يتراوح ما بين الثلث والثلاثة أخماس من تجارة المنطقة. ورغم الانخفاض النسبي لموقع المنطقة في تجارة دول الجماعة كما هو موضح في الجدول رقم (٤ ـ ٥)، فإنها لا تزال تعد أكبر شريك تجاري للجماعة، فضلاً عن الزيادة المتواصلة في الحجم المطلق للتجارة كما هو موضح في الجدول رقم (٤ ـ ٦). وأخيراً فإن التعاون بين الجماعة والمنطقة الحرة يتنامى في عدد من المجالات، منها البحث العلمي والبيئة ومصايد الأسماك وصناعة الصلب والمواصلات[٨].

ب ـ الولايات المتحدة الامريكية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية وحدة أوروبا الغربية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها العالمية ازاء الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي. وكان اشتراك أمريكا في حلف الاطلسي خطوة مهمة في التاريخ الأمريكي؛ حيث امتد مفهوم الأمن عبر المحيط الاطلسي وحتى النرويج وتركيا. ولذا فقد شجعت واشنطن بكل السبل التكامل الدفاعي

والامني الاوروبي، كما أسلفنا في الفصل الثاني. ورغم ذلك، فقد كـان اتباع أوروبـا للسبيل الاقتصـادي في تحقيق تكاملهـا سبباً في بعض القلق الامريكي. فمنذ عام ١٩٣٤، والسياسة الاقتصاديـة الخارجية الامريكية تقوم على أساس التوسـع في التجارة الخـارجية من خـلال التخفيض المتبادل بـين الدول للحـواجز الجمـركية التي تعـوق تدفق التجـارة بين الـدول. ولذا فعنـدمـا أوشكت الـدول الست المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية على الاتفاق فيـما بينهما على أساس قيام الاتحاد الجمركي فيما بينهـما، فقد وقعت الـولايات المتحدة الامريكية فريسة رغبتها الامنية في تعزيـز الترابط الأوروبي من جانب ومخاوفها الاقتصادية من أن يؤدي قيام الاتحـاد الجمركي الى التمييـز ضد السلع الامـريكيـة في الأسـواق الأوروبيـة بفعـل التعريفة الجمركية للدول الست من جانب آخر. ويظهر مثـل هذا التناقض في الاعلان الذي أصدرتـه وزارة الخارجيـة الأمريكيـة في شباط / فبراير سنة ١٩٥٧، لكي يحدد الموقف الأمـريكي من قيام الجماعة الاقتصـادية الأوروبيـة والمنطقـة الأوروبية للتجـارة الحرة. يعبر الاعلان من جانب عن تأييد الولايات المتحدة الامريكية لكل الخطوات التي من شأنها أن تقوي الرابـطة الاقتصاديـة والسياسيـة لأوروبـا الغربيـة في اطار «مجتمـع الاطلسي»، كـما انـه يعـبر، من جانب آخر، عن قلق الـولايات المتحـدة الأمريكيـة من أن يؤدي قيام الجماعة الأوروبية إلى التمييز ضـد البضائـع والصادرات الـزراعية الأمريكية(٩).

ورغم هذا التناقض في الرؤية الامريكية للتكـامل الأوروبي،

فإن الخيار الامريكي كان تشجيع انشاء الجماعة الأوروبية وتأييدها، مع محاولة دفعها في اتجاه خفض التعريفات الجمركية والحواجز التجارية غير الجمركية من خلال مفاوضات الجات، وهي المفاوضات التي أحرزت بعض التقدم خلال النصف الأول من الستينات. وقد خفف من حدة هذا التناقض أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحقق فائضاً في ميزانها التجاري مع العالم الخارجي. ولكن، ولأول مرة منذ عام ١٨٩٢، حدث عجز في الميزان التجاري الامريكي في عام ١٩٧١، وفي ميزانها التجاري مع الجماعة الأوروبية في عام ١٩٧٢(١٠). هذا العجز رفع التناقض الامريكي الأوروبي في مجال التجارة إلى السطح، ودفع الولايات المتحدة الامريكية الى اتباع عدد من الاستراتيجيات. أولاها مهاجمة السياسة الحمائية للجماعة وبخاصة في مجال الزراعة فدعت إلى تغييرها حتى يمكن زيادة الصادرات الزراعية الامريكية الأرخص سعراً. وثانيتها الدعوة إلى الغاء التمييز ضد البضائع الامريكية نتيجة الاتفاقيات التفضيلية التي اعطتها الجماعة لبعض دول البحر المتوسط ـ والتي سوف نتعرض لها بعد قليل ـ والتي أدت إلى عجز بعض المنتجات الامريكية مثل الحمضيات عن المنافسة. والأهم من ذلك، أن السلع الامريكية الصناعية أصبحت أقل قدرة على منافسة المنتجات الأوروبية في أسواق تلك الدول في البحر المتوسط التي اعطت تفضيلات جمركية لسلع الجماعة. ورأت الولايات المتحدة الامريكية أن مثل هذه الاتفاقيات التفضيلية تخالف المبدأ الذي أرسته اتفاقيات الجات

والذي يقوم على مبدأ اعطاء حقوق مماثلة للدول المشتركة في الاتفاقيات في حالة حصول أي خفض للتعريفات الجمركية، وهو المبدأ المعروف بحق الدولة الأولى بالرعاية. وثالثتها ربط المفاوضات التجارية بالمشكلات المالية والعسكرية. وقامت الحجة الامريكية هنا على أن مواجهة مشكلة العجز في الميزان التجاري والمدفوعات الامريكي يجب أن تتم من خلال ربط التغيير في التعريفات الجمركية بتكاليف ابقاء القوات الامريكية في أوروبا[11].

ولا جدال في أن هذه الاستراتيجية الاخيرة كانت ترمى إلى الضغط على الجماعة الاوروبية واشعارها أنه لا يمكن الفصل ما بين رابطتيها. الامنية والاقتصادية بالولايات المتحدة الامريكية. وقد حاولت الجماعة الأوروبية أن تلاقي الرغبات الامريكية في منتصف الطريق بالموافقة على تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية الواردة الى السوق ولكن دون الغائها كلياً أو المساس بالاتفاقيات التفضيلية لدول البحر المتوسط. وفي الوقت نفسه، أثارت الجماعة الأوروبية قضية الشركات الامريكية دولية النشاط والتي تعمل في أوروبا، واحتجت الجماعة بأن صادرات هذه الشركات يجب أن تحسب ضمن الصادرات الامريكية لأوروبا[12]. واستمرت المجادلات الامريكية مع الجماعة طوال عقد السبعينات من خلال ما هو معروف بجولة طوكيو للمفاوضات التجارية للجات، التي بدأت في عام ١٩٧٣ واحرزت بعض التقدم عام ١٩٧٩.

ولكن مع بداية الثمانينات فإن المشكلات الاقتصادية بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية أصبحت أكثر تعقيداً. فمن الناحية المالية، كان انتعاش الاقتصاد الامريكي وارتفاع اسعار الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية سبباً في زيادة قوة الدولار الامريكي، مما أدى إلى هجرة رؤوس الأموال الأوروبية إلى أمريكا. ومما عقد هذه العلاقة أن الولايات المتحدة الاميركية نجحت في تطوير صناعاتها بحيث أخذت في استيعاب نتائج الثورة الصناعية الثالثة مقارنة في ذلك بأوروبا التي ظلت متخلفة في هذا المجال، وهو الأمر الذي أشرنا له في الفصل السابق. وقد نجم عن ذلك كله أن الميزان التجاري بين الطرفين أصبح في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو موضح في الجدول رقم (٤ ـ ٨). وإضافة إلى ذلك، استمرت المشكلات فيما بينهما فيما يتعلق بسياسات الجماعة الزراعية، ونزوع الولايات المتحدة الامريكية الى اتخاذ عدد من الاجراءات الحمائية في صناعة الصلب[١٢].

ج ـ اليابان

عند قيام الجماعة الأوروبية، لم تكن التجارة مع اليابان تشكل أهمية كبرى بالنسبة لها، حيث لم تشكل الواردات من اليابان سوى ١,١ بالمائة من واردات الجماعة، و٠,٩ بالمائة من صادراتها. ولكن اليابان خلقت تدريجياً واحدة من مشكلات الجماعة المزمنة

جدول رقم (٤ ـ ٨)

الميزان التجاري بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)
(بملايين وحدات العملة الأوروبية)

الواردات					الصادرات					الميزان التجاري				
١٩٨٢				١٩٨٣	١٩٨٢				١٩٨٣	١٩٨٢				١٩٨٣
١	٢	٣	٤	١	١	٢	٣	٤	١	١	٢	٣	٤	١
١٢٩٨٠	١٤٤٣٥	١٣١٥٣	١٣٢٦٣	١٣٤٢٠	٩٣٦٢	١٠٠٨٨	١٠٩٥٢	١٢٥٠٦	١٠١١٠	- ٣٦١٨	- ٤٣٤٧	- ٢٢٠١	- ٧٥٧	- ٣٣١١

المصدر: *Europe: The Challenge* (EPP Group - The European Parliament, 1983), pp. 190-191.

في تجارتها الخارجية. فخلال الستينات استطاعت اليابان أن تغرق السوق الأوروبية بمنتجاتها الرخيصة من النسيج والمصنوعات المنزلية ومنتجات الصلب. وفي السبعينات، أضيفت إلى ذلك الصناعات الالكترونية والسيارات، إضافة إلى منافسة منتجات الجماعة بالنسبة لبناء السفن وغيرها من الصناعات. ومع الثمانينات فإن المنتجات اليابانية في مجال المعلومات والكمبيوتر وغيرها من منتجات الثورة الصناعية الثالثة، أصبحت تشكل منافساً حقيقياً لمنتجات الجماعة داخلها وخارجها. ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال العجز المزمن في الميزان التجاري بين الجماعة واليابان الذي يوضحه الجدول رقم (٤ ـ ٦) المبين لمقدار العجز لعام ١٩٨٢ والجدول رقم (٤ ـ ٩) الذي يوضح العجز في الربع الأول من عام ١٩٨٣[١٤]. وقد بلغ هذا العجز في عام ١٩٨٣ ما يقرب من ١٣ بليون وحدة عملة أوروبية بزيادة قدرها ٢ بليون عن العام السابق[١٥]. وبذلك فإن عجز الجماعة التجاري مع اليابان يشكل أسوأ حالات الميزان التجاري بينها وبين باقي المجموعات الاقتصادية الأخرى في العالم الصناعي المتقدم. ويشغل هذا الميزان المركز الثاني في سوئه بعد ميزان الجماعة مع دول الأوبك كما هو موضح في الجدول رقم (٤ ـ ٦).

وفي مواجهة هذا العجز المتزايد في الميزان التجاري للجماعة مع اليابان، بدأت الجماعة، منذ مطلع الستينات، باتخاذ عدد من الاجراءات الحمائية ضد المنتجات اليابانية عن طريق تحديد

جدول رقم (٤ ـ ٩)

الميزان التجاري بين الجماعة الأوروبية واليابان (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)
(بملايين وحدات العملة الأوروبية)

الواردات					الصادرات					الميزان التجاري				
١٩٨٢				١٩٨٣	١٩٨٢				١٩٨٣	١٩٨٢				١٩٨٣
١	٢	٣	٤	١	١	٢	٣	٤	١	١	٢	٣	٤	١
٤٣٩٥	٤٧٢٩	٤٥٧٥	٤٦٩٦	٤٦٩٦	١٦٥١	١٥٣٤	١٥٣٦	١٥٨٧	١٦٠٧	٢٧٤٤ -	٣١٩٥ -	٢٥٣٩ -	٣١٠٨ -	٢٣٠٨٩ -

المصدر: *Europe*, The Challenge, p.187.

حصص الاستيراد. وعند دخول اليابان في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، مثل ذلك ضمنياً قبول اليابان بضرورة تحرير التجارة بينها وبين الدول الاعضاء الأخرى، ومن ثم دخلت الجماعة معها في مفاوضات مكثفة من أجل مساهمة اليابان في تصحيح الميزان التجاري للجماعة عن طريق التحديد التطوعي من جانبها لصادراتها إلى الجماعة إلى جانب فتح أبوابها لصادرات الجماعة. وقد انهارت هذه المباحثات عام ١٩٧٢، ولكن حتى بعد استئنافها والتوصل إلى اتفاقية في عام ١٩٧٣، فإنه مع نهاية عام ١٩٧٥، بدأ العجز في الزيادة مرة أخرى[١٦]. ومع بداية الثمانينات رأت الجماعة أن التوصل إلى اتفاقيات بينها وبين اليابان تضع حدوداً تطوعية على الصادرات اليابانية لا يكفي وحده لتصحيح العجز، ومن ثم فقد زادت من ضغطها من أجل مزيد من تقليل الحواجز التجارية اليابانية مع مصاحبة ذلك بحملات دعاية أكبر للسلع الأوروبية. والأهم من ذلك تكثيف العمل من أجل بناء استراتيجية علمية وصناعية لتحديث الصناعة الأوروبية بحيث تكون قادرة على منافسة الصناعة اليابانية.

د ـ الدول الصناعية الرأسمالية الأخرى

تعد تجارة الجماعة مع باقي الدول الصناعية الرأسمالية إحدى النقاط المضيئة بالنسبة لتجارة الجماعة الخارجية. فرغم الانخفاض في نسبة هذه المجموعة من الدول إلى مجمل التجارة الخارجية، فإن

التجارة معها من الناحية المطلقة استمرت في الارتفاع. والاهم من ذلك فقد نجحت الجماعة في تحقيق فائض في الميزان التجاري معها يصل إلى ١٦٠٩ ملايين وحدة عملة أوروبية في عام ١٩٨٢، مقارناً بعجز قدره ٣٤٣ وحدة عملة في عام١٩٥٨، كما هو موضح في الجدول رقم (٤ ـ ٦) السابق. وتعد كل من كندا واستراليا ونيوزلندا ابرز الدول في هذه المجموعة، وهي التي كانت مرتبطة ببريطانيا في إطار رابطة الكومنولث. وتشكل الدول الثلاث جزءاً مهماً من واردات الجماعة الزراعية والحيوانية وبخاصة القمح والتفاح واللحم البقري، ومجالاً مهماً لصادرات الجماعة من المنتجات الصناعية. ومنذ انشاء الجماعة، وحتى عام ١٩٧٢، فإن ميزان الجماعة التجاري معها كان يحقق عجزاً، وان كانت الجماعة قد نجحت في تضييق هذا العجز حتى أن صادراتها زادت أربع مرات لكندا وثلاث مرات لاستراليا وبلغت الضعف بالنسبة لنيوزلندا خلال هذه الفترة. ولكن بعد انضمام بريطانيا إلى السوق المشتركة انقلب العجز إلى فائض مع كل من استراليا ونيوزلندا، وان استمر بشكل ضعيف مع كندا. وخلال ما يزيد عن العقد من الزمان، منذ انضمام بريطانيا، تتابعت محاولات كل من استراليا ونيوزلندا لتصحيح هذا العجز مع الجماعة بخاصة بعد الزيادة الضخمة في المنتجات الزراعية والحيوانية للجماعة، والتخفيف من الاعتماد المتزايد لهاتين الدولتين عليها. وفي هذا الاتجاه، تم اعطاء مزايا تفضيلية لكميات محددة من اللحم والزبدة النيوزلنديين، أما استراليا، فقد تم تعويضها نسبياً عن

طريق زيادة الواردات المعدنية منها وبخاصة المواد الخام الخاصة بالطاقة النووية. أما كندا، فلم تحصل على أية معاملات تفضيلية من الجماعة، ولكن الطرفين وقعا عام ١٩٧٦ اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري تخلق آليات مهمة للتعاون بين الطرفين في مجالات التجارة والصناعة والبحث العلمي[١٧].

هـ - الدول الاشتراكية

سارت علاقات الجماعة الأوروبية، منذ انشائها، مع الدول الاشتراكية في شرق أوروبا وآسيا، فيما عدا يوغسلافيا والصين، في خطين متوازيين ومتناقضين. فاعتباراً من عام ١٩٧٥، لم تعترف هذه الدول بالجماعة ورفضت إقامة علاقات دبلوماسية معها؛ وذلك في الوقت الذي سعت فيه إلى عقد اتفاقيات ثنائية وزيادة حجم التجارة مع الدول الاعضاء في الجماعة. فقد ظلت وجهة نظر المجموعة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، تنتقد الجماعة الأوروبية باعتبارها سوقاً مغلقة للتجارة، وأداة للتمييز في التجارة ضد بضائع الدول الأخرى، فضلاً عن كونها تعبيراً عن «التنافس الامبريالي» مع الدول الامبريالية الأخرى مثل اليابان والولايات المتحدة الامريكية. وقد استمر هذا الموقف المتشدد من الجماعة حتى منتصف السبعينات، حيث بدأ العديد من الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بين الكوميكون والجماعة الأوروبية[١٨]. ويبدو أن الوفاق في النظام الدولي قد أدى إلى

تخفيف التوتر في القارة الأوروبية كما أدى في النهاية إلى انسياب التجارة بين الطرفين كما هو موضح في الجدول رقم (٤ ـ ١٠)، الذي يوضح الزيادة المستمرة في واردات الجماعة من دول أوروبا الشرقية وصادراتها إليها[١٩]. هذه الزيادة حدثت أساساً من خلال العلاقات الثنائية بين دول الجماعة ودول الكوميكون، وحاولت الهيئة الأوروبية، منذ عام ١٩٧٤، أن تعقد اتفاقيات شاملة لكي تحل محل الاتفاقيات الثنائية، ولكنها فشلت حتى الآن في تحقيق ذلك. إلا أنها ـ رغم عدم اعتراف دول الكوميكون بها وانشاء تبادل دبلوماسي معها ـ عقدت اتفاقيات في قطاعات معينة مع دول أوروبا الشرقية عدا الاتحاد السوفياتي. وكانت رومانيا أول الدول الموقعة لاتفاقية خاصة بتجارة النسيج عام ١٩٧٦ أعقبتها باتفاقية أخرى خاصة بتجارة الصلب، وفي عام ١٩٨٠ وقعت اتفاقية طويلة المدى في تجارة السلع الصناعية وأخرى خاصة بتكوين لجنة مشتركة لتنظيم العلاقات بين الجماعة ورومانيا. كما عقدت كل من المجر وبولندا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا اتفاقيات طويلة المدى خاصة بتجارة المنسوجات، مع وضع ترتيبات سنوية خاصة بتجارة الصلب. كل هذه الاتفاقيات تتعلق بوضع حصص معينة للتجارة في هذه المجالات. ومن الملاحظ هنا أنه رغم أن الميزان التجاري بين الجماعة ودول أوروبا الشرقية يحقق عجزاً خلال السنوات الأخيرة، كما هو واضح من الجدول رقم (٤ ـ ٦)، فإن الجماعة لا تزال مهتمة بزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية لاغراض سياسية خاصة بمحاولة تحرير التجارة في هذه الدول ومن

جدول رقم (٤ - ١٠)

تجارة الجماعة مع دول أوروبا الشرقية
(١٩٥٨ - ١٩٨٢)

السنة	الواردات	الصادرات
١٩٥٨	١٠٦٧	٩٢٢
١٩٥٩	١٢٦٩	١٠
١٩٦٠	١٥٠٤	١٣٦٥
١٩٦١	١٦٥٥	١٥٨٤
١٩٦٢	١٨٠٠	١٦٧٤
١٩٦٣	٢٠١٤	١٦٠٠
١٩٦٤	٢٠٨٨	١٦٥٧
١٩٦٥	٢٤٢١	١٩١٩
١٩٦٦	٢٧١٦	٢٢٩٠
١٩٦٧	٢٩٤٧	٢٧٧٢
١٩٦٨	٣١٠٦	٣٠٨٩
١٩٦٩	٣٤٩٧	٣٤٤٥
١٩٧٠	٣٩٠٧	٣٨٩٠

يتبع

تابع جدول رقم (٤ ـ ١٠)

السنة	الواردات	الصادرات
١٩٧١	٤٢٠٤	٤١٨٦
١٩٧٢	٤٦٩٩	٤٩٢٩
١٩٧٣	٦٠٥٧	٦٦٤٢
١٩٧٤	٨٢٥٧	١٠١١٠
١٩٧٥	٨٦٩٥	١١٩٤٢
١٩٧٦	١١٦٥٩	١٢٨٠٨
١٩٧٧	١٢٦٤٦	١٣٥٣٠
١٩٧٨	١٣٣٨٢	١٣٧٣٤
١٩٧٩	١٦٥٨٢	١٤٩٤٦
١٩٨٠	٢٠٠٦٨	١٦٧٧٣
١٩٨١	٢٢٢٥٧	١٧٣٢١
١٩٨٢	٢٦٣٣٠	١٧٢٩٨

ثم دفعها إلى تحرير اقتصادياتها(٢). وبشكل عام، فإن نمط التجارة بين الجماعة ودول أوروبا الشرقية يسير في نمط مستقر، فبينما تصدر الجماعة السلع الصناعية ذات التكنولوجيا العالية، فإن أوروبا

الشرقية تصدر أساساً مواداً أولية وبعض الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات، إضافة إلى الصلب.

ورغم أن يوغسلافيا كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالجماعة الأوروبية وأقامت علاقات دبلوماسية معها، فإن الاتفاقيات التي عقدتها مع الجماعة كانت في الواقع غطاء لاتفاقيات يوغسلافيا الثنائية مع دول الجماعة. وهناك اتفاقية بين الطرفين لا تشتمل على معاملات تفضيلية وانما تضع قواعد ضد اغراق الاسواق بالسلع واحداث اضطراب فيها، فضلاً عن حماية العمالة اليوغسلافية في دول الجماعة، وتحث على التعاون العلمي والصناعي. إلا أن يوغسلافيا في الوقت نفسه تستفيد من المعاملات التفضيلية التي تمنحها الجماعة لدول مجموعة الـ ٧٧ في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD[٢١]. وبالنسبة للصين الشعبية، فقد اتخذت موقفاً من الجماعة مشابهاً لموقف أوروبا الشرقية من الناحية الايديولوجية، ولكن مع مطلع السبعينات بدأ هذا الموقف في التغير التدريجي حيث بدأت ترى في نمو الجماعة موازناً جديداً لقوة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية. وبالفعل اعترفت الصين بالجماعة عام ١٩٧٥ وتبادلا البعثات الدائمة. وبشكل متزايد فإن التجارة بين الطرفين تتزايد وتزداد اهميتها وبخاصة بالنسبة للصين[٢٢]. وفي عام ١٩٧٨، وقع الطرفان اتفاقية لتنظيم التجارة فيما بينهما أعقبتها اتفاقية طويلة المدى في مجال تجارة المنسوجات[٢٣].

٢ ـ علاقات الجماعة مع دول العالم الثالث

يوضح الجدولان رقم (٤ ـ ٥) ورقم (٤ ـ ٦) أن العالم الثالث يعد أكبر شريك تجاري للجماعة الأوروبية إذا ما أخذ كمجموعة إقتصادية واحدة، سواء أكان ذلك من حيث الواردات أم من حيث الصادرات. وقد تنوعت علاقات الجماعة مع دول العالم الثالث حسب قرب تلك الدول أو بعدها من الجماعة وحسب علاقاتها التاريخية بدول أوروبا الاستعمارية. ولذلك فقد يكون من الصعوبة بمكان أن نتعامل هنا مع هذه العلاقة بوصفها علاقة ثنائية وأنما سوف نجزئها إلى مجموعة من العلاقات نشرح تطوراتها وابعادها المختلفة.

أ ـ الدول المتوسطية والأقطار العربية

طورت الجماعة الاقتصادية الاوروبية، منذ إنشائها، سياسة مستمرة ومطردة التقدم تجاه البلدان التي تحيط بالبحر المتوسط. وحجر الزاوية في هذه السياسة، كما حدث خلال هذه السنوات، هو عقد اتفاقيات تفضيلية تربط هذه البلدان بدول الجماعة. بعض هذه الاتفاقيات يقوم على قوائم من السلع والبضائع بين هذه الدول والجماعة تسري عليها السياسة التفضيلية، وبعضها الآخر يسعى لإقامة منطقة تجارة حرة بين هذه الدول والجماعة يمكن أن تؤدي إلى الانتساب إلى الجماعة، وهي حالة من حالات

العلاقات الوثيقة التي تتعدى المعاملات التفضيلية.

وعند انشاء الجماعة، احتوت وثائقها على مواد تتعلق بكل من تونس والمغرب والجزائر. هذه المواد تمثل الاساس التاريخي والقانوني للعلاقات بين الجماعة والاقطار الثلاثة. ففي اعلان النيات الذي الحق بمعاهدة روما، أكد أعضاء الجماعة على رغبتهم في التوصل إلى اتفاقيات انتساب مع كل من تونس والمغرب وان يدفعوا التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيهما. وبالنسبة للجزائر، التي كانت تمثل في ذلك الوقت ثلاث مناطق فرنسية، فقد كانت تحظى بمعاملة الدول الاعضاء، ومن ثم كانت تتسلم مساعدة مالية، من قبل الجماعة. وبعد الاستقلال عام ١٩٦٢، طلبت الجزائر استمرار الأمر الواقع مع الاستثناء من اعطاء مساعدات جديدة لها وحصلت على ذلك. ومنذ ذلك التاريخ، فإن مركز الجزائر يعد حالة قانونية فريدة في إطار نظام العلاقات الخارجية للجماعة.

وفي عام ١٩٦٣، اهتمت كل من تونس والمغرب باعلان الجماعة آنذاك، الذي دعت فيه الدول الافريقية ذات العلاقة الخاصة بالدول الاعضاء (الدول المستعمرة سابقاً) إلى أن تطلب التفاوض من أجل الانتساب الى الجماعة. كذلك اهتمت الجزائر بهذا الاعلان رغم امتداد اتفاقية الجماعة وعديد من مزاياها لها. ولذلك بدأت، خلال عام ١٩٦٤، مباحثات استكشافية بين الهيئة الأوروبية والبلدان الثلاثة. وأثناء هذه المباحثات تشابهت المطالب

المقدمة من الاقطار الثلاثة إلى حد كبير، حيث كانت كلها تستهدف إنشاء منطقة تجارة حرة مع الجماعة. كان هذا الطلب نابعاً من أهمية سوق الجماعة لبلدان المغرب العربي الثلاثة، في ضوء حقيقة أن الجزائر كانت تصدر آنذاك ٨٥ بالمائة من صادراتها لدول السوق، أما تونس فتصدر ٦٠ بالمائة والمغرب ٥٨ بالمائة من إجمالي صادراتها.

ولكن الاتفاقيات بين بلدان المغرب العربي والجماعة تأخرت حتى عام ١٩٦٩ بسبب عديد من المشكلات. وكانت المشكلة الاقتصادية الواقعة أمام الطرفين ناشئة من حقيقة الموقف التنافسي لعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات المزروعة في ايطاليا. حيث رأت الحكومة الايطالية، في عام ١٩٦٤، أن تضع مبدأ يتضمن أن الدولة العضو التي قد تتضرر مصالحها من منافسة دولة منتسبة جديدة يجب أن يتم تعويضها من الدول الاعضاء الاخرى التي لم تتأثر بالمنافسة. وعلى الرغم من رفض الدول الأخرى قبول هذا المبدأ فإن ايطاليا نجحت، في عام ١٩٦٦، في اغراء شركائها في الجماعة بأن يقدموا لها ٤٥ مليون دولار امريكي بغرض تحسين المنتجات الايطالية. بعد ذلك أصبح الطريق مفتوحاً لعقد اتفاقية انتساب بين الجماعة وكل من تونس والمغرب، وضعت موضع التطبيق في ٧ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٦٩ وحتى آب / أغسطس سنة ١٩٧٤، وتضمنت معاملة تفضيلية لمعظم الصادرات الصناعية والمواد الخام المغربية والتونسية للجماعة. وفي مجال

الزراعة، غطت الاتفاقية ٥٠ بالمائة تقريباً من الصادرات المغربية الزراعية للجماعة و٧٠ بالمائة من تلك التونسية. وعلى الجانب الآخر منحت تونس معاملة تفضيلية لقائمة من المنتجات تبلغ ٤٠ بالمائة من وارداتها من الجماعة. أما المغرب، فقدمت تنازلات تتناسب مع ١٠ بالمائة من وارداتها من الجماعة. أما المفاوضات مع الجزائر فسارت في طريق المفاوضات نفسه مع كل من تونس والمغرب للتوصل الى اتفاقيات انتساب، إلا أن ذلك لم يحدث في الحالة الجزائرية، نظراً لعوامل كثيرة منها الوضع الخاص للجزائر في علاقاتها بالجماعة وبعض الاختلافات الفنية في طبيعة التنازلات التي يقدمها كل من الطرفين. وعلى أي الاحوال، ففي اطار السياسة الشاملة التي وُضعت في نهاية حزيران / يونيو سنة ١٩٧٣، فإن المجلس الوزاري الأوروبي اعطى الهيئة الأوروبية توصية للتفاوض من أجل انتساب الجزائر وتجديد اتفاقيات الانتساب مع تونس والمغرب(٢٤).

وخلال الفترة: ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧، تم تجديد اتفاقيات الانتساب الخاصة بكل من تونس والمغرب، كما تمّ عقد اتفاقية مشابهة مع الجزائر. وقد كانت الجماعة حريصة على توقيع هذه الاتفاقيات نظراً لأنها وقعت مع اسرائيل اتفاقية عام ١٩٧٥ تقود إلى انشاء منطقة تجارة حرة في السلع الصناعية. وقد كانت هذه الاتفاقية الاخيرة تتويجاً للعلاقات العميقة بين الجماعة واسرائيل. فنتيجة شعور كبير بعقدة الذنب على أقل الفروض، ولأسباب

أخرى تاريخية واستعمارية، كان لدى أوروبا الغربية علاقات استثنائية مع اسرائيل. فقد كان كثير من المفكرين الأوروبيين الذين اسهموا في انشاء الجماعة الأوروبية، من المتحمسين للتعامل مع اسرائيل دون أن يأخذوا في الاعتبار ان شعباً آخر هو الشعب الفلسطيني سوف يدفع ثمن ذلك[٢٥].

من جانب آخر، فإن اسرائيل كانت مهتمة غاية الاهتمام بتشييد صلات مع الجماعة لكي تحمي أسواق منتجاتها في الدول الأعضاء، وذلك نتيجة أن أكثر من ٤٠ بالمائة من مجموع الصادرات الاسرائيلية آنذاك كان يرسل إلى دول الجماعة الأوروبية وبخاصة إلى المانيا الغربية ودول البينيلوكس الثلاث. وثمة سبب آخر ذو دلالة، وهو سبب سياسي، فإن اسرائيل المعزولة داخل منطقتها كانت تبحث عن اصدقاء من كل مكان، وقبل كل شيء في أوروبا الغربية. لذلك فإن اسرائيل لم تنتظر طويلاً لكي تبدأ اتصالاً بالجماعة الأوروبية. فلم يكد حبر التوقيع على اتفاقية روما يجف بعد، حتى بدأت اسرائيل محاولتها للاتصال بالجماعة بالفعل. فالمذكرة الاسرائيلية الأولى التي قدمت الى الهيئة الأوروبية كانت في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩٥٨، وفي عام ١٩٥٩، كانت اسرائيل الدولة الأولى التي اعتمدت سفيراً لها لدى الجماعة.

وفي ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٦٠، طلبت اسرائيل من الجماعة عقد اتفاقية شاملة لتنظيم التجارة بين الطرفين، وقادت المفاوضات الطرفين إلى عقد اتفاقية تفضيلية وقعت في ٤

حزيران / يونيو سنة ١٩٦٤، وضعت موضع التطبيق في أول تموز / يوليو من ذلك العام. وتضمنت الاتفاقية تخفيضاً في التعريفة الجمركية بمقدار ٤٠ بالمائة في المتوسط للغريب فروت، و٣٣ بالمائة للبيرة الاسرائيلية (آفوكيد)، و٤٠ بالمائة لعدد متنوع من المصنوعات الكيماوية ولمصنوعات النسيج. وإضافة الى ذلك قامت فرنسا وايطاليا بزيادة حصص استيرادها من عصير الليمون الاسرائيلي والبروميد على وجه الخصوص. وفي اثناء حرب حزيران / يونيو، وبعد يومين مباشرة من شن اسرائيل الحرب على البلدان العربية، أي في يوم ٧ حزيران / يونيو سنة ١٩٦٧، ودون أي اهتمام لما يحدث في الشرق الأوسط وكشكل من أشكال المساندة المعنوية والاقتصادية لإسرائيل، اقترحت الهيئة الأوروبية على المجلس الوزاري التفاوض من أجل اتفاقية تفضيلية جديدة مع اسرائيل، إلا أن فرنسا عارضت ذلك نظراً للموقف السياسي السائد في الشرق الأوسط. ثم عاد الموقف الفرنسي مرة أخرى الى قبول حل وسط يقوم على عقد الاتفاقية مع اسرائيل، على أن يطبق المبدأ نفسه على أي بلد عربي يطلب عقد اتفاقية مماثلة. وبمجرد أن أصبحت هذه الفكرة مقبولة من الاعضاء الآخرين، بات الطريق مفتوحاً لاتخاذ قرار. ولذا قدم مجلس الوزراء في ١٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٩، التوصية الضرورية من أجل المفاوضات لإحداث «التطور المتوازن» في علاقات الجماعة مع بلدان الشرق الأوسط. وفي النهاية، عقدت الجماعة اتفاقية تفضيلية مع اسرائيل في ٢٩ حزيران / يونيو سنة ١٩٧٠ في لوكسمبورغ.

وفي اطار هذه الاتفاقية، فإن أكثر من ٨٥٠ سلعة اسرائيلية مصدرة إلى دول الجماعة، استفادت من التخفيض في تعرفات الجماعة الجمركية، الذي بلغ ٥٠ بالمائة خلال فترة خمس سنوات تبدأ بتخفيض قدره ٣٠ بالمائة في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٠ ثم ٥ بالمائة للسنوات الأربع التالية. وفي المقابل، فإن اسرائيل قدمت تخفيضاً للتعرفة الجمركية على جزء من المنتجات المستوردة من الجماعة إلى اسرائيل، صناعية وزراعية، بحيث يتم تقسيمها إلى أربعة مستويات بلغت قيمتها عند نهاية الاتفاقية ٣٠ بالمائة و٢٥ بالمائة و١٥ بالمائة و١٠ بالمائة لكل مستوى من هذه المستويات. أما بالنسبة للسلع الزراعية، فإن الجماعة الأوروبية منحت تخفيضاً قدره ٤٠ بالمائة للفواكه المنتجة في اسرائيل، وهي: البرتقال والماندرين والليمون والغريب فروت والموز والأفوكيد. وتخفيضاً آخر بلغ ٣٠ بالمائة على الخضروات الطازجة و٤٠ بالمائة للفواكه المحفوظة والسكر والشيكولاته والمعجنات والبسكويت. أما تلك المنتجات الموضوعة تحت ترتيبات معينة، في اطار السياسة الزراعية للجماعة، فلم تمنح أي تخفيض. ولكن المهم هنا هو أن الجماعة اتبعت مبدأ معيناً في تعاملها مع اسرائيل، ألا وهو أن قيمة التخفيض الجمركي الذي تقدمه اسرائيل للجماعة يجب أن يكون مساوياً لـ ٤٠ بالمائة من ذلك التخفيض الذي تقدمه الجماعة لاسرائيل. وقد ترتب على الاتفاقية تنمية حقيقية في التجارة بين اسرائيل والجماعة، فقد زادت واردات الجماعة ٨٥٧,٨٤ مليون دولار عام ١٩٧١ إلى ١٦٠٧,٧٣ مليون عام ١٩٧٣، أما

الصـادرات فـزادت من ٣٦١,٨٤ مليـون إلى ٥٦١,٤٦ خـلال الفترة نفسها. هذه الزيادة، كما هو واضح، تمت لصالح اسرائيـل فقـد تضاعفت صـادراتها خـلال عامـين، ورغم حدوث زيـادة في صادرات الجماعة أيضاً إلا أن ذلك تم في إطار زيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري بين الجماعـة واسرائيل؛ وهـو الأمر الـذي يعكس ولا شك تفضيلاً لإسرائيل في المعامـلات الاقتصاديـة قل أن نجـد مثيلاً له في تعـاملات الجـماعة الأخـرى، حيث تحرص دائمـاً على سـد أو تضييق هذا العجـز - إذا كـان مـوجـوداً - في أي اتفـاقيـة تعقدها.

وقد استمر هذا التفضيل عندما وقعت الجماعة اتفاقية جـديدة مـع اسرائيل في ١١ أيـار / مايـو سنة ١٩٧٥ لفـترة غير محـدودة، وأسست عـلى المادة ١١٣ من معـاهدة رومـا التي تعـطي امكـانيـة لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجماعة الأوروبية واسرائيل، باعتبارها مدخلاً للتعاون الاقتصادي. وتضمنت الاتفـاقية امكـانية التـوسع لكي تشمل مجالات جديدة. وقضت الاتفاقية بـأن تنقص الجماعـة تعرفاتها الجمركية على المنتجات الصناعية الاسرائيلية بحيث تصـل الى اعفاء كامل في أول تموز / يوليو عام ١٩٧٧، باستثناء منتجات تكرير النفط التي وضع لها حد أعلى كمي ونـظام خاص حتى عـام ١٩٧٩. أمـا بالنسبـة لإسرائيل، فـإنها تخفض تعرفـاتها الجمـركية بحوالى ٦٠ بالمـائة عـلى وارداتها الصنـاعية من الجـماعة عنـد تنفيذ الاتفـاقية، ثم تصـل هـذه السلع إلى حـد الاعفـاء النهـائي عـام

١٩٨٠ . وتستثنى من ذلك قائمة من المنتجات الصناعية تمثل ٤٠ بالمائة من واردات اسرائيل، وهي الواردات التي لا تستطيع الصناعة الاسرائيلية أن تجاري فيها الصناعة الأوروبية، فتستمر فترة التحول بالنسبة لها حتى عام ١٩٨٥، وتستثنى أيضاً قائمة أخرى بمجموعة من السلع لها الظروف نفسها، ويبدأ تخفيض التعرفة الجمركية عليها، اعتباراً من أول تموز / يوليو سنة ١٩٧٩ وتصل الى الاعفاء النهائي عام ١٩٨٩ . وحتى يسمح بالتطور المستقبلي للصناعات الاسرائيلية الوليدة، فقد سمحت الاتفاقية لاسرائيل أن تعيد انشاء تعرفات جديدة على مستوى لا يزيد عن ٢٠ بالمائة من اجمالي وارداتها الصناعية من الجماعة. ولم تطبق فكرة انشاء منطقة للتجارة الحرة على المنتجات الزراعية، ولكن زادت نسبة التخفيض في التعرفة الجمركية الأوروبية على البرتقال الطازج الى ٦٠ بالمائة والعصير الطبيعي إلى ٧٠ بالمائة. ولكن رغم كل هذه التسهيلات والمميزات التي أعطتها الجماعة لإسرائيل فإن الميزان التجاري بين الطرفين أصبح يعمل لصالح الجماعة الأوروبية، فبلغت صادرات الجماعة إلى اسرائيل ٢٥٤٣ مليون وحدة عملة أوروبية ووارداتها ١٧٩٣ مليون وحدة عملة عام ١٩٨٢[٢٦].

وقد كان نمو علاقات الجماعة مع اسرائيل سبباً في تنامي علاقاتها مع الأقطار العربية الواقعة على البحر المتوسط ومع الوطن العربي بصفة عامة. فكما ذكرنا سابقاً أنه خلال مشاورات الدول

الأعضاء فيما يتعلق بعقد اتفاقية تفضيلية مع اسرائيل عام ١٩٦٩، طالبت فرنسا أن يكون التوصل إلى اتفاقية مع اسرائيل مرتبطاً بفتح الباب للأقطار العربية؛ وذلك كي يتم التأكيد على التوازن في علاقات الجماعة بين اسرائيل والبلدان العربية. وبهذه الرؤية، فقد تم تطبيق المبدأ نفسه على مصر، ففتحت الجماعة باب المفاوضات معها في أيلول / سبتمبر سنة ١٩٧٠. أما لبنان الذي سبق أن وقع اتفاقية غير تفضيلية للتجارة وللتعاون الفني مع الجماعة عام ١٩٦٥ فقد طالب في تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٦٩ بالتفاوض من أجل عقد اتفاقية تفضيلية موسعة. وبالفعل وقعت الجماعة في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٧٢، اتفاقيات تفضيلية تجارية مع لبنان ومصر لمدة خمس سنوات، على أن يتم التفاوض فيما بعد بعقد اتفاقية جديدة أوسع نطاقاً وعلى أن يبدأ ذلك قبل ثمانية عشر شهراً من ميعاد انتهاء الاتفاقية الموقعة. كذلك في ٣ تموز / يوليو سنة ١٩٧٢، طلبت الأردن فتح باب المفاوضات مع الجماعة من أجل التوصل إلى اتفاقية تفضيلية وقد استمرت المفاوضات حتى ما بعد حرب تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٧٣، وبعدها بدأت الجماعة في مفاوضات جديدة مع كل من مصر ولبنان والأردن وسوريا في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٧٥ لتوقيع اتفاقيات تفضيلية موسعة. وبالفعل فإنه خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٥ و١٩٧٧ ـ مثلما حدث مع بلدان المغرب العربي الثلاثة ـ تم توقيع اتفاقيات تفضيلية تسمح بدخول السلع الصناعية المنتجة في هذه البلدان إلى الجماعة دون تعرفات جمركية،

باستثناء عدد من السلع التي اعتبرت «حساسة» مثل النسيج والمصنوعات الجلدية[٢٧].

لقد كانت حرب تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٧٣ نقطة تحول جوهرية في العلاقات الأوروبية العربية، فقد أوضحت الحرب مدى الاعتماد الأوروبي على الوطن العربي بالنسبة لامدادات الطاقة النفطية. وكان تصاعد الاسعار النفطية دافعاً لأوروبا لكي تكثف من تعاونها مع الوطن العربي، وهو الأمر الذي اتضح في التوصل الى اتفاقيات تفضيلية من خلال السياسة المتوسطية للصناعة، ومن خلال البدء في الحوار العربي ـ الأوروبي[٢٨]، الذي بدأ رسمياً عام ١٩٧٥، والذي تضمن مجالات متشعبة تجاوزت مجال التجارة الى مجالات أخرى اشتملت على جوانب سياسية سوف نتعرض لها بعد قليل. وهناك مجالات مختلفة للحوار تديرها لجنة عامة مشتركة منبثقة عن الجامعة العربية والجماعة الأوروبية[٢٩]. ولكن رغم هذا التشعب فقد ظلت نتائج الحوار محدودة ولم تتعد بعد مرحلة الدراسات التمهيدية، وكان ذلك إلى حد ما نتيجة الظروف السياسية التي نجمت عن اتفاقية كامب ديفيد وما تلاها من تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية. ورغم ذلك، فقد كان الحوار تعبيراً عن الاعتماد الأوروبي على الوطن العربي في مجال الطاقة كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤ ـ ١١) الذي يبرز زيادة قيمة الواردات الأوروبية من النفط والغاز العربي. إضافة إلى ذلك يوضح الجدول رقم (٤ ـ ١٢) أهمية الوطن

العربي باعتباره سوقاً للصادرات الأوروبية، سواء أكان ذلك نسبة إلى تجارتهم الكلية في العالم أم بعد استبعاد التجارة الداخلية للجماعة، وتصل إلى أقصاها كنسبة من التجارة مع العالم الثالث. وبشكل عام فإن الوطن العربي يعد أكبر شريك تجاري للجماعة الأوروبية بعد شمال أمريكا. والأهم من ذلك من وجهة النظر الأوروبية هناك عجز كبير في الميزان التجاري العربي الأوروبي يوضحه الجدول رقم (٤ ـ ١٣). وهذا العجز، في حقيقته، يعود إلى استيرادات النفط الأوروبية كما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ١٤) الذي يظهر العجز مع الاقطار العربية النفطية. والواقع هنا أننا لو استبعدنا النفط سوف نجد الميزان التجاري يميل بشكل حاد لصالح الجماعة الأوروبية[٣٠]. وعلى أي الأحوال فإن مثل هذا الوضع يجعل العلاقات الأوروبية مع الوطن العربي أحد الموضوعات الحيوية للتجارة والاقتصاد الأوروبيين.

وأخيراً، فإن السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية قد تضمنت الدخول في اتفاقيات انتساب مع عدد من الدول المتوسطية، ليس بغرض تحرير التجارة بينها وبين الجماعة عن طريق انشاء مناطق للتجارة الحرة فقط، إنما بغرض انشاء اتحاد جمركي معها واعدادها لكي تكون عضواً كاملاً فيها. وهذه الدول هي: اليونان وتركيا وقبرص واسبانيا ومالطة. وقد كانت تركيا واليونان أول من تقدم من هذه المجموعة بطلب انتساب للجماعة في صيف عام ١٩٥٩. وفي عام ١٩٦٣، تم توقيع اتفاقيات

جدول رقم (٤ ـ ١١)
نصيب الوطن العربي من واردات النفط والغاز للجماعة الأوروبية (بملايين وحدات العملة الأوروبية)

السنة	الاجمالي	الجامعة العربية	الجامعة العربية نسبة مئوية (٪)
١٩٧٦	٤٨,٦٤٠	٢٩,٧٦٥	١٦,٢
١٩٧٧	٤٨,٤٥٢	٣٠,٤١٠	٦٢,٨
١٩٧٨	٤٥,١٨٣	٢٧,٢٣٥	٦٠,٣
١٩٧٩	٦٠,١٩٩	٣٧,٧٥٧	٦٢,٧
١٩٨٠	٨٥,٣٨٤	٥٤,٧٨٣	٦٤,٢
١٩٨١	١٠٣,٥٣١	٦٧,٣٢٠	٦٥,٥

المصدر: «Trade Between the European Community and the Arab League Countries,» *Europe Information*, 24 (December 1983), p. 10.

جدول رقم (٤ - ١٢)
نصيب الوطن العربي من صادرات الجماعة الأوروبية ١٩٨١
(نسبة مئوية)

البلد	من الصادرات للعالم (٪)	من صادرات الجماعة خارجها (٪)	من صادرات الجماعة للدول النامية (٪)
المانيا	٧,٤	١٤,١	٤١,٨
فرنسا	١٢,٠	٢٣,١	٤٥,٢
ايطاليا	١٨,١	٣٢,٥	٦٢,٤
هولندا	٤,٧	١٧,٧	٤٠,٤
بلجيكا/لوكسمبورغ	٤,٩	١٦,٩	٤٠,٧
المملكة المتحدة	٩,٢	١٥,٧	٣٨,٥
ايرلندا	٦,٢	٢١,٣	٥٠,٩
الدانمرك	٥,٣	١٠,٠	٣٥,٨
اليونان	٢٥,٨	٤٥,٥	٧٩,٧

المصدر: *Eurostat; Monthly External Trade Bulletin,* no. 12, (1982).
(Including Intra-EC trade.).

جدول رقم (٤ - ١٣)
الميزان التجاري بين الجماعة الأوروبية والوطن العربي
(بملايين وحدات العملة الأوروبية)

	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١ أوروبا (١٠)
بلدان المشرق والمغرب العربي	+ ١٠٣١	+ ٣٢٨٥	+ ٤٨٥١	+ ٥٠٢٢	+ ٤٧٦٢	+ ٤٤٨٠
بلدان الخليج وليبيا	- ٧٣٤٦	- ١٣٢٣٩	- ١٤٤٧٩	- ١٦٧٦٩	- ٢٨٧٩٠	- ٢٥١٨٢
الدول الافريقية غير المتوسطية	+ ١	+ ١٩٦	+ ٤١٥	+ ٤١٧	+ ٥٥٢	+ ٦٥١
اجمالي بلدان الجامعة العربية	- ٦٣١٤	- ٩٧٥٦	- ٩٢١٣	- ١١٣٣٠	- ٢٣٤٧٦	- ٢٠٠٥٠

المصدر: *Eurostat: Monthly External Trade Bulletin.* (various issues).

ملاحظة: (Exports f.o.b. minus Imports c.i.f.)

جدول رقم (٤ ـ ١٤)
الميزان التجاري بين الجماعة الأوروبية
وكل قطر من الأقطار العربية
(١٩٨١) (بملايين وحدات العملة الأوروبية)

واردات الجماعة الأوروبية من وصادراتها إلى :	واردات الجماعة الأوروبية	صادرات الجماعة الأوروبية	الميزان الصادرات ـ الواردات
الاردن	٣٦	١٣٧٩	+ ١٣٤٣
الامارات العربية المتحدة	٤٦٤٣	٢٦٨٤	- ١٩٥٩
البحرين	١٦٣	٤٢٠	+ ٢٥٧
تونس	١٢٤٩	١٩٢٤	+ ٦٥٧
الجزائر	٦٠٦٣	٥٥٨٣	- ٤٧٩
الجماهيرية العربية الليبية	٧٠٩٢	٨٠٨١	+ ٩٨٨
جيبوتي	٢	١٠٧	+ ١٠٥
السودان	١٧٧	٥٨٥	+ ٤٠٨
سوريا	١٢٢٢	١٤٨١	+ ٢٥٩

يتبع

تابع جدول (٤ ـ ١٤)

واردات الجماعة الأوروبية من وصادراتها إلى:	واردات الجماعة الأوروبية	صادرات الجماعة الأوروبية	الميزان الصادرات ـ الواردات
السعودية	٣٦٨٣٢	١٠٤٤٢	- ٢٦٣٩٠
الصومال	١٣	١٧٩	+ ١٦٦
العراق	٢٩٩٦	٧٠٨٣	+ ٤٠٨٧
عمان	٨٧٤	٥٧١	- ٣٠٣
قطر	١٩٦٥	٥٦٢	- ١٤٠٣
الكويت	٣٠٥٩	٢٠٣٤	- ١٠٢٥
لبنان	٣٥	١٢٥٤	+ ١٠٢٢٠
مصر	٣٣٤٣	٤٢٦٥	+ ٩٢٢
المغرب	١٢٠٣	١٧٤٥	+ ٥٤١
موريتانيا	١٨٩	١٦١	- ٢٨
اليمن الديمقراطية	٧٠	٢١٣	+ ١٤٣
اليمن العربية	٥	٤٢٨	+ ٤٢٣

المصدر: *Eurostat: Monthly External Trade Bulletin,* no. 12. (1982).

انتساب بين الدولتين والجماعة تضمنت انشاء مجلس انتساب مشترك يسعى إلى التخفيض التدريجي للتعرفات الجمركية بين الطرفين والتنسيق بين السياسات الاقتصادية لكليهما. وقد نجحت اليونان بالفعل في إزالة العقبات امام انضمامها إلى الجماعة، وتقدمت بطلب للانضمام في حزيران / يونيو سنة ١٩٧٥، وقبلت عضويتها بالفعل اعتباراً من كانون الثاني / يناير سنة ١٩٨١. أما بالنسبة لقبرص، فقد تقدمت بطلب الانتساب للجماعة في كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٦٢، ولكن لم يقدر لها توقيع اتفاقية الانتساب الا في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٧٢. ورغم أن اسبانيا طلبت أيضاً مبكراً من الجماعة الأوروبية الانتساب إليها في عام ١٩٦٢ إلا أنه لم يقدر لها التوصل إلى اتفاقية انتساب إلا عام ١٩٧٠، وفي الوقت الحالي فإنها تقف في طليعة هذه المجموعة من الدول في الانضمام الى الجماعة؛ وهو الأمر الذي تم عام ١٩٨٦[٣١].

ب ـ دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي

خلال المفاوضات الأولى لإقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أثيرت قضية المستعمرات الخاصة بالدول الاعضاء الست الأولى وكيفية التعامل معها. فقد كان للدول الأوروبية، ما عدا المانيا ولوكسمبورغ، مستعمرات في افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وفي المحيط الهادي. ونظراً لأن فرنسا كانت لا تزال تهيمن على عدد كبير من الدول الافريقية وتحصل من استثماراتها فيها على أرباح

طائلة، فقد طرح توسيع السوق المشتركة لكي تشمل هذه المستعمرات، أو على أقل تقدير منحها معاملة تفضيلية في النواحي التجارية مع مد المعونة لهذه المستعمرات. وفي الوقت الذي اعترض فيه شركاء فرنسا على وجهة النظر الأولى فقد وافقوا على إقامة علاقة انتساب مع المستعمرات الأوروبية يتم بمقتضاها منح بضائعها معاملة تفضيلية عن طريق تخفيض التعرفات الجمركية عليها. وإضافة إلى ذلك، تم وضع ترتيبات لتقديم المعونة المالية لها من خلال صندوق التنمية الأوروبي قدرها ٥٨١ مليون دولار أمريكي للمساهمة في بناء الطرق والموانىء والمدارس والمستشفيات إضافة إلى مشروعات اجتماعية أخرى.

ومع بداية عام ١٩٦٠، بدأ العديد من المستعمرات السابقة ينال استقلاله، ودخلت ١٨ دولة افريقية في مفاوضات مع الجماعة الأوروبية لعقد اتفاقية انتساب جماعية تم التوصل اليها في ٢٠ تموز / يوليو ١٩٦٣ في مدينة ياوندى بالكاميرون لمدة خمس سنوات، وتضمنت هذه الاتفاقية الازالة التدريجية للتعرفات الجمركية بين هذه الدول والجماعة، مع الالغاء الفوري للتعرفات الأوروبية على عدد من المنتجات الاستوائية، ومراعاة باقي المنتجات عند وضع السياسة الزراعية للجماعة. كذلك تضمنت الاتفاقية أن تقوم الجماعة بمنح الدول الافريقية معونة مقدارها ٧٣٠ مليون دولار أمريكي. وأخيراً، فإنها تضمنت انشاء مجلس للانتساب يتكون من ممثلين لمجلس الوزراء الأوروبي وممثل للهيئة

الأوروبية وممثل لكل دولة منتسبة. وفي هذا المجلس، لا تمثل كل من دول الجماعة نفسها وإنما تمثل بمجموعها صوتاً واحداً، وكذا الأمر مع الدول المنتسبة بحيث تأخذ القرارات بالاجماع. يقوم هذا المجلس بالتشاور والاشراف على تطبيق الاتفاقية اما مباشرة أو من خلال «لجنة الانتساب» المتفرعة عنه. كذلك قضت الاتفاقية انشاء مؤتمر برلماني يتكون من عدد متساوٍ من البرلمان الأوروبي وبرلمانات الدول المنتسبة، وأخيراً انشأت الاتفاقية محكمة للتحكيم في المنازعات التي لا يستطيع مجلس الانتساب التوصل إلى حل لها.
وقد أسهمت اتفاقية ياوندى في زيادة حجم التجارة بين الدول المنتسبة والجماعة الأوروبية، فارتفعت واردات الجماعة منها بنسبة ٨٧,٥ بالمائة خلال الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٧٢، بينما ارتفعت صادراتها بنسبة ١٠٤,٩ بالمائة خلال الفترة نفسها[٣٢].
ومع انقضاء أجل اتفاقية ياوندى الأولى، رغم وجود عدد من العقبات، تم التوصل إلى اتفاقية ياوندى الثانية في حزيران / يونيو عام ١٩٦٦ وهي الاتفاقية التي سارت على نهج الاتفاقية الأولى نفسها مع بعض التوسع في اعفاء المنتجات الأولية الاستوائية من التعرفات الجمركية كلية. وفي حالة السلع التي تنافس سلعاً أوروبية فقد تقرر منح منتجات الدول الافريقية المنتسبة معاملة تفضيلية خاصة، مقارنة بالدول الأخرى التي تصدر للجماعة المنتجات نفسها، كذلك تقرر رفع قيمة المعونة الأوروبية من ٧٣٠ مليون دولار إلى بليون دولار خلال الخمس سنوات الخاصة بتطبيق المعاهدة.

وأثناء تنفيذ اتفاقية ياوندى الأولى، طالبت نيجيريا بعقد اتفاقية انتساب مستقلة، وبالفعل تم توقيع هذه الاتفاقية في ١٦ تموز / يوليو سنة ١٩٦٦، وكانت هذه الاتفاقية مماثلة في خطوطها العامة لاتفاقية ياوندى. كذلك طالبت كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا بعقد اتفاقية مماثلة، وبالفعل تم توقيع اتفاقية أروشا الخاصة بالدول الثلاث في تموز / يوليو سنة ١٩٦٨. وبعد توقيع اتفاقية ياوندى الثانية طالبت موريشيوس الانضمام الى الاتفاقية وتمت الموافقة على ذلك في أيار / مايو سنة ١٩٧٢. بعد ذلك أصبح على الجماعة الأوروبية أن تواجه العديد من الطلبات من دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي للحصول على حقوق الانتساب إلى الجماعة. لذا دعت الهيئة الأوروبية الى مؤتمر في تموز / يوليو سنة ١٩٧٣ في بروكسل حضرته ٥٣ دولة من أجل التوصل الى اتفاقية جماعية للانتساب. ووضعت الهيئة عدداً من المبادىء التي يمكن أن تقوم عليها هذه الاتفاقية هي[٣٣]:

(١) استمرار النظام الخاص بتحرير التجارة بين الطرفين، مع اعطاء الدول المنتسبة الحق في اعطاء المعاملة التفضيلية نفسها التي تعطيها الجماعة لسلع دول أخرى.

(٢) إقامة نظام يكفل استقرار الدخول الخاصة بالدول المنتسبة من عدد من المواد الأولية.

(٣) تدعيم المجهودات الخاصة بتدعيم التعاون الاقليمي بين الدول المنتسبة.

(٤) اعطاء معاملة خاصة لأكثر الدول المنتسبة فقراً.

(٥) زيادة جوهرية في المعونة المالية التي يقدمها صندوق التنمية الأوروبي.

(٦) تحسين الهياكل المؤسسية الخاصة بالانتساب.

وبعد مفاوضات مضنية، وقعت الجماعة اتفاقية انتساب جماعية في شباط / فبراير سنة ١٩٧٥، بمدينة لومى بتوغو عرفت باسم اتفاقية لومى الأولى ومدتها خمس سنوات ووقعتها مع الجماعة ٥٦ دولة من أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي ACP. وقضت الاتفاقية بالحرية الكاملة للسلع الصناعية الخاصة بهذه الدول في الدخول إلى أسواق الجماعة، إضافة إلى ٩٦ بالمائة من سلعها الزراعية، مع اعفاء الدول المنتسبة من شرط المبادلة. وتمت زيادة المعونة المقدمة من الجماعة الأوروبية إلى ٤ بلايين دولار امريكي، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ بالمائة عن تلك التي كانت مقررة في اتفاقية ياوندى الثانية. وتقرر تخصيص ١١ بالمائة من هذه المعونة لتحقيق الاستقرار في أسعار عدد من السلع الأولية الحيوية لاقتصاديات الدول المنتجة لها أي تمثل ٦,٥ بالمائة أو أكثر من اجمالي دخلها من السلع المصدرة. بحيث انه في حالة انخفاض هذه السلع عن حد معين، يصبح من حق الدولة الحصول على تعويض من الجماعة. وعرفت هذه السياسة باسم ستابيكس Stabex، وبمقتضاها يصبح على الدول الحاصلة على التعويض، عند ارتفاع الاسعار عند حد معين، أن تسدد ما حصلت عليه

مسبقاً. وبالنسبة للدول الفقيرة جداً فقد أصبحت السلعة المنتجة تعد حيوية إذا كانت تمثل ٢ بالمائة فقط من إجمالي دخلها من التصدير، وهذا يجعلها قادرة على الحصول على التعويض إذا ما انخفضت الأسعار، أما في حالة ارتفاعها فإنها لا تسدد ما كانت حصلت عليه من تعويضات. ووفقاً لاتفاقية لومى تم توسيع اختصاصات المؤسسات المعنية بتنفيذ العمل بالاتفاقية وادارته، فقد تم تكوين مجلس وزاري - وآخر على مستوى السفراء - للتحضير للاجتماعات الوزارية مع تكوين مؤتمر برلماني ومحكمة للتحكيم، كل هذه المؤسسات تقوم على أساس قاعدة التكافؤ بين الجماعة من جانب والدول المنتسبة من جانب آخر[٣٤].

وبعد خمس سنوات من توقيع اتفاقية لومى الأولى تم توقيع اتفاقية لومى الثانية بين الجماعة الأوروبية و٦٤ دولة من افريقيا والكاريبي والهادي (بزيادة قدرها ثماني دول عن اتفاقية لومى الأولى). وسارت الاتفاقية في مسار الاتفاقية الاولى نفسه من ناحية التجارة، وتم التوسع في سياسة ستابيكس Stabex لضمان استقرار الاسعار بالنسبة للسلع الأولية لكي تتضمن ٤٧ سلعة. وإضافة إلى ذلك، تم ابتكار نظام جديد عرف باسم نظام سيسمن Sysmin لمساعدة دول الاتفاقية على الابقاء على كفاءة مناجمها في العمل والانتاج، بحيث تتقدم الدول بطلب معونة من هذا النظام في حالة تدهور انتاجها. وفضلاً عن ذلك كله تمت زيادة المساعدات العامة للجماعة إلى الدول المنتسبة كما هو موضح

في الجدول رقم (٤ ـ ١٥). وأخيراً تضمنت الاتفاقية انشاء عدد من المراكز للتنمية الزراعية والصناعية في الدول المتنسبة(٣٥). وفي تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٨٣، أخذت كل من الجماعة والدول الموقعة على اتفاقية لومى الثانية في اجراء مفاوضات من أجل توقيع اتفاقية لومى الثالثة، وتم توقيعها بالفعل في ٨ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٨٤ ليبدأ العمل بها اعتباراً من آذار / مارس سنة ١٩٨٥. وقد سارت هذه الاتفاقية أيضاً في مسار اتفاقيتي لومى الأولى والثانية نفسه، وان ارتفع فيها حجم المساعدات الأوروبية لكي تصل إلى ٨,٥ بلايين وحدة عملة أوروبية مقارنة بحوالى ٥,٥ بلايين في الثانية. كذلك فقد وجهت اتفاقية لومى الثانية النظر إلى تبني عدد من المشروعات التي تركز على الزراعة وتواجه المجاعة والجفاف مع ربط كل مشروع تسهم فيه أوروبا بالسياسات التنموية الخاصة بكل دولة موقعة على الاتفاقية(٣٦).

ج ـ الدول الآسيوية

قامت الجماعة الأوروبية خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٦ بتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية غير التفضيلية مع دول شبه القارة الهندية (بنغلاديش، الهند، باكستان، وسري لانكا). وتعطى الجماعة عدداً من المعاملات التفضيلية لسلع معينة مثل السكر الهندي الذي يعامل معاملة السكر المنتج في مجموعة

جدول رقم (٤ ـ ١٥)
المعونة الأوروبية لدول أفريقيا، الكاريبي والهادي ACP في اتفاقيتي لومي الأولى والثانية

	لومي الأولى		لومي الثانية[٦]	
	ملايين وحدات العملة	نسبة مئوية (٪)	ملايين وحدات العملة	نسبة مئوية (٪)
إجمالي صندوق التنمية الأوروبي	٢٩٨٠,٣	٨٦,٢	٤٦٢٧	٧١,٣
منح	٢٠٥٧,٧	٥٩,٥	٢٩٨٦	٥٢,٥
قروض خاصة[١]	٤٤٥,٦	١٢,٩	٥١٨	٩,١
رأسمال المخاطرة	٩٧,٠	٢,٨	٢٨٤	٥,٠
ستابيكس Stabex[٢]	٣٨٠,٠	١١,٠	٥٥٧	٩,٨
سيسمن Sysmin[٣]	-	-	٢٨٢	٥,٠
إجمالي بنك الاستثمار الأوروبي	٣٩٠,٠	١١,٣	٨٨٥	١٥,٥
قروض بدعم الفائدة[٤]	٣٩٠,٠	١١,٣	٦٨٥,٠	١٢,٠
قروض خارج الاتفاقية (للمناجم والمشروعات ذات فائدة مشتركة).	-	-	٢٠٠,٠	٣,٥
إجمالي[٥]	٣٤٥٧,٨	١٠٠,٠	٥٥١٢	١٠٠,٠

المصدر: «Lomé Policy,» *Europe-South Dialogue* (Commission of the EC in Brussels), (June 1984), p. 10.

(١) القروض الخاصة لها مواصفات خاصة من الدفع، حيث تدفع على ٤٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح بفائدة قدرها ١ بالمائة مع خفضها إلى ٠,٧٥ بالمائة لأقل الدول نمواً.

(٢) تحويلات ستابيكس تعتبر منح بالنسبة لأقل الدول نمواً، وبلا فائدة بالنسبة لباقي الدول.

(٣) الشروط نفسها من القروض الخاصة.
(٤) تعني خفض ٣ بالمائة من أسعار الفائدة السائد للمقترض. (فيما عدا حالات الاستثمار من قطاع النفط).
(٥) هذا الرقم يشمل تكاليف وفود الهيئة الاوروبية لدى دول ACP، أما عن اتفاقية لومى الثانية، فانه يتم الدفع لهم مباشرة من ميزانية الجماعة.
(٦) تم زيادة معونات صندوق التنمية الاوروبي من ٤٦٢٧ الى ٤٦٤٥ مليون وحدة عملة بعد انضمام كل من زيمبابواي، سانت فنست، غرينادينز، فانواتو، بيليز، انتغا، باربودا.

ACP، كما يحظى الجوت والكاكاو الهندي والجوت من بنغلاديش والكاكاو من سري لانكا أيضاً بالنظام العام للمعاملة التفضيلية المطبق على التجارة مع العالم الثالث عموماً في إطار سياسة الشمال والجنوب. وفي عام ١٩٨٠، تم توقيع اتفاقية للتعاون في مجالات التجارة والاقتصاد والتنمية مع الدول الاعضاء من منظمة جنوب شرق آسيا، الذين يمثلون إحدى الاسواق النامية للجماعة. وفي عام ١٩٨١ تم توقيع الاتفاقية مع الهند لكي تشمل التعاون في مجالات الاقتصاد والتنمية[٣٧].

د ـ أمريكا اللاتينية

عقدت الجماعة الأوروبية عدداً من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع عدد من دول امريكا اللاتينية، فعقدت اتفاقية مع المكسيك عام ١٩٧٥، والبرازيل عام ١٩٨٠ ومع دول

ميثاق الانديان (بوليفيا وكولومبيا واكوادور وبيرو وفينزويلا) عام ١٩٨٣. وبشكل عام، فإن الميزان التجاري للجماعة الأوروبية مع أمريكا اللاتينية يميل لصالح الأخيرة، حيث حقق هذا الميزان عجزاً قدره ٨ بلايين وحدة عملة أوروبية عام ١٩٨٣. ولكن الأمر يختلف مع دول امريكا الوسطى التي تقدم لها الجماعة معونة بسيطة قدرها ١٠٠ مليون وحدة عملة موجهة لعمليات التنمية الريفية[٣٨].

ثانياً: العلاقات السياسية الدولية للجماعة الأوروبية

انشأت الجماعة الأوروبية، كما رأينا في القسم السابق، علاقات اقتصادية متسعة ومعقدة مع العالم الخارجي، وقد اسهمت هذه العلاقات نفسها في تنمية التكامل والترابط بين الدول الأعضاء، حتى يمكن مواجهة هذه العلاقات، كما أنها أعطت للهيئة الأوروبية دوراً متزايداً في الجماعة، وأسبغت عليها شخصية دولية مستقلة في التعامل مع العديد من الموضوعات والمنظمات الدولية. ولكن الجماعة لم تحقق التقدم نفسه في المجال السياسي؛ فمنذ مؤتمر لاهاي المنعقد لرؤساء الدول والحكومات في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٦٩، والذي أسفر عن بدء التعاون السياسي الأوروبي EPC عن طريق إقامة إطار لمثل هذا التعاون يقوم على وزراء الخارجية الذين يجتمعون كل ثلاثة أشهر لتنسيق السياسات الخارجية فيما بينهم، إضافة إلى تكوين لجنة

للتعاون السياسي تضم مديري الادارات السياسية لهذه الوزارات، فإن ما تحقق من تقدم في هذا المجال ظل محدوداً للغاية، بحيث يمكن إجمال الانجازات فيما يلي:

١ ـ اتخذ التعاون السياسي بين الدول الاعضاء شكلاً أساسياً تمثل في إصدار اعلانات جماعية عن موقف الجماعة الأوروبية من عدد من القضايا الدولية المهمة، وفي مقدمتها الشرق الأوسط وناميبيا وقبرص والعلاقات بين الشرق والغرب وبولندا وأفغانستان وايران وجنوب افريقيا وغيرها، وقد بلغ عدد هذه الاعلانات الجماعية ٩٧ اعلاناً وتصريحاً وبياناً باسم الجماعة في الأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٨٢، إضافة إلى ثمانية اعلانات للبرلمان الأوروبي في هذه القضايا[٣٦]. إلا أن كل هذه الاعلانات ظلت تعبيراً عن مواقف عامة أكثر منها تعبيراً عن سلوك سياسي معين، بمعنى آخر فإن الجماعة وأن نجحت في تحديد استراتيجية خاصة في عديد من القضايا السياسية العالمية إلا أنها تركت للدول الاعضاء اتخاذ الاجراءات والتكتيكات التي تراها مناسبة لها؛ وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى تضارب شديد في سياسات الدول الأعضاء وظهور الجماعة بصورة العاجزة عن رسم سياسة خارجية موحدة.

٢ ـ لا جدال في أن التعاون السياسي الأوروبي قد أدى إلى مزيد من التنسيق في السياسات الخارجية للدول الاعضاء، وانعكس هذا التنسيق في زيادة نسبة الاتفاق في اتجاهات تصويت

دول الجماعة الأوروبية في الأمم المتحدة حتى بلغت ٦٠ بالمائة من مرات التصويت، واستقرت عند هذه النسبة في الثمانينات[٤٠]. ورغم ارتفاع هذه النسبة خلال العقدين السابقين، فإنها لا تزال تمثل نسبة متواضعة بين دول تسعى إلى التوحيد السياسي فيما بينها لا سيما وان بينها من الروابط والوشائج الاقتصادية ما يفوق أي مجموعة اقليمية أخرى في العالم.

٣ ـ لعب التعاون السياسي دوراً متزايداً في أوقات الأزمات؛ حيث اسهم في توحيد مواقف الدول الأعضاء ازاء أحداث خارجية مهمة مثل أزمة بولندا وأفغانستان ولبنان وايران وفوكلاند. وخلال هذه الأزمات، حاولت الجماعة الأوروبية ان تتخذ خطوات موحدة تعبر عن موقف الجماعة الأوروبية ككل، مثل القرار الذي اتخذه وزراء خارجية الدول التسع الاعضاء في ٢٣ نيسان / ابريل سنة ١٩٨٠ بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على ايران بسبب قيامها باحتجاز الدبلوماسيين الامريكيين كرهائن في طهران، وتطبيق هذا القرار اعتباراً من ١٨ أيار / مايو سنة ١٩٨٠[٤١]. وبصدد أزمة أفغانستان، حاولت الجماعة أن تتحرك تحركاً جماعياً سواء بمطالبة الاتحاد السوفياتي بالانسحاب من افغانستان، أم بمد يد العون للاجئين الافغان، أو بفرض بعض العقوبات على الاتحاد السوفياتي مثل مقاطعة دورة الالعاب الاولمبية في موسكو في صيف عام ١٩٨٠[٤٢]. ويبلغ التعاون السياسي بين دول الجماعة أقصاه مع أزمة الفوكلاند؛ حيث قامت الجماعة بفرض عقوبات سياسية ومقاطعة اقتصادية على الارجنتين في

صيف عام ١٩٨٢[٤٣]. وتعدّ زيادة درجة التعاون السياسي بين الدول الأعضاء، خلال فترات الأزمات الحادة، فضيلة أوروبية، إذ ان الجماعة كانت تنجح في تكوين صوت واحد للجماعة خلالها، ولكن الملاحظ أنه مع انتهاء الأزمة لا تلبث الدول الأعضاء أن تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة واتباع سياساتها المستقلة الخاصة بها[٤٤].

٤ ـ وأسهم التعاون السياسي للجماعة في تقوية مقعد الرئاسة في الجماعة الأوروبية؛ حيث أصبح على الدولة التي تشغل مقعد الرئاسة في المجلس الأوروبي أن تقوم بتمثيل الجماعة في الشؤون الدولية وبخاصة أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ حيث يلقى الخطاب الخاص بموقف الجماعة من القضايا المختلفة، إضافة إلى القيام بعدد من المبادرات الأوروبية. وتدريجياً، ومع زيادة الأعباء الواقعة على الرئاسة وبخاصة بالنسبة للدول الصغيرة داخل الجماعة، والتي لا تملك سوى جهاز بسيط صغير لصنع السياسة الخارجية، أصبح من الضروري تقديم المعونة لهذه الدول من خلال الهيئة الأوروبية، وبالتالي أصبح لها دور متزايد في تشكيل السياسة الخارجية للجماعة، وأصبح من الصعب في ضوء الواقع العملي الابقاء على ذلك الفصل التعسفي ما بين المجالات الاقتصادية التي تتولاها الهيئة والمجالات السياسية التي تقع ضمن اختصاص مجلس التعاون السياسي واللجنة السياسية الدائمة. وربما كان الحوار العربي ـ الأوروبي أبرز المجالات التي تحقق فيها ذلك. فقد نشأ الحوار في أعقاب حرب تشرين الأول / اكتوبر

سنة ١٩٥٣ وأزمة النفط التي اعقبتها. وقد أدت هذه الأحداث إلى زيادة الاهتمام الأوروبي بالصراع العربي - الاسرائيلي والأزمات المتفرعة عنه مثل الأزمة اللبنانية والقضية الفلسطينية والقضايا المتعلقة بالاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧، حتى أنه من اجمالي ٩٨ بياناً سياسياً أصدرتها الجماعة، منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٢، فإن الجماعة أصدرت ما يقرب من ٣٠ اعلانا أو تصريحاً متعلقاً بهذه القضايا، إضافة إلى الحوار العربي - الأوروبي. وقد جرى الحوار الذي بدأ رسمياً عام ١٩٧٥ في إطار العلاقات السياسية الجماعية الأوروبية من جانب والجامعة العربية من جانب آخر، بحيث مثلت الجماعة اللجنة السياسية المتفرعة من مجلس وزراء الخارجية للتعاون السياسي، أما الجانب العربي، فقد مثلته لجنة الحوار العربي - الأوروبي المتفرعة عن مجلس الجامعة العربية الذي يتكون من وزراء خارجية البلدان الأعضاء. وخلال مجرى الحوار الذي وصفه أحد المعلقين الأوروبيين بأنه «أكثر التعبيرات وضوحاً عن التعاون السياسي الأوروبي»، فإن التقليد الذي جرى أن تعقد الاجتماعات التي تشترك فيها اللجنة السياسية في عاصمة الدولة التي تشغل مقعد الرئاسة في الجماعة، ما لبث أن تغير تدريجياً حيث تبين استحالة التمييز ما بين الأمور السياسية وتلك غير السياسية وأصبحت معظم الاجتماعات تعقد في بروكسل؛ حيث تزايد تدريجياً الدور الذي تلعبه الهيئة الأوروبية. وهكذا فإن الحوار أظهر للجانب الأوروبي استحالة التمييز ما بين موضوعات السياسة العليا High Politics للسياسة

والأمن والأمور الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والفني(٤٥).

فالحوار العربي ـ الأوروبي بدأ بداية سياسية، حين وصف الطرفان العربي والأوروبي الحوار بينهما في المذكرة المشتركة التي صدرت في القاهرة في ١٤ حزيران / يونيو سنة ١٩٧٥ بأنه «نتاج الارادة السياسية المشتركة التي برزت على أعلى مستوى بقصد اقامة علاقات خاصة بين المجموعتين»(٤٦). وفي الاعلان النهائي للقاء دمشق في ١١ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٧٨، ذكر «ان الجانبين قد اتفقا على ان استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي يشكل تهديداً للأمن والسلام في الشرق الأوسط وللأمن والسلام العالميين. في هذا الاطار فإن الجانبين يعيدان تأكيد اقتناعهما بأن الأمن الأوروبي مرتبط بأمن إقليم البحر المتوسط والاقليم العربي»(٤٧). وبعد فترة قصيرة من بدء الحوار، وخلال مساره الذي تعرض لتوقعات عديدة، ما لبثت الموضوعات السياسية ان اختلطت في جدول الاعمال مع موضوعات أخرى؛ حيث أنشأ الحوار سبعة مجالات للتعاون هي شؤون البيئة، التنمية، الزراعة، التعاون العلمي والتكنولوجي، التجارة والمال، تحويل التكنولوجيا، التعاون الثقافي والاجتماعي بين المنظمتين.

ورغم هذا التقدم المحدود في مجالات التعاون السياسي داخل الجماعة، فانه يصعب القول إن هناك علاقات سياسية دولية للجماعة الأوروبية بالمعنى الدقيق، فما تم حتى الآن، لا يزيد عن التنسيق وتحديد المواقف من بعض القضايا، ولكنه لا يرقى إلى مجال اجراء التفاعل مع الفواعل الدولية الاخرى في النظام الدولي. ويستثنى من ذلك فقط الحوار العربي ـ الأوروبي الذي

مثل تفاعلاً سياسياً بين الاقليمين العربي والأوروبي. ولكن هذا الحوار ما لبث أن تعرض للذوبان التدريجي بعد تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية نتيجة اتفاقيات كامب ديفيد. فرغم المحاولات المتكررة لبث الروح في الحوار مرة أخرى فإنه لم يزل متوقفاً عند الانجازات التي حققها خلال السنوات الأولى من اجرائه. ويمكن ارجاع ضعف الفعالية السياسية للجماعة الأوروبية الى ثلاثة عوامل رئيسية:

١ ـ وأهمها على الاطلاق، أنه يصعب بناء أية فعالية سياسية داخل الجماعة الأوروبية طالما أن السياسة الدفاعية يتم تحديدها وتطويرها من خلال منظمة أخرى هي حلف شمال الاطلسي الذي تعتمد أوروبا فيه على الولايات المتحدة الامريكية للدفاع عن نفسها. ورغم وجود عدد من التناقضات السياسية والأمنية بين أوروبا والولايات المتحدة الامريكية، فإن التوجه الدفاعي الأوروبي على مستوى الشعوب والحكومات لا يزال يدور في الإطار الاطلسي، بحيث أن الأوروبيين يعتبرون رفع امريكا يدها عن أوروبا نوعاً من الكارثة. ولذلك فإن اقصى ما يستطيعون تحقيقه من التعاون السياسي داخل الجماعة لا يزيد عن تحسين موقف أوروبا في التحالف الاطلسي[٤٨].

٢ ـ ان هناك مصالح مختلفة بين الدول الاعضاء في الجماعة الأوروبية، ناجمة عن حجمها وتاريخها في العلاقات الدولية وقدرتها الدفاعية. ففي الوقت الذي توجد فيه دولتان هما:

بـريطانيـا وفرنسـا، لهما تـاريخ طـويل في السيـاسة العـالميـة ولهـما ارتباطات خاصة بعديد من الأقاليم الأخرى في العـالم مثل افـريقيا أو الشرق الأوسط أو دول الكـومنـولث، ويمتلكـان قـدرات ردع نووية خاصة بهما، فإن هناك على الجانب الآخر دول، مثل ايرلندا ولوكسمبورغ أو الدانمارك، اعتـادت على دور ضئيـل في السياسـة العالمية. وفي ما بين الفريقين توجد دول متـوسطة الفعـالية، مثـل هولندا وبلجيكا وايطاليا والمانيا، إضافة إلى اليونان التي تمثل حـالة خاصة في الجماعة الأوروبية نتيجة ارتباطاتها العربيـة وبدول العـالم الثالث. ونتيجة هذه الاختلافات فإن سلوك دول الجماعة عـادة ما يتفاوت في درجة استجابة كل دولة لـلأحداث ومـدى تمييزهـا بين مصالحها الخاصة ومصالح الجماعة ككل.

٣ ـ والنقطة الثالثـة تنبع من النقـطة السابقـة، وهي أن مفهوم التعاون السياسي يختلف من دولـة إلى أخرى، فبينـما تراه كـل من الدولة الفعـالة دوليـاً (فرنسـا وبريـطانيا) أداةً للتنسيق بـين الدول الأوروبية وحشدها خلف وجهة نظرها من هـذه القضية أو تلك، فـإن الدول الأقـل فعاليـة ترى مثـل هـذا التعـاون أداة للتكـامـل السياسي وتحقيق الوحدة السياسية بين الدول الأعضاء وخلال هذه العملية تحصل على مكانـة دولية لم تكن تتمتـع بها من قبـل. وفيما بين المفهومين لا يستطيع التعاون السياسي أن يتجاوز المـدى الذي وصل إليه.

هوامش الفصل الرابع

(١) «The European Community in the World,» *European File,* 14 (August-September 1984), p. 1.

(٢) «The External Trade of the European Community,» *European File,* 19 (December 1983), p. 2.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) *Europe: The Challenge* ([n. p.]: EPP Group, The European Parliament, 1983), pp. 179-180.

(٥) «The European Community in the World,» p. 4.

(٦) «The External Trade of the European Community,» p. 6.

(٧) *Europe: The Challenge,* p. 180.

(٨) «The European Community in the World,» p. 7.

(٩) Werner J. Feld, *The European Community in World Affairs* (New York: Alfred Publishing Co., 1976), p. 168.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٩١.

(١٣) *Europe: The Challenge,* pp. 190-191.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(١٥) «The European Community in the World,» p. 8.

(١٦) Feld, *The European Community in World Affairs,* p. 201.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٠١ - ٢٠٥، و «The European Community in the World,» p. 8.

(١٨) Feld, Ibid., pp. 211-228.

(١٩) *Europe: The Challenge,* p. 193.

(٢٠) «The European Community in the World,» p. 9.

(٢١) Feld, *The European Community in World Affairs,* pp. 216-217.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢٣) «The European Community in the World,» p. 9.

(٢٤) Feld, *The European Community in World Affairs,* pp. 142-146.

للمزيد من التفاصيل، انظر أيضاً:

Roberto Aliboni, «Development of the Maghreb and its Relations with the EEC,» in: Avi Shlaim and G.N. Yannopoulos, eds., *The EEC and the Mediterranean Countries* (London: Cambridge University Press, 1976).

(٢٥) Feld, Ibid., pp. 146-149.

في علاقات الجماعة باسرائيل، انظر أيضاً: عبد المنعم سعيد، الحوار العربي الأوروبي: دراسة للمنهج الأوروبي للحوار (القاهرة: الأهرام، ١٩٧٧)، ص ٦١ - ٦٤، و٩١ - ٩٢.

(٢٦) «The Mediterranean Policy,» *Europe-South Dialogue,* (Commission of the EC), (June 1984), p. 10.

(٢٧) سعيد، المصدر نفسه، ص ٦٠ - ٦١ و

Otto Schmuck and Wolfang Wessels, «Europe As a Partner of the Third World,» in: *Inter Nations* (Bonn: [n. pb.], 1984), p. 21.

(٢٨) هناك العديد من المؤلفات عن الحوار العربي - الاوروبي باللغة العربية، انظر: احمد صدقي الدجاني، الحوار العربي الأوروبي: وجهة نظر عربية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦)؛ عبد المنعم سعيد: الحوار العربي الأوروبي: دراسة للمنهج الاوروبي للحوار، و«الحوار العربي - الاوروبي: علاقة قوة ام اعتماد متبادل؟» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥١ (أيار/مايو ١٩٨٣)، ص ٤ - ٢٣.

وباللغة الانكليزية، انظر:

Edmond Volker, ed., *Euro-Arab Cooperation* (Leyden: Sijthof, 1976); Alan R. Taylor, «The Euro-Arab Dialogue: Quest for Inter-regional Partnership,» *Middle East Journal,* vol. 32, no. 3 (Autumn 1978),

pp. 429-443, and David Allen, «The Euro-Arab Dialogue,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 16, no. 1 (June 1978), pp. 323-342.

(٢٩) «The European Community and The Arab World,» *Europe Information*, 38 (December 1982), p. 41.

(٣٠) «Trade Between The Eruropean Community and The Arab League Countries,» *Europe Information*, 24 (December 1983), pp.10, 20, 22, 23.

(٣١) Feld, *The European Community in World Affairs*, pp. 132-142

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥ - ١١٣

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٢٥ - ١٣١.

(٣٥) «Lome Policy,» *Europe - South Dialogue* (June 1984), pp. 3, 10.

(٣٦) *EC - Newsletter*, 17 (December 1984), pp.1-3.

(٣٧) «The European Community in the World,» pp. 10 - 11

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١١.

(٣٩) *European Political Cooperation (EPC)*, 4th ed. (Bonn: The Press and Information Office of the Federal Republic of Germany, 1982).

(٤٠) Christopher Hill, «National Interests: The Insuperable Obstacles,» in: Christopher Hill, ed., *National Foreign Policies and European Political Cooperation* (London: George Allen and Unwin, 1983), p. 187.

(٤١) *European Political Cooperation (EPC)*, pp. 196-202.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٦ - ٣٢٩.

(٤٣) William Wallace, «Introduction: Cooperation and Convergence in European Foreign Policy,» in: Hill, ed., *National Foreign Policies and European Political Cooperation*, pp. 7-8.

(٤٤) Hill, «National Interests: The Insuperable Obstacles,» in: Hill, Ibid., pp. 196-201.

(٤٥) Allen, *The Euro-Arab Dialogue*, p. 340.

(٤٦) سعيد، الحوار العربي الأوروبي: دراسة للنهج الأوروبي للحوار، ص ١٠٢.

(٤٧) *Bulletin European Community*; 12 (1978), point 1.2.4, p. 112.

(٤٨) Hill, «National Interests: The Insuperable Obstacles,» p.194.

الفصل الخامس

الجماعة الأوروبية: الماضي والحاضر والمستقبل

عرضنا، خلال الفصول الأربعة السابقة، للتجربة الأوروبية في التكامل والوحدة من خلال العرض التاريخي لتكوين الجماعة الأوروبية ولوظائف مؤسساتها الرئيسية وللسياسات التكاملية بين الدول الأعضاء، وأخيراً لعلاقات الجماعة الخارجية: اقتصادياً وسياسياً. هذه التجربة تتميز بدرجة كبيرة من الغنى والتعقيد، وبالعديد من التجارب الناجحة ومثيلاتها من التجارب الفاشلة. وقد يكون مناسباً الآن، في هذا الفصل الأخير، أن نلقى نظرة عامة على هذه التجربة، نتجرد فيها من التفصيلات حتى يمكن استخلاص العديد من الدروس المفيدة للتجارب التكاملية الاقليمية في عالمنا بما فيه وطننا العربي. وفي هذا الصدد، يمكننا أن نستخلص ما يلي:

١ ـ لا جدال في أن التجربة الأوروبية للتكامل والوحدة لا تزال بعيدة عن الاكتمال وتحقيق المثال الأوروبي في تكوين الولايات

المتحدة الأوروبية التي حلم بانشائها الآباء الأوائل لحركة التوحيد الأوروبية، بحيث يمكن إقامة أوروبا الموحدة ذات النفوذ في السياسة العالمية التي كانت لها في التاريخ العالمي الحديث وحتى الحرب العالمية الثانية. ورغم ان ذلك يعد قصوراً عن الهدف المطلوب، فإن التجربة الأوروبية تشهد بامكانية تحويل مجتمع من الدول المتصارعة، فيما بينها، طوال القرون القليلة الماضية، والتي خاضت حربين عالميتين ضاريتين، إلى مجتمع من الدول المتعاونة تنتفي أساليب الصراع المسلح بينها. فلم يعد ممكناً بعد هذه الدرجة من التكامل والاعتماد المتبادل الأوروبي أن نتصور - مهما كان الخيال واسعاً - أن يعود الصراع الانكليزي - الفرنسي الذي استمر قروناً، ولا الصراع الالماني - الفرنسي الذي حكم السياسة الأوروبية طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. ولم يعد حتى ممكناً أن تحاول بريطانيا مرة أخرى استعمار ايرلندا، أو تحاول أي من المانيا أو فرنسا ابتلاع هذه الدولة أو تلك من دول البينيلوكس الصغيرة الثلاث. ولم يكن ذلك ممكناً فقط نتيجة وجود الاتحاد السوفياتي، وإنما نتيجة قيام شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية تجعل من الصعب على أية دولة عضو أن تتخلى عنها وتلجأ إلى أساليب القوة لتحقيق أهدافها.

٢ - نجحت الجماعة الأوروبية أيضاً في اقامة عدد من المؤسسات المركزية التي تؤثر في، وأحياناً تدير مباشرة، عدداً هائلاً

من الموضوعات ذات الأهمية للدول الأعضاء، والتي اعتبرت تاريخياً جزءاً لا يتجزأ من السيادة القومية للدول. ففي كل أنحاء العالم، يوجد العديد من المنظمات الدولية التي تسعى إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من الدول. ولكن الجماعة الأوروبية سارت خطوات أبعد من ذلك بكثير، بحيث بنت خلال فترة من الزمن، وبطريقة تدريجية، اتحاداً أوروبياً كاملاً، لم يزل شكله النهائي في طريق التكوين وموضع الكثير من النقاش داخل الجماعة. ولا تقتصر العملية التكاملية والتعاونية داخل الجماعة على مستوى الحكومات التي تشارك مباشرة في مؤسسات الجماعة، وانما تمتد إلى العديد من المؤسسات الاجتماعية والانتاجية والثقافية غير الحكومية والتي تسعى إلى تكوين مصلحة عامة مشتركة للمواطنين الأوروبيين. ولذلك فإن مجلس الوزراء الأوروبي والهيئة الأوروبية في عدد من القطاعات والموضوعات يقومان بسلطات مستقلة لصنع القرار وتتخذ من الافعال وتطبق القانون ليس ازاء الحكومات الأوروبية فقط، وإنما على الشركات والمواطنين الأوروبيين مباشرة، ولذلك فإنه يمكن التمييز بين أربعة أنواع من مخرجات المؤسسات الأوروبية:

أ ـ التنظيمات التي تصدرها، بصدد تطبيق سياسة تم اقرارها بالفعل من قبل الحكومات الأوروبية، ويتم تطبيقها بشكل مباشر.

ب ـ القرارات التي تقع في نطاق السلطات المستقلة للمؤسسات والتي أعطتها لهم الاتفاقيات المنشئة للجماعة، مثل ادارة

السوق المشتركة والاتفاقيات التجارية، وهذه القرارات ملزمة للدول الأعضاء والشركات والافراد الذين تنطبق عليهم هذه القرارات.

ج - توجيهات الاجهزة التشريعية، وهي التي تضع أهدافاً معينة ينبغي تحقيقها في المدى القصير أو البعيد.

د - التوصيات والآراء التي تصدرها مؤسسات الجماعة، وهي غير ملزمة الا في قطاع الفحم والصلب الذي تعد فيه مماثلة للتوجيهات.

ليس معنى ذلك كله ان البناء المؤسسي الأوروبي قد اكتمل، أو حتى أنه في طريقه الى الاكتمال في المستقبل القريب، ولكن المؤكد هو أن الجماعة قد قطعت مسافة لا بأس بها على الطريق. وفي هذا الاطار، فإن العلاقة ما بين مؤسسات الجماعة، وبالذات: المجلس الوزاري والهيئة والحكومات القومية، لا تزال تتميز بتنازع الاختصاصات وبرغبة كل منها في تضييق سلطات الطرفين الآخرين. وفي هذا الصدد، فان الحكومات القومية لديها العديد من الأوراق، فلها في النهاية حق الاعتراض والتهديد بالانسحاب، فضلاً عن قوتها المالية وقدرتها على حشد الخبراء والمتخصصين في مواجهة مؤسسات الجماعة. ولكن هذه الأخيرة أيضاً لديها أوراقها الخاصة، والنابعة من اتفاقيات الجماعة والاعتماد على الرأي العام الأوروبي المؤيد للتكامل، ومن التأييد الذي تحصل عليه من البرلمان الأوروبي في مواجهة الحكومات

القومية، والأهم من ذلك كله المشكلات والتحديات التي تنشأ مع كل زيادة في التشابك والتعقيد في علاقات الدول الأعضاء مع العالم الخارجي والتي كثيراً ما تحتاج إلى حلول جماعية.

٣ ـ اثبتت الجماعة الأوروبية قدرة كبيرة على النمو والتوسع. فان الجماعة التي بدأت بستة أعضاء عام ١٩٥٨ ما لبثت أن أصبحت تتألف من تسعة عام ١٩٧٣، ثم من عشرة عام ١٩٨١، وأصبحت مكونة من اثني عشر عضواً في عام ١٩٨٦ بانضمام كل من اسبانيا والبرتغال إليها، ومن المتوقع قبل نهاية هذا القرن أن تنضم إليها كل من قبرص ومالطة وربما تركيا أيضاً، فتغدو بالتالي مكونة من ١٥ دولة متنوعة: جيو ـ سياسياً وثقافياً واقتصادياً. ولم تكن عملية التوسع هذه في الماضي والحاضر، ولن تكون في المستقبل، بالعملية السهلة. فكما اثبتت عملية التوسع الأولى للجماعة، والتي استغرقت ١٥ عاماً، وعملية انضمام اليونان أيضاً، ثم اسبانيا والبرتغال، ان هناك تناقضات جديدة تنشأ وتحتاج إلى حلول صعبة، نظراً للأضرار التي يسببها أحد الأعضاء الجدد لآخرين داخل الجماعة بالفعل سواء من الناحية السياسية أم من الناحية الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك فقد اثبتت التجربة التاريخية للجماعة أن اعتماد تحرير التجارة وتكوين الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء، والذي نجحت الجماعة في انجازه في مواقيته المحددة، ليس كافياً لتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء. فخلال مجرى التكامل تبين

أن هنـاك العديـد من العقبات التي تقف دون تجاوز هذه الخـطوة والوصول إلى انشاء السوق المشتركة ثم إلى الاندماج الاقتصـادي. وقد تمثلت هذه العقبـات في العديـد من الحواجـز غير الجمـركية، وتلك الفنية، والعقبات المـالية والضريبيـة والقانـونية، التي وقفت حائلاً دون إقامة سوق حرة كـاملة لرأس المـال والعمل والبضـائع بـين الدول الأعضـاء. وفي مواجهـة ذلك، فـإن الجماعـة بـدأت تـدريجياً في مـواجهة هـذه المشكلات جميعهـا، مما أدى إلى تـوسيع نـطاق عمل مؤسسـات الجماعـة. ويمكن استنباط الاسلوب الـذي اعتمدته الجماعة في مواجهة هذه المشكلات على الوجه التالي:

أ ـ تحـديد المشكلة علميـاً عن طريق تـوفير جميـع المعلومـات والاحصائيات التي توضح الاطـراف التي تحصل عـلى الفائـدة من استمـرار المشكلة والأطـراف المتضررة منهـا، أو السلبيـات التي تفرزها هذه المشكلة في اتجاه تحقيق اهداف الجماعة.

ب ـ السعي الى توحيد المعـايير التي تضعهـا الدول الاعضـاء تجاه المشكلة أو القضية بعينها.

ج ـ السعي إلى التنسيق مـا بين سيـاسات الـدول الأعضـاء إزاء المشكلة او القضية بحيث يتم القضاء على التضارب والتناقض فيما بينها.

د ـ وضـع سياسـة مشتركـة يتم تطبيقهـا تدريجيـاً وعن طريق مراحل زمنية تسمح لكل الأطراف بالتكيف مع السياسة الجديدة،

التي كثيراً ما تكون خطوة أكثر تقدماً في سبيل الاندماج، كما حدث بصدد انشاء النظام المالي الأوروبي ووحدة العملة الأوروبية باعتبارها خطوة على طريق توحيد السياسات النقدية وانشاء عملة اوروبية موحدة.

هـ ـ الاعتراف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر من اتباع سياسة جديدة موحدة، سواء أكان هذا الطرف دولة أم أقليماً أم صناعةً بعينها، حتى يمكن مساعدته على التكيف مع الوضع الجديد.

٤ ـ وعلى الرغم من الصعوبات الشديدة والأزمات التي واجهتها الجماعة، خلال تاريخها، فقد حافظت على درجة عالية من الولاء لفكرة الوحدة الأوروبية وللجماعة نفسها. فالشكل رقم (٥ ـ ١) يوضح نسبة التأييد لفكرة الوحدة بين المواطنين الأوروبيين خلال فترة تتجاوز ٣٠ عاماً، من خلال استطلاعات الرأي العام التي تم اجراؤها، خلال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٢. ورغم أن هذه الاستطلاعات قد تم اجراؤها في ٤ دول فقط، خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٧ و٦ دول من عام ١٩٧٠ و٩ دول من عام ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٠ ثم ١٠ دول بعد ذلك، فإن النتيجة التي لا تخطئها عين هي أن هناك درجة عالية ومستمرة وشبه مستقرة للفكرة تدور في إطار النسبة من ٨١ إلى ٩١ بالمائة، والذين يعبرون عن تأييدهم لفكرة الوحدة، بمتوسط مرتفع قدره ٨٧ بالمائة. ورغم أنه من المتصور أن يقل

شكل رقم (٥ - ١)
نسبة تأييد المواطنين في دول الجماعة لتوحيد أوروبا
(١٩٥٢ - ١٩٨٣)

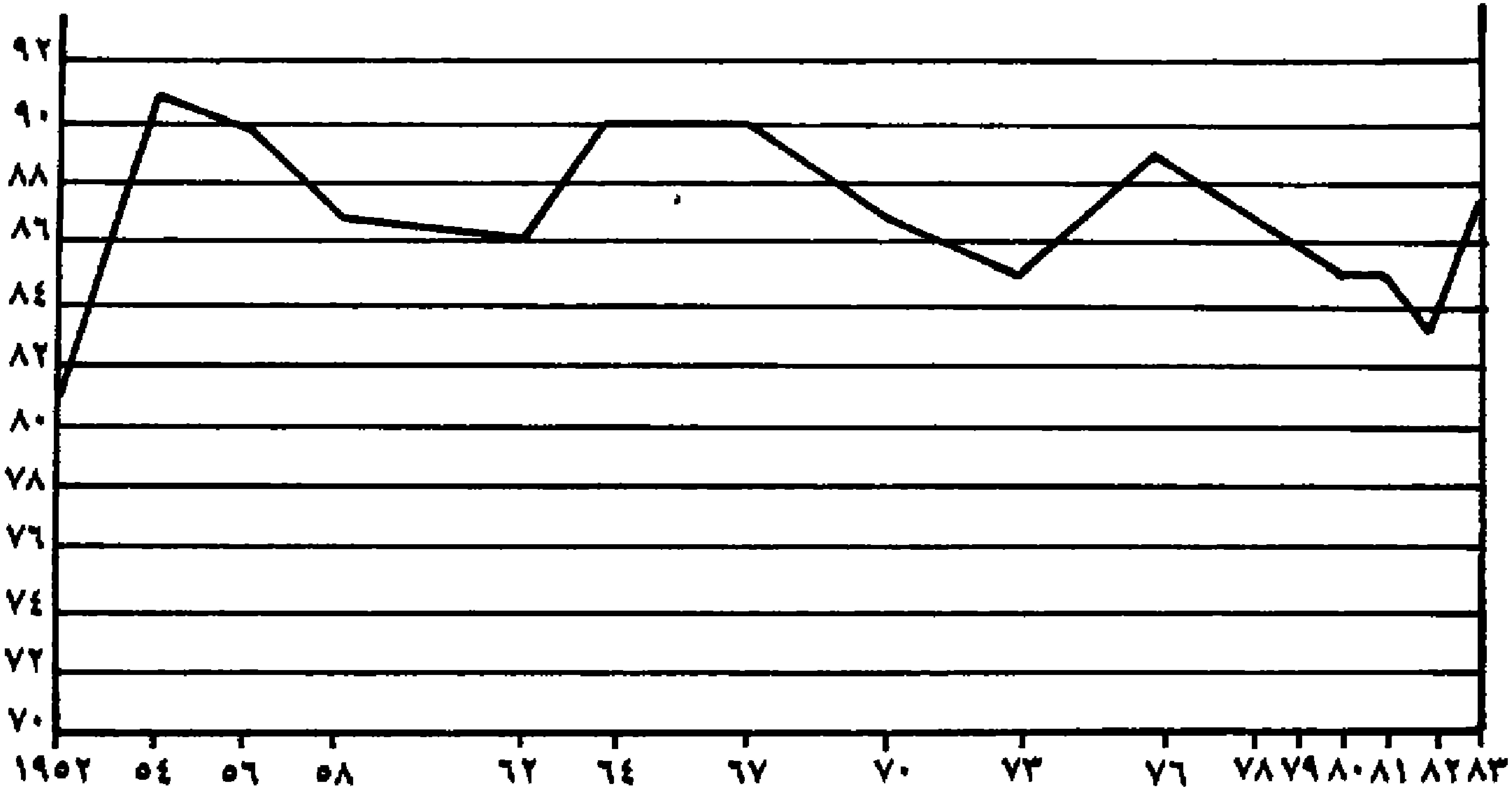

التأييد المتعلق بالجماعة الأوروبية عن ذلك التأييد والتفضيل لفكرة الوحدة الأوروبية، نظراً لما يترتب على قيام الجماعة من التزامات وأحياناً من تضحيات خاصة متعلقة بالمصلحة الخاصة أو الوطنية فإن الشكل رقم (٥ ـ ٢) يوضح أن الجماعة تلقى تأييداً من أغلبية المواطنين. فهذا الشكل يوضح استطلاعات الرأي العام خلال الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٣، في الدول الأعضاء في الجماعة، والتي تضمنت الاجابة عن سؤال عما إذا كانت الجماعة تعد شيئاً طيباً أو سيئاً أو ليس طيباً أو سيئاً. وهنا تشير اجابات الرأي العام إلى أن هؤلاء الذين يعتبرون الجماعة شيئاً طيباً يقعون في إطار النسبة من ٥٤ إلى ٦٨ بالمائة بمعنى أن أغلبية المواطنين في الجماعة تؤيد الجماعة وتعتبرها مفيدة لحياتها[1]. والأهم من ذلك أن الشكل يوضح أن العملية التكاملية الأوروبية ذات تأثير في تنمية هذا التوجه وهذا الولاء للجماعة. فالنسبة المذكورة ترتفع في الدول الست المؤسسة للجماعة، والتي مر على اشتراكها في التكامل ربع قرن، عن النسبة العامة التي تضم الدول الاكثر حداثة في الجماعة، والتي لم يقدر لها بالتالي أن تتعايش مع التجربة التكاملية لفترة طويلة. فالنسبة بين الدول الست تتراوح ما بين ٦٣ و ٧٥ بالمائة، ولذلك فإنه يمكن ـ بدرجة معقولة من اليقين ـ أن نتوقع، مع استمرار التطور التاريخي للجماعة، أن تتنامى هذه الثقة فيها والولاء لها، وهو الأمر الذي يعد من أصعب عمليات التكامل الاقليمي. وفي هذا السبيل فقد اتبعت الجماعة ثلاث استراتيجيات محددة يمكن استخلاصها من مسار الجماعة على الوجه التالي:

شكل رقم (٥ - ٢)
نسبة تأييد المواطنين للجماعة الأوروبية
(١٩٧٣ - ١٩٨٣)

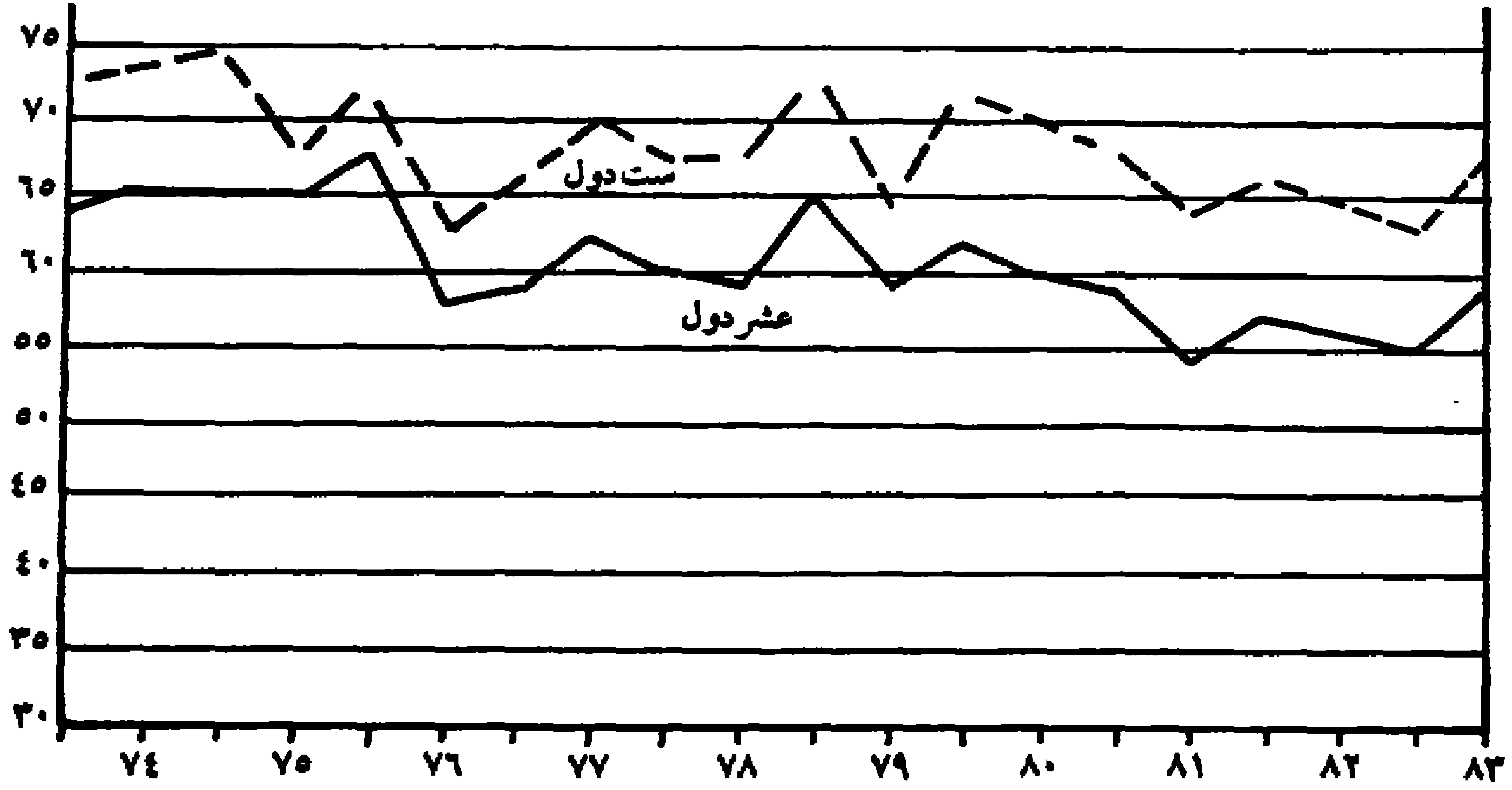

أ ـ ان الجماعة تمثل خيراً اقتصادياً لجميع الدول الاعضاء، وانها بذلك يمكن ان تكون سبباً في رخاء مواطني هذه الدول لم يكن من الممكن تحقيقه من خلال الجهود الفردية لكل دولة على حدة. فالجماعة تمثل سوقاً اوسع للمنتجات ولرأس المال والعمل وبالتالي فرصاً أكبر للمواطنين. وقد ركزت الجماعة على هذه الاستراتيجية خلال فترة النمو الاقتصادي الضخمة التي شاركت فيها الجماعة منذ انشائها وحتى عام ١٩٧٤.

ب ـ إن الجماعة هي الاطار الذي يمكن من خلاله الحل الجماعي للمشكلات الأوروبية العامة مثل أزمة الطاقة، أو تلك المتعلقة بأمراض العملية الاقتصادية مثل التضخم والبطالة. وقد استخدمت الجماعة هذه الاستراتيجية خلال النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات، عندما واجهت الجماعة واحدة من أعنف الأزمات الاقتصادية التي واجهتها والتي بدأت في تخطيها مع منتصف الثمانينات.

ج ـ خلق رموز أوروبية تربط المواطن مباشرة بالفكرة الأوروبية، وهو الأمر الذي ينجم عن توحيد المقاييس والقوانين بين دول الجماعة، إضافة إلى السعي لإنشاء جواز سفر موحد لمواطني الجماعة، ورخصة قيادة موحدة يمكن استخدامها في أي دولة.

٥ ـ وربما كانت أهم انجازات الجماعة الأوروبية قدرتها على تكون نخبة أوروبية Eurocracy تدير الشؤون الأوروبية بواسطة

مجموعة من التكنوقراطيين الأوروبيين Eurocrats الذين يتميزون بالولاء الشديد للفكرة الأوروبية ويسعون إلى تمثيل «مصلحة الجماعة» أو «المصلحة الأوروبية»[٢].

ولم يكن تكوين هذا الولاء أمراً سهلاً، فقد تضافرت في تكوينه عدة عوامل سياسية وتنظيمية وتاريخية يمكن ايجازها فيما يلي:

أ ـ إن الهيئة الأوروبية التي تقع على رأس الجهاز المدني الأوروبي يتم تكوينها من هؤلاء الأفراد الذين انخرطوا في حركة التوحيد الأوروبية وتحمسوا لها حتى قبل ميلادها. وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء في ترشيحاتها للهيئة، وللوظائف الادارية الأخرى فيها، تسعى إلى تقديم أكثر الواجهات الأوروبية اشراقاً في الدولة والتي تؤمن تماماً بمستقبل أوروبا الموحدة. فضلاً عن ذلك، فإن عمليات التوظيف والاختيار لأجهزة الهيئة تتم من داخل تلك المؤسسات الأوروبية المختلفة في ميادين الصناعة والزراعة والثقافة والبحث العلمي.. إلخ، والتي تقع خارج اطار الجماعة، ولكنها كانت تمارس عمليات تكاملية ويخضع العاملون فيها للايديولوجية التكاملية الأوروبية نفسها. لقد نجم عن ذلك أن الهيئة أصبحت تضم مجموعة من الأفراد المنتخبين، أو الموظفين الذين ينتمون إلى فكر واحد، وهو ما يعزز عملية الولاء الداخلي للجماعة وأهدافها.

ب ـ إن العاملين في الهيئة الأوروبية، وبمجرد تسلمهم

وظائفهم، لا يصبحون ممثلين لـدولهم، وانما ممثلين للجماعة كلهـا ومصالحها العـامة، ويقـومون بحلف قسم عـلى أنهم لن يقبلوا أية تعليمات من حكوماتهم أو أي منظمة أخرى، وأنهم سوف يقومون بواجباتهم انطلاقاً من «المصالح العامة للجماعة وباستقلال كامل»[3]. وكما رأينـا في الفصل الثـالث أن الهيئة تتكـون حالياً (١٩٨٥) من ١٤ عضـواً، وان هؤلاء الأعضاء ينتخبـون لمـدة أربـع سنـوات قـابلة للتجـديد، وهـو ما يعني فـترة من الوقت تسمـح بالاستقـلال عن حكـوماتهم الأصليـة لا سيما وانهم مسؤولـون فقط أمـام الـبرلمـان الأوروبي الذي وحده يملك صلاحية اقصاء الهيئة عند توجيه اللوم اليها بموافقة ثلثي المصوتين، وأغلبية الأعضاء. وقد كان لانتخاب البرلمان الأوروبي أثـر مباشر في تـدعيم الولاء داخـل الهيئة، فقبـل ذلك كانت هناك شبهة ـ رددها كثير من السياسيين ـ ان الهيئة تمثل مجمـوعة من البـيروقراطيـين الـذين لا يخضعـون لـلإرادة الشعبيـة الأوروبية. وهكذا، فإن انتخاب البرلمان بشكل مباشر قد دعم من شرعيـة الهيئة وبـالتالي من ولاء العـاملين فيها نـظراً لشعور هؤلاء بالمسؤولية تجاه الإرادة العامة الأوروبية.

ج ـ وإذا كان البرلمان الأوروبي يمثل شرعيـة سياسيـة بالنسبـة للهيئة، فإن محكمة العدل الأوروبية تعطيهـا شرعية قـانونيـة حيث أنه بمقدورهـا، في حالـة الاختلاف مـع الحكومـات بصدد تفسـير الاتفاقيات أو تنفيذها، أن تلجـأ الى المحكمة للحكم في النـزاع، وهـو الحكم الذي يتعـين على الحكـومات الالـتزام بـه، أيـاً كـان

تعارضه مع القوانين الخاصة بالدولة العضو حيث يعلوها في شرعيتها. وقد استخدمت الهيئة خلال تاريخها هذه الصلاحية، وخرجت منتصرة، في كثير من الأحيان، وهو الأمر الذي كان يعزز في كل مرة من التضامن داخلها ويشعر العاملين فيها بانتمائهم إلى قانون تشريعي أكبر من تشريعات كل دولة عضو على حدة. ومع تراكم السوابق التاريخية فإن الهوية الأوروبية للهيئة أخذت تتزايد وتتعاظم[٤].

د ـ ومما يعزز الولاء الأوروبي لدى الهيئة والعاملين فيها، ان الجماعة الأوروبية قد نجحت منذ عام ١٩٧٠ في توفير موارد مالية مستقلة لها عن طريق الضرائب التي تفرضها مباشرة على السلع الواردة للجماعة، فضلاً عن بعض المصادر الأخرى، ومن ثم فقد أصبحت تدريجياً تملك هوية اقتصادية مستقلة، نتيجة أنها لم تعد تعتمد اعتماداً مطلقاً على ما تقدمه لها الدول الأعضاء.

هـ ـ ورغم أن الهيئة لم تنجح في ان تكون بمثابة السلطة التنفيذية للبنيان الوحدوي الأوروبي، كما حلم الآباء المؤسسون لحركة التوحيد الأوروبية، لا سيما وقد عمل مجلس الوزراء على تأكيد سلطاته في اتخاذ القرارات الرئيسية في الجماعة، فإن الهيئة نجحت من خلال وظائفها، كمبادرة بالمقترحات ومنفذة للقرارات وقوانين الجماعة، في ان تخلق لنفسها هوية سياسية خاصة من خلال قدرتها على اجراء المساومات بين الدول الأعضاء قبل صدور القرارات ووضع السياسيات. فرغم ان معاهدة روما لم تعط الهيئة

طبيعة فوق قومية، كما كان الحال بالنسبة للسلطة العليا في المجمع الأوروبي للفحم والصلب، فإنه في ظل أهداف الجماعة واستمرار توسعها، وما تملكه الهيئة من وسائل للعمل، قد أعطاها تدريجياً ـ على الأقل من الناحية التنفيذية ـ صلاحيات فوق قومية تقف فوق الدول الأعضاء ومصالحها الضيقة(٥). كذلك فإن الشخصية المستقلة للهيئة تنامت، وبالتالي دعمت من ولاء العاملين فيها، من خلال عدد من الوظائف التي أعطتها لها الجماعة، مثل الحق في اتخاذ قرارات بصدد موضوعات متعددة مثل منح الحصص التجارية والجمارك أو منعها ودعم المواصلات وتغيير الضرائب وتعديل المساعدات للدول الأخرى أو منحها، ووضع مقاييس للحماية من إغراق السوق بسلع معينة ومراقبة معدلات التبادل بين العملات، وعقد الاتفاقيات مع دول ومنظمات أخرى، والتفاوض لعقد اتفاقيات تجارية، وحق الهيئة في التعيين والتحكم في موظفيها وادارة الصناديق الأوروبية المتعددة(٦).

و ـ وأخيراً، فإن التجربة السياسية للهيئة الأوروبية في التعامل مع دول الجماعة قد أعطت لهويتها المستقلة زخماً في تدعيم ولاء العاملين فيها يتفق مع المصلحة الأوروبية. وقد ظهر ذلك واضحاً في الأزمة الكبرى التي تعرضت لها الهيئة في عام ١٩٦٥، نتيجة انسحاب فرنسا بقيادة ديغول من السوق المشتركة لاعتراضها على السياسة الزراعية للجماعة، وحق الهيئة في فرض ضرائب خاصة بها، مما أدى إلى هجوم ديغول على الهيئة باعتبارها مؤسسة

تنفيذية غير مسؤولة أمام مؤسسات ديمقراطية، ودعا إلى تعديل اتفاقيات الجماعة الأوروبية، بحيث تنتفي أية وظائف فوق قومية للهيئة الأوروبية، ودعا بدلاً من ذلك إلى إقامة اتحاد كونفيدرالي بين الدول الأعضاء يستلزم الاجماع فيما بينها عند اتخاذ القرارات. ولقد نجم عن هذه الأزمة أن وقف الرأي العام الأوروبي إلى جوار الهيئة وقام تحالف بين الدول الخمس الأخرى في الجماعة يعمل على مساندة الهيئة وصفتها الدولية. ورغم أن الأزمة انتهت بالتوصل الى حلول وسط فيما يتعلق بالسياسة الزراعية يرضى بعضاً من المطالب الفرنسية، فإنه لم يحدث أي تعديل للاتفاقيات أو سلطات الهيئة، واعتباراً من عام ١٩٧٠ بدأت الجماعة في فرض ضرائبها الخاصة، مما أدى إلى استقلالها المالي النسبي[٧].

وكان لخروج الهيئة منتصرة في هذه المعركة المهمة أثر في تدعيم الولاء داخلها، حيث حسمت هويتها المستقلة وتمثيلها للمصالح الأوروبية، بغض النظر عن المصالح القومية العريقة لأكبر دول الجماعة آنذاك، وفي مواجهة شخصية تاريخية مثل ديغول.

ورغم هذه الانجازات الكبرى التي حققتها الجماعة، فإن تاريخها يشير إلى أن الأداة الاقتصادية التي استخدمتها لتحقيق التكامل، والتي حققت انجازات كبرى خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٧٤، لم تكن كافية وحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على الوضع المتفوق الذي تحقق لأوروبا

في الاقتصاد العالمي. فقد بات واضحاً، منذ منتصف السبعينات، ان الجماعة قد خسرت السباق التكنولوجي مع اليابان ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة عدم قدرتها على مجاراتها في البحث العلمي المتعلق بالثورة الصناعية الثالثة والتي ترتبط ارتباطاً لا يتجزأ بتكنولوجيا المواصلات والاتصالات والمعلومات والالكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية والفضاء والمواصلات(٨).
وليس أدل على ذلك من ان نصيب اليابان من صادرات التكنولوجيا العالية في عام ١٩٦٣، لم يكن يزيد عن ١٦ بالمائة من الصادرات العالمية ثم ارتفع الى ٣٩ بالمائة عام ١٩٨٢، أما الولايات المتحدة الأمريكية فزاد نصيبها من ٢٩ بالمائة إلى ٣٥ بالمائة خلال المدة نفسها، بينما لم يزد نصيب أوروبا بأكثر من ٢ بالمائة، حيث كان ٢٣ بالمائة عام ١٩٦٣ وأصبح ٢٥ بالمائة عام ١٩٨٢. وفي معظم الاحوال، لم تكن هذه النسبة الأوروبية نتيجة تفوق في التكنولوجيا بقدر ما هي نتاج المعاملة التفضيلية التي تلقاها في العديد من بلدان العالم الثالث تبعاً للسياسات التي أشرنا إليها في الفصل الخامس. فالجماعة الأوروبية تحقق عجزاً صافياً في ميزانها التجاري في مجال التكنولوجيا العالمية مع كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. فمن بين كل عشرة عقول حاسبة فردية تباع في الجماعة ثمانية منها تجيء من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين كل عشرة أجهزة فيديو في الجماعة يوجد تسعة منها من اليابان، وان نصيب الصناعة الأوروبية من الدوائر الالكترونية المتكاملة لا يزيد عن ٣٠ بالمائة من السوق الأوروبية،

وعن ١٣ بالمائة من المبيعات العالمية منها[٩]. وقد بات واضحاً أنه نتيجة تراجع الجماعة في هذه المجالات أنها أخذت في التراجع في المجالات التي اعتادت على التفوق فيها تقليدياً، مثل صناعات الصلب والنسيج وبناء السفن، أمام المنافسة التي تأتيها من دول الباسفيك وباقي دول العالم الثالث الآخذة في التصنيع.

ويبدو أن المعركة التكنولوجية هي معركة الجماعة في الثمانينات، حيث ترى أن الهزيمة فيها سوف تؤدي بالجماعة الى «التبعية الفنية والخضوع الثقافي والاقتصادي»[١٠]. وفي هذا الصدد، فإن الجماعة قد اتبعت اربع استراتيجيات متكاملة:

أ ـ التنسيق بين سياسات البحث العلمي في الدول الأعضاء لمنع التكرار وتبديد الأموال في مشروعات علمية على مستوى كل دولة، دون أن تؤخذ في الاعتبار الابحاث المماثلة التي يتم اجراؤها في الدول الأخرى.

ب ـ شن برنامج للأبحاث في كل صناعة، كما أسلفنا في الفصل الرابع.

ج ـ شن برامج شاملة للأبحاث العلمية الاساسية على مستوى الجماعة في مجالات محددة تعد عصب الثورة الصناعية الثالثة، مثل الالكترونيات الدقيقة المتقدمة وعملية استيعاب المعلومات المتقدمة وبرامج العقول الحاسبة واستخدام هذه العقول في الادارة والتحكم في المصانع والاتصالات والتكنولوجيا البيولوجية.

د ـ انشاء برامج علمية مشتركة طموحة، وبخاصة في مجال الفضاء ودعمها، حيث تسعى من خلال وكالة الفضاء الأوروبية إلى بناء محطة فضاء أوروبية دائمة ومسكونة تدعى «كولمبس»، إضافة إلى برنامج ايريان ٥ الذي سوف يكون متخصصاً في وضع الاقمار الصناعية المتقدمة في الفضاء، وأخيراً انشاء مكوك الفضاء الأوروبي هيرمز ليكون بمثابة همزة الوصل بين أوروبا والفضاء الخارجي[١١].

وسوف يتوقف على هذه الاستراتيجيات الاربع مستقبل الجماعة الأوروبية، فدون الانتصار في المعركة التكنولوجية فإن القدرة الاقتصادية للجماعة لن تلبث ان تتواضع تدريجياً، ومع تواضعها فإن حجم الخلافات بين الدول الاعضاء سوف يتزايد، ويصبح ما حققته الجماعة خلال تاريخها موضع التساؤل. أما إذا نجحت في تحقيق هذه الثورة، خلال النصف الثاني من الثمانينات والتسعينات، فإن الجماعة الأوروبية تكون على أبواب قفزة تكاملية جديدة مع بدايات القرن العشرين.

٧ ـ لعل أضعف حلقات التكامل الأوروبي ظلت دائماً في المجالين: السياسي والعسكري، فمنذ أخفقت محاولة إقامة جماعة الدفاع الأوروبية EDC، عام ١٩٥٤، ودول الجماعة تخطط سياستها الأمنية والدفاعية والخارجية في إطار التحالف الاطلسي، وقد كان ذلك سبباً في ضعف المكانة الأوروبية في السياسة العالمية. وسوف تظل هذه الحلقة تمثل تحدياً أوروبياً خلال

العقدين القادمين، إذ يتوقف على انجازها عبور الجماعة من مجرد اقليم يسعى إلى التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي إلى تكوين وحدة دولية موحدة ذات نفوذ في السياسة العالمية. ولكن، وكما يبدو من تاريخ الجماعة، ان قبول هذا التحدي ومواجهته سوف يتوقفان على عوامل خارجية أكثر من توقفهما على عوامل تنبع من داخل الجماعة ذاتها. فلو تصورنا ظرفاً دولياً تشتد فيه الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية، فإن على الجماعة، في ظل الخوف من الحرب التي سوف تكون أوروبا أولى ضحاياها، لن تلجأ إلى تكوين سياسة دفاعية مستقلة؛ وهو الأمر الذي تحاوله فرنسا بالفعل من خلال احياء اتحاد غرب أوروبا. كما أنه في حالة حدوث تطور تكنولوجي ضخم، لدى موسكو وواشنطن، يجعل من الاسحلة النووية الفرنسية والانكليزية لا قيمة لها؛ وهو الأمر المتصور اذا ما استمرت كل من الدولتين في تطوير برامجها الخاصة بالدفاع من خلال الفضاء الخارجي، من خلال ما هو معروف بحرب النجوم، فإن الفوارق بين دول الجماعة، في هذه الحالة، سوف تنتفي من الناحية الأمنية، وسوف يصبح عليها أن تسعى لتكوين سياسة دفاعية مشتركة. وفيما عدا هذين الظرفين فإنه من المتصور أن تستمر الجماعة في أن تكون عملاقاً اقتصادياً دون هوية سياسية أو دفاعية ذات تأثير كبير في عالمنا المعاصر.

وإذا كانت الدروس السبعة الماضية يمكن ان تنير الطريق

لكثير من التجارب التكاملية في العالم، بما فيها التجربة العربية في التكامل، فقد يكون من الضروري ـ ونحن نقترب من نهاية هذه الدراسة ـ أن نستخلص عدداً من الدروس الأخرى التي تنجم عن المقارنة بين الجماعة الأوروبية، باعتبارها رابطة اقليمية تضم اعتباراً من كانون الثاني / يناير سنة ١٩٨٦ اثنتي عشر دولة أوروبية، وبين جامعة الدول العربية التي تمثل بدورها رابطة اقليمية تضم الاقطار العربية إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. ولا جدال في ان هذه المقارنة يحفها الكثير من المخاطر، نظراً للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية الجيوستراتيجية الخاصة بكلا الاقليمين والوحدات المكونة لكل منهما. وربما يمكن ارجاع كثير من الاختلاف بين التجربتين الى نمط التطور الذي حدث في كل منهما. فبالنسبة للتجربة الأوروبية، فقد حدث هذا التطور بشكل متتال ومتراكم، إذ نضجت الهوية القومية الخاصة بكل دولة أوروبية على حدة، خلال القرنين الماضيين، وقبيل الدخول في التجربة التكاملية فيما بينها، وخلال الفترة نفسها أنجزت هذه الدول التحول من مجتمعات زراعية الى استيعاب الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، مما حولها إلى مجتمعات صناعية بكل ما يعنيه ذلك من تبلور للطبقات الاجتماعية وتعبيراتها السياسية والتنظيمية الممثلة في شكل أحزاب ونقابات وجمعيات. وكذلك فإن هذه الدول انتقلت من دول يحكمها ملوكها بالحق الإلهي المقدس إلى الشكل الديمقراطي في الحكم، وصفيت آخر مخلفات الديكتاتورية والشمولية بهزيمة النازية

والفاشية في الحرب العالمية الثانية. وخلال ذلك، تغير الكثير من قيم المجتمع الأوروبي ذاته بحيث انتقل من غيبيات القرون الوسطى إلى عصور العقل والتنوير. وأخيراً فإن التجربة التكاملية ذاتها لم يكن ممكناً تحقيقها إلا بعد أن استنزفت كل امكانيات الصراع الناجم عن محاولة إحدى الدول التفوق على باقي أطراف الأقليم منذ محاولة فرنسا من خلال الحروب النابليونية وحتى محاولة ألمانيا في حربها النازية. وهكذا فإن التجربة التكاملية الأوروبية جاءت لكي تتوج مراحل تاريخية تم هضمها واستيعابها على مستوى الدول والاقليم معاً، وبخاصة أنه، ورغم كل شيء، كان هناك الكثير من الروابط التي لا يمكن اغفالها رغم استفحال الصراع في أحيان كثيرة. فبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الدول متقاربة بشكل كبير من حيث جوهرها. كذلك فإن الميراث الثقافي لهذه الدول والمستند إلى التجارب الاغريقية والرومانية والمسيحية وعصور التنور خلق روابط قيمية لما يسمى بالحضارة الغربية التي ترى هذه الدول أنها تجسدها. هذا فضلاً عن أنه رغم صراع هذه الدول فيما بينها فقد كانت هناك درجة عالية من الاعتماد المتبادل بينها، فكما أشرنا أنه، قبيل إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، بلغت التجارة بين الدول الأعضاء فيها ٣٥ بالمائة من تجارتها الخارجية. وأخيراً، جاء العامل الخارجي ممثلاً في التحدي السوفياتي لكي يسهم في خطوات متتابعة في الدفع في اتجاه التكامل الأوروبي.

وعلى العكس من ذلك، فإن تجربة الوطن العربي تشير إلى أن هـذه التطورات مـا زالت تحدث فيـه بشكـل متـواز وليس بشكـل متتـال، كما حـدث في التجربـة الأوروبية. فـلا يـزال الكثـير من الاقـطار العربيـة يعيش مرحلة بنـاء الدولـة، بمعنى انصهـار جميـع الـولاءات العشائرية والقبليـة في وحدة سيـاسية تحصـل على ولاء المواطن. كذلك فإنها كلهـا لا تزال تـواجه مشكلة البنـاء السياسي واستيعـاب الثورة الصنـاعية، هـذا فضلاً عن مـواجهـة التحـدي الخـارجي الذي بـدأ بمواجهـة الاستعمار التقليـدي، ثم الجديـد، فضلاً عن الهجمة الصهيونية على الوطن العربي واقتطاعهـا لأرض فلسطين واحتلالها لأراضٍ عربية أخرى. وخلال ذلك كله، فـإن المجتمع العربي والمجتمعات القطريـة لا تزال تـواجه مشكلة تبلور الطبقات الاجتماعية وتعبيراتها السياسية، فضلاً عن حل اشكاليات التراث والمعاصرة والتنمية والتخلف والعلاقة بين ما هو قطري وما هو قومي. وهكذا فإن التجـربة العـربية عـاشت في الوقت نفسـه عـدداً من التجارب التي تجـاوزتها التجـربة الأوروبيـة خلال فـترة تزيد عن قرنين من الـزمان. وزاد عـلى ذلك أن التجـربة العـربية التكاملية والتي بـدأت بانشـاء الجامعـة العربيـة قد هيمنت عليهـا قضيـة الاستقلال والـرابطة القـوميـة بـين الاقـطار العـربيـة والتي استندت إلى عناصر ثقافية ولغـوية، أكـثر من استنادهـا إلى روابط هيكلية. فهناك اتفاق بين جميـع المفكرين العـرب على أن الـترابط بين الأقطار العربية، كل على حدة، والدول الصناعية الغربية أكبر بكثـير من الترابط فيـما بينها حيث كـان يستأثـر وحده عـام ١٩٨٠

بحوالى ٦٦ بالمائة من الصادرات و٧١ بالمائة من الواردات العربية، في الوقت الذي مثلت فيه نسبة الصادرات العربية البينية ٥ بالمائة من مجموع قيمة الصادرات العربية الاجمالية (عام ١٩٧٩)، أما الواردات فلم تزد عن ٩ بالمائة من مجموع قيمة الواردات العربية الاجمالية. ويظهر ذلك أيضاً بوضوح من نسبة التجارة بين الأقطار العربية الأعضاء في السوق العربية المشتركة الى اجمالي تجارتها الخارجية، حيث نجدها في انخفاض مستمر من ٦ بالمائة عام ١٩٧١، إلى ٢,٨ بالمائة عام ١٩٧٥، إلى ١,٤ بالمائة عام ١٩٧٨[١٢]. ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ١)[١٣] مدى محدودية الاعتماد المتبادل العربي في المجال التجاري مقارناً بعلاقته بالدول الصناعية الغربية. فإذا عرفنا أن هذه المحدودية تحدث بين كيانات تعاني من الاقتصاد المتخلف ومن عدم اكتمال تقسيم العمل الاجتماعي بداخلها، ومن عدم انفصال الصناعة عن الزراعة، بمعنى أنها لم تنجز بعد عمليات التكامل الداخلية فيها ولم تشكل بعد سوقها الداخلية الواحدة، لادركنا حجم العقبات التي تقف في وجه التكامل الاقتصادي العربي[١٤].

وعلى الرغم من هذه الفروق الجوهرية بين التجربتين العربية والأوروبية: تاريخياً وهيكلياً، فإن المحاولة العربية لإنجاز التكامل بين الاقطار العربية قد سار بكشل متوازٍ تقريباً من الناحية القانونية لمسار التكامل الأوروبي. فقد بدأت الخطوة العربية الأولى بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في اطار

جدول رقم (٥ - ١)
التوزيع الجغرافي للتجارة العربية
(١٩٦٠ - ١٩٨١)
(نسبة مئوية)

	١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٧٨		١٩٨١	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
البلدان الغربية المصنعة	٦٩,٥	٧٣,٢	٦٩,٢	٦٢,٥	٦٣,٤	٧٦,٦	٦٨,٩	٧٣,٥	٧٤	٧٨
الاقطار العربية	٧,٢	٧,٨	٥,٣	٩,٩	٥,٣	٩,٣	٥	٦,٩	٦	٩
باقي انحاء العالم	٢٣,٣	١٩	٢٥,٥	٢٧,٦	٣١,٣	١٤,١	٢٦,١	١٩,٦	٢٠	١٣

الجامعة العربية في ١٣ نيسان / أبريل سنة ١٩٥٠، وهي المعاهدة التي أدت إلى تكوين المجلس الاقتصادي الذي عقد أول دوراته في أول كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٥٣. وقبيل هذا الانعقاد، توصل المجلس الى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم تجارة الترانزيت واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال في ٧ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٥٣. وفي ٢٥ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٥٦، توصل المجلس الى اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعرفة الجمركية. هذه الاتفاقيات الثلاث وقعت عليها ٦ أقطار عربية فقط. وبعد فترة قصيرة من توقيع اتفاقية روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، توصل المجلس الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في ٣٠ حزيران / يونيو سنة ١٩٥٧، وتم تكوين مجلس الوحدة الاقتصادية في ١١ تموز / يوليو سنة ١٩٥٩. ولكن الاتفاقية لم يقدر لها أن تدخل حيز التنفيذ، وبمشاركة ١٣ قطراً عربياً فقط، إلا في ٣٠ شباط / فبراير سنة ١٩٦٤. وعندما تم توقيع اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة، في ١٣ آب / أغسطس سنة ١٩٦٤، لم تنضم لها سوى أربع دول هي: مصر والأردن وسوريا والعراق، ثم انضمت لها كل من ليبيا وموريتانيا، واستبعدت عضوية مصر بعد توقيعها لاتفاقية السلام مع اسرائيل في ٢٦ آذار / مارس سنة ١٩٧٩[١٥].

ورغم وفرة هذه الاتفاقيات، التي هدفت إلى تحرير التجارة بين الاقطار العربية، والسماح بالانتقال الحر لعناصر العمل ورأس

المال مع اقامة اتحاد جمركي بين الاقطار العربية وتتابعها، فإن هذه المحاولات لم تحرز نجاحاً يذكر في انشاء أي من الخطوات المتتابعة في التكامل الاقتصادي، التي تبدأ عادة بإقامة منطقة للتجارة الحرة وتنتهي إلى الوحدة الاقتصادية عبر الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة. فمن الواضح أن الاقطار العربية لم تتحمس للمشاركة في هذه الخطوات، حيث لم يشارك فيها سوى عدد قليل من الاقطار، وحتى تلك التي شاركت فإنها أبدت العديد من التحفظات التي قللت من فاعلية هذه الاتفاقيات. ولكن الأهم من ذلك أن هذه الخطوات اتبعت الأسلوب الليبرالي في التكامل الاقتصادي الذي اتبعته الجماعة الأوروبية. وهو الأمر الذي دعا الاقتصاديين العرب الى انتقاد هذا الأسلوب المستعار «فاقتباس تجربة السوق المشتركة مثلاً واختيار مدخل تحرير التبادل التجاري، لتحقيق التكامل في دول نامية تتسم قاعدتها الانتاجية بالتخلف والضيق وتشابه المنتجات، يعكس عدم سلامة الاختيار. لأن التجارة الخارجية هي انعكاس لتركيب القطاع الهيكلي. إن مشكلة البلدان العربية ليست مشكلة تصريف لفائضها الانتاجي، كما هو الأمر بالنسبة للدول الأوروبية المتقدمة والمتماثلة في نظمها الاقتصادية ودرجة تقدمها، وإنما هي مشكلة تنموية انتاجية تستلزم توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها وتطويرها»(١٦). ولذا دعا هؤلاء المفكرين إلى ضرورة المزاوجة بين المدخلين: التبادلي والانتاجي في التكامل الاقتصادي العربي(١٧). والواضح إن هذا التفكير لا يعكس تماماً جميع جوانب التجربة الأوروبية في التكامل؛ فرغم أن المنهج التبادلي التجاري في التكامل يشكل جزءاً مهماً من هذه التجربة، فإن المنهج الانتاجي أيضاً يشكل أحد جوانبها التي لا تقل أهمية.

فكما رأينا، في الفصل الرابع من هذا الكتاب، أن سياسات التكامل الأوروبية تشمل الجانبين الانتاجي والتبادلي. فمع العمل على تحرير التجارة وإقامة الاتحاد الجمركي وأركان السوق المشتركة، فإن الجماعة الأوروبية أعطت أهمية بالغة لتنمية القاعدة الانتاجية في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة والبحث العلمي وتنمية المناطق الفقيرة وغيرها، مع العمل بدأب على معالجة المشكلات التي تواجهها هذه القاعدة.

وعلى أي الأحوال، فإن التجربة التكاملية العربية، خلال عقد السبعينات، أخذت تدريجياً في الابتعاد عن الأسلوب التبادلي التجاري والاقتراب من منهج يسعى إلى انشاء اقتصاد عربي مشترك استند إلى اقامة أكثر من ٢٠ مؤسسة على أساس وظيفي وتضطلع أساساً بمهام دراسية واستشارية وتنسيقية للأقطار العربية، والتمويل الانمائي المستند الى الصناديق المالية العربية، مثل صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والهيئة العربية للاستثمار، إضافة إلى صناديق التمويل القطرية الموجهة إلى الوطن العربي. كذلك قام عدد من المشروعات التي تستند الى اكثر من قطر عربي مثل مشروع سوميد وشركة البوتاس العربية وغيرها. ولعب انتقال العمالة العربية من بلد إلى آخر دوراً في تدعيم هذا الاقتصاد المشترك. وقام عدد من مؤسسات التدريب القومية، وحاول وزراء الاقتصاد العرب في اجتماعاتهم الدورية والطارئة أن يوفروا بعضاً من التنسيق في خطط التنمية القطرية[١٨].

ورغم ذلك فإن منهج الاقتصاد المشترك لم يحرز تقدماً يذكر في التجربة التكاملية العربية، فالوطن العربي مع الثمانينات أكثر اعتماداً على العالم الخارجي، كما أشرنا من قبل، من اعتماد أقطاره بعضها على بعضها الآخر. وقد يكون مفيداً هنا أن نتعرف على بعض مشكلات التجربة العربية من خلال المقارنة مع التجربة الأوروبية عن طريق عدد من القضايا المهمة التي نوجزها فيما يلي:

(١) القومية والاقليمية: لقد درج علماء السياسة والمفكرون العرب على النظر إلى التجربة العربية التكاملية من منظور قومي ناجم عن «اللحمة القومية» التي تربط بين الاقطار العربية الأعضاء في الجامعة العربية، مما يجعلها بذلك متميزة عن باقي التجارب التكاملية[١٩]. وتوصل أحد المفكرين العرب إلى أن ذلك يمثل وضعاً «لا يوجد نظير له في النظم الاقليمية الأخرى»[٢٠]. والواقع أن هذا المدخل القومي للتجربة العربية قد تميز بقدر كبير من المبالغة عند النظر للتجارب التكاملية الأخرى، وبالذات التجربة الأوروبية. فرغم أنه يستحيل الحديث عن وجود «قومية أوروبية»، بالمعنى المتعارف عليه عند الحديث عن «القومية العربية»، فإن كثيراً من المفكرين الأوروبيين قد درجوا على الاتفاق على وجود نوع متميز من «الهوية الأوروبية» تعود جذورها إلى الحضارة الاغريقية والرومانية والمسيحية والليبرالية المعاصرة. والواقع انه باستثناء اللغة المشتركة لدى العرب، فإن الثقافة بمعناها الواسع تشكل رابطة يعتد بها بين الدول الأوروبية. وقد مثلت هذه الثقافة،

إضافة الى عوامل أخرى، سبباً في أن يكون الهدف البعيد والنهائي لحركة التكامل الأوروبي هو انشاء الولايات المتحدة الأوروبية. ورغم ذلك فإنه خلال مسار حركة التكامل الأوروبي فقد قبلت مسألة الفصل بين الهوية الثقافية الأوروبية، والتعامل مع واقع التعددية والتجزئة لهذه الثقافة من خلال مفهوم الاقليم الذي يؤكد على خصوصية الدول الأوروبية رغم الروابط المشتركة بينها. وقد أسفر هذا الفصل عن نتائج ايجابية، إذ حد من المثاليات التي يمكن أن تنشأ عن المبالغة في دور العوامل الثقافية والحضارية، وجعل الجماعة الأوروبية أكثر قدرة على التعامل مع المصالح المتيمزة لكل دولة على حدة.

وعلى العكس من ذلك، فإن التجربة العربية، باستنادها إلى المدخل القومي، قد وضعت احمالاً ثقالاً على أجهزة الجامعة العربية لا قبل لها بها. فضلاً عن ذلك، فقد كان هذا المدخل سبباً في كثير من المنازعات العربية. فمن منطلق فكرة القومية العربية أصبحت شؤون كل قطر عربي لا تخصه فقط، وإنما تخص باقي الاقطار وبخاصة المحيطة به. ففكرة أن العرب يكونون أمة واحدة، تعطي لكل قطر عربي حق التدخل وتجعله عملاً شرعياً طالما أن ذلك يستهدف «مصالح الأمة» كلها. كذلك فإن الفكرة أدت إلى وضع قيود على حرية الاقطار العربية في أن تتبع سياستها الخارجية والداخلية والتي تنبع من تكييفها لما يعد مصالحها الذاتية. إضافة إلى ذلك، لم يحدث اتفاق عربي حول ما تعنيه

فكرة القومية العربية، على جاذبيتها، فارتبطت احياناً بالعلمانية وأحياناً أخرى بالاسلام. وفي كلتا الحالتين فقد ارتبطت بأيديولوجيات أخرى كالاشتراكية والليبرالية والسلفية. وأخيراً فإنه من منطلق الفكرة نفسها حدث تجاهل للأوزان النسبية للأقطار العربية مما شكل مشكلات كبرى للعمل العربي. وقد نجم عن ذلك ازدواجية حادة في سلوك الاقطار العربية بين القول والفعل. ففي الوقت الذي تمتلىء فيه التصريحات والبيانات، وأحياناً الدساتير العربية، بالتأكيد تلو التأكيد على الرابطة القومية، فإن الاقطار نكصت عن ترجمة ذلك الى اجراءات عملية. فالحكومات العربية لم تبد حماساً حقيقياً أو فعالاً تجاه قضايا ومشروعات العمل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية[٢١]. وحتى بالنسبة للقرارات التي حصلت على الاجماع من قبل هذه الحكومات فإن غالبيتها لم ينفذ. ويذهب بعض الباحثين إلى أن حرص الحكومات العربية على موضوع «السيادة» يفوق حرص الدول التي أقامت الجماعة الأوروبية عليها[٢٢].

(٢) **الاقتصاد والسياسة والأمن**: ربطت التجربة التكاملية العربية في إطار الجامعة العربية بين الابعاد الاقتصادية والسياسية والامنية والاستراتيجية. وقد حدث ذلك نتيجة هيمنة فكرة الوحدة السياسية على القوميين العرب[٢٣]. ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن تتجسد أولى خطوات التكامل العربي في توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. ولكن في ضوء التجربة

الأوروبيـة فقد تم الفصـل بين هـذه الابعاد الثـلاثة رغم تمـاسهـا أحياناً، إذ فصلت الجماعة الأوروبيـة ما بـين التكامـل الاقتصادي والسيـاسي، ففي حـين يخضـع الأول لأجهـزة مـركـزيـة مـدعمـة بسلطات محددة، فإن الثاني يدور في إطـار المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعـة ومجلس وزراء الخارجية المنبثق عنه. أما الموضوعات الأمنية والاسـتراتيجية، فقـد تم تناول معظمها في إطار حلف الاطلسي. ورغم أن هذا الفصل قد عاق بروز اوروبا الغربية، باعتبارها قوة عالمية مقـارنة بـالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية، فإنه اسهـم في الوقت نفسه في استبعـاد عـدد من المعـوقـات التي كـان يمكن أن تقف في وجـه التكـامل الاقتصـادي الأوروبي. أما في الاطـار العربي، فقـد كان الدمج بين هذه الأبعاد الثلاثة سبباً في زيـادة الأحمال عـلى مؤسسة الجامعة العربية غير المؤهلة أصلاً لكـل هذه الأعبـاء، وسبباً في أن السلبيات والخلافات الخاصـة بكل بعـد تلقي بظلهـا على الأبعـاد الأخـرى، بحيث هيمنت الخـلافـات السيـاسيـة عـلى التكـامـل الاقتصادي، وجاءت الارتباطات الدولية للأقطار العـربية بـالقوى العظمى لكي تزيـد من منازعـاتها. ورغم اتفـاق الاقطار العـربية عـلى الكثير من أبعـاد القضية الفلسـطينية، وعـدم اختلافهـا عـلى طبيعة الكيان الاسرائيلي باعتباره كياناً عنصرياً يمثل احلالا لشعب عـربي، فـإن هـذه الـدول اختلفت وتنـازعت عـلى اسـتراتيجيـة وتكتيكات التعامل معه؛ وهـو الأمر الـذي شكل عـائقاً جـوهريـاً أمام عمليات التكامل الوظيفي(٢٤).

(٣) التقدم والتخلف: تنتمي دول الجماعة الأوروبية وأقطار الجامعة العربية إلى مجموعتين من الدول هما الدول المتقدمة وتلك المتخلفة أو النامية. ولا ينصرف الفرق بين المجموعتين إلى اختلاف مستويات النمو الاقتصادي ودرجة التصنيع بينهما، ولكن أيضاً إلى مدى توزيع قدرات العقل والعاطفة بينهما. فبينما تستند الأولى الى عصور التنوير التي تغلب سلطان العقل الذي يعترف بالتعددية الفكرية وحل المشكلات عن طريق التدرج وقبول الحلول الوسط، فإن الثانية تستند إلى سلطان العاطفة حيث يسود الاطلاق في توصيف المشكلات، ويصبح الاختلاف تمييزاً ما بين الوطنية والخيانة والحلال والحرام. ولذلك فإن الخلافات الأوروبية تظل دائماً في إطار محكوم من القوانين والاتفاقيات، أما في الاطار العربي فإن الخلافات في كثير من الاحيان ما تؤدي إلى المقاطعة الكاملة وتبادل النعوت بخيانة القضية القومية. ويعكس ذلك نفسه في اليات العمل داخل الجماعة والجامعة. ففي «حين تتسم قرارات الجماعة الأوروبية عامة بالتفاعل التحليلي والتفاوضي.. فإن القرارات في الجامعة ـ قرارات المجالس والقمم ـ تنتج عامة من نمط معين من التفاعل يمكن أن ينعت بتفاعل المزايدة أو المقايضة أحياناً»[٢٥].

يضاف إلى ذلك، أن كلاً من التقدم والتخلف يعكس نفسه في مدى توافر البنية الأساسية في الدول الاقليمية للتعامل مع موضوع بالغ التعقيد مثل موضوع التكامل، الذي يفترض إلى توافر لدى كل دولة الاجهزة والكوادر الفنية اللازمة لفحص المشروعات التكاملية ودراستها. وفي الوقت الذي يتوافر ذلك

لدى دول الجماعة الأوروبية، نتيجة تقدمها، فإنه غير متوافر لـدى الاقـطار العـربيـة. ومن ثم فـإن الشكـوى المستمـرة لـدى دارس التكـامل العـربي من ضعف مستوى التمثيـل وعدم تـوافـر الخـبرة وعدم القدرة على توفير المعلومات والاحصائيات الـلازمة من قبـل الاقطار العربيـة[٣٦] لايعود الى انعـدام الرغبـة أو الارادة السياسيـة فقط، وإنما لأن هذه الاقطار ـ نتيجة لتخلفها ـ ليس لديهـا الخبرات أو المعلومات الازمة لها قطرياً وقومياً، وهو ما ينعكس على العمـل التكاملي العربي.

(٤) المؤسسـات: لقد أشرنـا مسبقاً إلى أن العمـل التكامـلي العربي قد توازى مع التجربة التكاملية الأوروبية، ورغم ذلك فقد كـان الفارق في الانجـازات بينهما كبـيراً. ويعود ذلـك الفـارق في بعض منه إلى ضعف المؤسسات العربية مقـارنة بتلك الأوروبيـة، وهو ما يمكن توضيحه على الوجه التالي:

(أ) في الوقت الذي يوجد فيه عدد من المؤسسات في الجماعـة الأوروبية تتمتع بالصفة «فوق القومية» فإنه لا يوجد لها نظير مماثل في مؤسسـات الجامعـة العربيـة. فكـما رأينـا فـإن محكمـة العـدل الأروبيـة تتمتع بصفـات فوق قـومية لا شـك فيها، كـما ان الهيئة الأوروبيـة، ولـو أنها لم تعط هـذه الصفـة في المعـاهـدات المنشئة للجـماعة الأوروبيـة، اكتسبت بعضاً منهـا نتيجة سلوكهـا وادارتها لمؤسسات الجماعة وتمثيلها لها في مجالات مهمـة، فضلاً عن قـدرتها عـلى اللجوء الى المحكمـة في حالـة خلافهـا مع الـدول في تفسـير

المعاهدات وتطبيقها، وحصولها على الاستقلال المالي بتنمية موارد الجماعة الخاصة واكتسابها للشرعية السياسية عن طريق مسؤوليتها أمام البرلمان الأوروبي. وبالمقابل فإن التأكيد داخل الجامعة العربية والمؤسسات الفرعية المنبثقة عنها يتم على مسألة السيادة الخاصة بالدول الأعضاء، ولا تتمتع الأمانة العامة بأية اختصاصات فوق قطرية أو مصادر تمويل خاصة، كما أنه لا توجد محكمة للعدل لها الصفة فوق القطرية، وتفصل في المنازعات بين الدول وفي ما بينها، من نحو أول، وبينها وبين الجامعة العربية من نحو ثانٍ.

(ب) اعترفت الجماعة الأوروبية بالتمايزات بين الدول الأعضاء سواء من حيث عدد السكان أو نصيبها في تمويل الجماعة، ومن ثم فقد اتبعت اسلوباً يقوم على اعطاء كلاً منها أصواتاً «موزونة» في مؤسسات الجماعة، كما هو الحال في مجلس الوزراء، أو عن طريق التمثيل النسبي للدول، كما هو الأمر في البرلمان الأوروبي. ولكن الجماعة في الوقت نفسه أعطت نفوذاً للدول الصغرى حيث كانت دائماً قوة الدول الكبرى في الجماعة (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا) أقل من الأغلبية المطلوبة، وبالتالي فإنها ـ في حالة ائتلافها وهو أمر بالغ الصعوبة ـ سوف تحتاج دائماً إلى موافقة بعض الدول الصغرى في الجماعة. وفي المقابل، فإن الجامعة العربية قد اتبعت اسلوب المساواة بين الاقطار الاعضاء، فأصبح لكلك قطر عضو في الجامعة صوتاً واحداً، واتبعت كذلك قاعدة الاجماع والتزام القطر فقط بما يوافق

عليه. وقد أدى ذلك، من ناحية، إلى تجاهل الأوزان النسبية للأقطار الأعضاء، وهو الأمر الذي عكس نفسه في سلوك الأقطار داخل الجامعة. فمع عدم تماثل النفوذ السياسي مع الأوزان النسبية للأقطار الأعضاء، فإن الاقطار العربية أصبحت تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال العمل على المستوى الثنائي، بدلاً من الدخول في مشروعات على المستوى الجماعي. فجنحت الدول الغنية العربية إلى تعطيل العمل الجماعي العربي عن طريق اثارة قضايا اجرائية، وأكدت باستمرار على دور الصناديق التمويلية القطرية في أعطاء القروض والمعونات الثنائية أو المباشرة. أما الاقطار الفقيرة فإنها بحكم حاجتها، أصبحت تنتظر باستمرار كلمة الاقطار الغنية. ومن ناحية أخرى، أدى مبدأ الاجماع إلى تأكيد مبدأ سيادة الدولة وقوانينها الداخلية، وعدم اصدار توصيات أو قرارات في مسائل أو مشروعات تمس بأي شكل من الأشكال مبدأ السيادة(٢٧).

(جـ) تأثرت التجربة الأوروبية بالفكر الأوروبي الليبرالي الذي يستند الى القانون والفصل بين السلطات والرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية؛ فرغم أنه لا يمكن القول بأي حال من الأحوال أن مجلس الوزراء والهيئة الأوروبية يماثلان السلطة التنفيذية في أي من الدول الأوروبية، أو أن البرلمان الأوروبي يماثل السلطة التشريعية في الدول القومية، إلا أن بينهما الكثير من أوجه التشابه، ومن المتصور خلال عمل الجماعة، وبطريقة تدرجية، أن

تكتسب هذه المؤسسات الصفات نفسها. وعلى أي الأحوال، فإن الحد الأدنى من التماثل، وسيادة الثقافة القانونية، جعلت المعاهدات والقرارات الصادرة من الجماعة واجبة التنفيذ والاتباع. أما بالنسبة للجامعة العربية، فإن معظم اقطارها تفتقد إلى التقاليد القانونية والليبرالية التعددية، كما أن معظمها لا يعرف التقاليد البرلمانية والرقابة الشعبية، وحتى في بعض الاقطار التي عرفت البرلمانات فإنها في كثير من الأحيان تكون معارضة شكلية، أو تعمل كأداة لاعطاء مشروعية سياسية للنظام. ومن ناحية أخرى، فإن قرارات الجامعة لم تكتسب أية قدسية خاصة حتى في حالة الموافقة عليها والاجماع حولها من قبل الدول الأعضاء، ومن ثم حدثت فجوة هائلة بين عدد من قرارات الجامعة وما نفذ منها بالفعل. كما حدثت فجوة كبرى بين الجامعة والشعوب العربية التي تفتقد الاداة التشريعية المعبرة عنها.

(د) على الرغم من تشعب العمل في الجماعة الأوروبية، وشموله لأبعاد مختلفة من النشاط، فإن الهيئة الأوروبية مثلت الأداة المركزية والعقل المنسق لكل ذلك، وقد منحتها دول الجماعة الاختصاصات والموارد اللازمة لقيامها بهذا العمل بقدر عال من الكفاءة، بحيث تماثلت الأهداف المراد انجازها مع الوسائل. أما في تجربة التكامل العربي، فقد تميزت بقدر كبير من التشتت وانعدام التنسيق. وخلال السبعينات، نشأ العديد من المؤسسات العربية المتخصصة والمتضاربة الاختصاصات، والتي يقع كثير منها خارج اطار الجامعة العربية

وتتضارب مع أنشطتها. وبالتالي، فقد افتقد العمل العربي التكاملي أداته المركزية. وحتى في داخل اطار الجامعة فقد تباعدت الثقة ما بين الأهداف التكاملية العربية والوسائل والموارد والاختصاصات المتوافرة لدى الأمانة العامة للجامعة حتى تقوم بالوظائف المراد منها انجازها.

(هـ) انعكست كل هذه الفوارق المؤسسية بين الجماعة الأوروبية والجامعة العربية على أسلوب عملهما، فنجد الجماعة تركز على التحضير الجيد للموضوعات، واتباع أسلوب التدرج والاعداد، والالتزام بالتفاوض والمساومة قبل التوصل إلى قرار، واعتماد وسيلة التعويض أساساً لاستقطاب الطرف المتعرض للضرر إلى الالتزام بالقرارات المتخذة. أما في الجامعة العربية فإن كثيراً من القرارات تتخذ دون اعداد جيد ودون توافر المعلومات الكافية، مع اتخاذ القرارات حين يكون هناك موقف سياسي يستلزم بعضاً من سد حاجة استهلاك الجماهير الشعبية العربية. ورغم أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد أقر من حيث المبدأ انشاء صندوق لتعويض أقل الاقطار العربية نمواً عن خسائرها المالية التي تنجم عن التحاقها بالسوق المشتركة العربية(٢٨)، كخطوة نحو الالتزام بأسلوب التعويض، فإن هذا القرار لم يقدر له الدخول في دائرة التطبيق الفعلي.

وفي النهاية، يمكن أن نخلص من دراسة التجربة الأوروبية، إلى وجود فوارق كبرى بينها وبين التجربة العربية، سواء على مستوى الدول المكونة للاقليمين الأوروبي والعربي من حيث النضج السياسي والاقتصادي والثقافي الخاص بكل منهما، أم من ناحية طبيعة المؤسسات

التكاملية التي عبرت عن التجربتين. وإذا كان توافر الارادة السياسية لدى أطراف النظامين الاقليميين سبباً في الفارق في الانجازات بينهما، فإن توافر الحاجة إلى التكامل، والناجمة عن التطور الذاتي للأقطار لا يقل عن ذلك أهمية. فأحد الشروط المهمة لنجاح التجربة التكاملية هو توافر الحاجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول، والتي تدفع الدول إلى التكامل فيما بينها، وتجعلها تضع قضية التكامل على رأس قائمـة أولـوياتها، وهو الأمر الذي سوف يحتاج ربما إلى مرحلة تاريخية بأكملها.

هوامش الفصل الخامس

(١) «Europe as seen by Europeans,» in: *Europeans Documentation* (Luxemberg: Office for Official Publications of the EC, 1983), pp. 20 - 21.

(٢) Leon N. Lindberg and Stuart A. Scheingold, *Europe's Would - Be Policy: Patterns of Change in the European Community* (Englewood Cliffs, N.J.: Printice - Hall, 1970), p.82.

(٣) Roy Pryce, *The Politics of the European Community* (London: Butterworths, 1973), pp. 72-73.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٥) Carol Ann Cosgrove and Kenneth J. Twitchett, «International Organizations as Actors,» in: Carol Ann Cosgrove and Kenneth J. Twitchett, eds., *in: The New International Actors: The UN and The EEC* (London: Macmillan, 1970), pp. 39 - 40

(٦) William Pickles, «Political Power in the European Community,» in: Cosgrove and Twitchett, Ibid., pp. 207-208.

(٧) Francapise de la Serre, «The European Community and The 1965 Crisis,» in: F. Roy Willis, ed., *European Integration* (New York: Franklim Watts, 1975), pp. 130 - 151.

(٨) انظر: عبدالمنعم سعيد، «مستقبل التحالف الاطلنطي - الباسفيكي،» المنار (شباط / فبراير ١٩٨٥)، ص ٣٦ - ٤٩.

(٩) «The European Community and New Technologies», *European File*, 8 (April 1984), pp. 4-5.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣.

(١١) *EC - Newsletter,* 20 (March 1985), p.2

(١٢) عبدالحسن زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،» في: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢٤٢.

(١٣) أخذت الارقام في الجدول من: نادر فرجاني، «السجل التاريخي: الامكانية تهدر،» في: هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٧٨ - ٨٣، وصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٣ (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٣)، ص ٢٣١.

(١٤) فؤاد مرسي، «المتطلبات الاساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها،» في: التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ صندوق النقد العربي، ١٩٨١)، ص ٦٦٨ - ٦٦٩.

(١٥) زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،» في: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، ص ٢١٨، وعبد الحسن زلزلة، «التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات،» في: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٣٧ - ١٣٨، و *The Europa Year Book, 1984,* p. 128.

(١٦) زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،» في: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، ص ٢٤٦، وزلزلة، «التكامل الاقتصادي العربي امام التحديات،» في: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ص ١٤٥.

(١٧) المصدر نفسه. انظر أيضاً: مرسي، «المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها،» في: التكامل النقدي العربي، ص ٦٨٤.

(١٨) انظر: يوسف عبدالله صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية،» في: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ص ١٧٠ - ١٧٢.

(١٩) انظر: علي الدين هلال، «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية،» في: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، ص ٧٧، وناصيف حتي، «الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة،» في: المصدر نفسه، ص ٨٣٧ و ٨٤٠.

(٢٠) جميل مطر، «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية،» في: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٤٨٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

(٢٢) هلال، «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية،» في: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، ص ٨٧.

(٢٣) مطر، «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية،» في: القومية العربية في الفكر والممارسة، ص ٤٩٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٩٣ ـ ٤٩٤.

(٢٥) حتي، «الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة،» في: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، ص ٨٤٩.

(٢٦) زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،» في: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، ص ٢٤٧ و ٢٥٥، ومطر «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية،» في: القومية العربية في الفكر والممارسة، ص ٤٨٩.

(٢٧) مطر، المصدر نفسه، ص ٤٩١ ـ ٤٩٢.

(٢٨) *The Europa Year Book, 1984*, p. 128.

د. عبد المنعم سعيد

- يعمل حالياً بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة، كخبير في العلاقات الدولية ومنسق عام ومدير تحرير التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن المركز.
- حاصل على بكالريوس في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٧٠، وعلى الماجستير والدكتوراه من جامعة شمال إلينوي بالولايات المتحدة الامريكية في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢ على التوالي.
- له مؤلفات عدة منها: **مصر وأمريكا والحوار العربي - الأوروبي** الصادران عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، **ووثيقة كوينج وعرب الأرض المحتلة** الصادر عن مركز الدراسات العربية بالقاهرة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» - شارع ليون - الحمرا
ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: مرعربي - بيروت
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

06 JAN 2009